



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة (1984 – 2014)

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إشراف الأستاذ:

رحيم إبراهيم

إعداد الطالب (ة):

فليقة سميرة

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي - ميلة -	حريد رامي
مناقشا	المركز الجامعي - ميلة -	عيساوي سهام
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي - ميلة -	رحيم إبراهيم

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدى الله
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتحقق المنى والمقاصد والغايات
والصلاة والسلام على النعمة المستدامة سيدنا وحبينا
وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى يوم الدين
ومصادقا لقوله سبحانه تعالى " **ولاتنسوا الفضل بينكم** " صدق الله العظيم
وقوله صلى الله عليه وسلم " **لا يشكر الله من لا يشكر الناس** "
فإنه لمن دواعي الجميل والعرفان والتقدير أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ
الفاضل الذي أشرف على هذه المذكرة " **رحيم إبراهيم** " والذي لم يبخل علي
بتوجيهاته وأفكاره ونصائحه القيمة فأسئل الله أن يجازيه خير الجزاء وأن
يجعل جهده في ميزان حسناته
كما أشكر كل الأساتذة الذين قاموا بمساعدتي في إنجاز هذا العمل وأخص
بالذكر الأساتذة: **بولعراس سفيان، بوجنانة فؤاد، لطرش جمال، كنيذة
زليخة، بوسالم أبوبكر، بوفنش وسيلة، دوفي قرمية، ركيمة فارس.**
كما أتقدم بالشكر و العرفان " **للجنة المناقشة** "
كما لأنسى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد

شكرا



اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الأخوة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برويتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة....و نصح الأمة....إلى نبي الرحمة و نور العالمين " محمد صلى الله عليه وسلم "

أهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي

إلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق إلى الذي أكن له بالغ الحب و التقدير الذي كافح من أجل تربيته منذ نعومة أظفاري و سعى إلى تعليمي لبلوغ أسمى المراتب أبي العزيز "علي"
إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و معنى الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى التي منحني الدفاع في زمن البرد و الكفاية في زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ريحانة حياتي و بهجتها أمي الحبيبة "فتيحة"
إلى البراءة في أسمى معانيها إلى ملاك الطفولة "مهدي"

إلى من جمعني معهم ظلّمت رحم واحد و ضمني معهم جدران بيت واحد إلى من أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة أخواتي
"سميحة، سمية، سلمى"

إلى رفيق دربي أخي الوحيد

"الشريف"

إلى وطني الغالي و الحبيب "الجزائر"
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي
إليك أنت من تتصفح الآن مذكرتي

سميرة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	بسملة
II	شكر وتقدير
III	إهداء
IV	قائمة المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
X	الملخص
(أ - و)	مقدمة
(2-42)	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.....
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
9	المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأهدافه.....
13	المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ونظرياته.....
21	المبحث الثاني: معالم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
21	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.....
25	المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره.....
30	المطلب الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، عيوبه ومعيقاته.....
34	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
34	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....

37	المطلب الثاني: الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
40	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
42	خلاصة.....
(82-44)	الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات
44	تمهيد.....
45	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....
45	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
47	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصده.....
55	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
58	المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات.....
58	المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
61	المطلب الثاني: أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.....
64	المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات ومؤشراته الاقتصادية.....
67	المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.....
67	المطلب الأول: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوى السوق
71	المطلب الثاني: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات التكيف
79	المطلب الثالث: واقع ميزان المدفوعات الجزائري.....
82	خلاصة.....
(124-84)	الفصل الثالث: نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)
84	تمهيد.....
85	المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014).....
85	المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984 - 2014).....

قائمة المحتويات

90	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).....
97	المطلب الثالث: وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1984-2014)
99	المبحث الثاني: المعادلات الفرقية.....
99	المطلب الأول: المعادلات الفرقية الخطية.....
101	المطلب الثاني: المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة.....
102	المطلب الثالث: المسار الزمني (سلوك تناهية) لحل معادلة فرقية.....
110	المبحث الثالث: تحليل الانحدار الخطي للنموذج المعتمد.....
110	المطلب الأول: الانحدار وأهداف تحليله.....
110	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد وخطوات توفيقه.....
113	المطلب الثالث: الدراسة القياسية.....
124	خلاصة.....
126	خاتمة.....
130	قائمة المصادر والمراجع.....
141	الملاحق.....

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	(1-1)
89	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة (2002-2014)	(1-3)
92	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2014)	(2-3)
95	الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	(3-3)
103	شكل تتابعية حل معادلة فرقية باستخدام Excel	(4-3)
104	التمثيل البياني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel	(5-3)
105	الحل البياني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel	(6-3)
106	المسار الزمني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel	(7-3)
109	رسم توضيحي لحالات حل المعادلة الفرقية	(8-3)
114	التمثيل البياني لنموذج الانحدار الخطي البسيط	(9-3)
118	العلاقة بين الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع	(10-3)
120	انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير	(11-3)
123	المسار الزمني لحل المعادلة الفرقية باستخدام Excel	(12-3)

فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	9
(2-1)	الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	27
(3-1)	الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	28
(1-2)	تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات	53
(2-2)	أثار الاختلال في ميزان المدفوعات (حالة العجز وحالة الفائض)	64
(1-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984 - 2014)	86
(2-3)	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة خلال الفترة (2002 - 2014)	88
(3-3)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2014)	91
(4-3)	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2014)	94
(5-3)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)	96
(6-3)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)	97
(7-3)	المسار الزمني لحل المعادلة الفرقية	108
(8-3)	معاملات الانحدار الخطي البسيط	113
(9-3)	معامل التحديد واحصاءة اختبار دارين واتسون	113
(10-3)	معاملات الانحدار الخطي المتعدد	115
(11-3)	معامل التحديد المعدل	116
(12-3)	تحليل التباين لنموذج الانحدار (ANOVA)	116
(13-3)	اختبار معنوية معاملات الانحدار	117
(14-3)	اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي	118
(15-3)	تحليل التباين1 (ANOVA)	120
(16-3)	تحليل التباين2 (ANOVA)	121
(17-3)	معامل تضخم التباين	121
(18-3)	مصفوفة الارتباط	122

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
141	معاملات الانحدار الخطي البسيط	(1-3)
141	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط	(2-3)
141	معاملات الانحدار الخطي المتعدد	(3-3)
141	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد	(4-3)
142	تحليل التباين	(5-3)
142	اختبار كلومجروف- سيمرنوف واختبار ويلك- شاببيرو	(6-3)
142	تحليل التباين 1	(7-3)
142	تحليل التباين 2	(8-3)
143	مصفوفة الارتباط	(9-3)

مقدمة

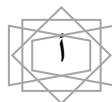
مقدمة

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة وذلك باعتباره أحد أهم آليات تكامل اقتصاديات دول العالم في ظل اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية لاسيما تلك المتعلقة بارتفاع وتيرة تدفق رؤوس الأموال وكذا السلع والخدمات، فلقد شهد العالم تزيادا كبيرا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بعد انخفاض المساعدات الرسمية وارتفاع المديونية، هذه الأسباب دفعت بالدول للمنافسة من أجل جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية وزيادة نصيبها منها، ومن أجل تحقيق هذه الغاية قامت معظم الدول بتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال سن التشريعات وتنفيذ السياسات ومنح الحوافز والضمانات المشجعة لهذه الاستثمارات.

وبالنظر إلى الجزائر فلقد قامت كغيرها من الدول بتطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة بذلك تحسين بيئة أعمالها بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها والتي تمثل أحد أهم الموارد المالية التي تساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وكذا العملة الصعبة مما تساهم في زيادة الإيرادات النقدية للدولة ومن ثم تمويل المشاريع الاقتصادية فيها بما يضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات الناظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها على حزمة من الحوافز والامتيازات والضمانات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لما له من آثار إيجابية في تحسين وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التدفقات والإيرادات النقدية الوافدة إليه بالعملة الصعبة.

فميزان المدفوعات يعد النافذة التي يطل عليها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وذلك لاعتباره من أهم المؤشرات والأدوات التحليلية التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، كذلك فهو بمثابة المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية لأي دولة كونه يحمل مؤشرات ودلالات اقتصادية تعكس قوة الاقتصاد ودرجة اندماجه، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية تعكس في مجملها محتوى هيكل الإنتاج وقدرته على التنافسية.

ونظرا للأهمية البالغة لميزان المدفوعات تسعى مختلف الدول للحفاظ على استقراره وذلك لكون أن استقرار هذا الميزان من شأنه المحافظة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وبالتالي تحقيق التنمية المرجوة، ولأجل هذا أخذ ميزان المدفوعات حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين بغية معرفة أسباب اختلاله وطرق معالجته بحيث تنوعت المدارس والمناهج المستخدمة في ذلك، فالاختلال في ميزان مدفوعات دولة ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية.



ومع تزايد الاختلال في ميزان مدفوعات الدول ونقص العملات الصعبة وكذا النقص في الإنفاق الاستثماري، اتجهت هذه الدول إلى استقطاب رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمار أجنبي مباشر وذلك لما لهذا النوع من الاستثمار من آثار إيجابية على ميزان المدفوعات فهو يسمح بتحقيق التوازن في الميزان من خلال تنمية الصادرات وغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلته النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تحسين المركز التنافسي للدولة وخلق علاقات تكامل اقتصادية بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الدولة ومن ثم تقليص حجم الواردات.

أولاً: إشكالية البحث.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشراً على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، كما يعتبر من أهم الأدوات التي تساهم بشكل كبير وفعال في جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد في تحسين وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لذا وجب منا معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014). وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

خلال الفترة (1984 - 2014)؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984 - 2014)؟.
- 2- ما وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)؟.
- 3- ما طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)؟.

ثانياً: فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية:

* للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014).

الفرضيات الفرعية:

- 1- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسن وتطور مستمر خلال الفترة (1984 - 2014).
- 2- عرف ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014) تذبذباً في وضعيته.
- 3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014).

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

- كان اختيارنا للموضوع نتيجة عوامل موضوعية واعتبارات ذاتية تتمثل في:
- 1- القيمة العلمية التي يحظى بها الموضوع خاصة وأنه يستقطب كافة الناس فهو يعتبر موضوع الساعة إذ يتجدد بتجدد الأنظمة الموجهة له.
 - 2- إثراء المكتبة بموضوع جديد.
 - 3- الرغبة في دراسة المواضيع التي تهتم بالتطورات الاقتصادية.
 - 4- ارتباط وتوافق الموضوع مع طبيعة التخصص (مالية وبنوك).
 - 5- إثراء المعرفة الذاتية في مجال الاقتصاد القياسي.

رابعا: أهداف الدراسة.

- 1- توفير إطار نظري شامل حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- إبراز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- 3- إبراز الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات في تقييم حالة الاقتصاد الوطني.
- 4- إعداد نموذج قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

خامسا: أهمية الدراسة.

تكتسي دراسة الموضوع أهمية بالغة كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم وسائل تمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة نموها، كما يعتبر من أهم القنوات المهمة في نقل وتوطين التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة، فضلا عما يوفره من رؤوس أموال أجنبية تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني عموما وميزان المدفوعات على وجه الخصوص، وهذا لما يمكن أن يوفره من رؤوس أموال أجنبية تساهم في زيادة الإيرادات النقدية للدولة من العملات الصعبة وبالتالي تنمية الصادرات وتقليص حجم الواردات.

سادسا: مجالات الدراسة.

تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

- الإطار المكاني:** وذلك بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.
- الإطار الزمني:** وهذا بدراسة الأثر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2014.

سابعا: منهج البحث والأدوات المستخدمة.

بحسب ما تقتضيه طبيعة الدراسة، وحتى نستطيع الإجابة على تساؤلات البحث والإلمام بجوانبه ومعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: والذي يتلاءم مع الجانب النظري وهذا فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التطور التاريخي له، بالإضافة إلى استعراض تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.

المنهج التحليلي الكمي: والذي يشمل على الأساليب القياسية لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك ببناء نموذج قياسي.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث فقد تم الاعتماد على العديد من الكتب والرسائل الجامعية وكذا المجلات والملتقيات، بالإضافة إلى الجرائد الرسمية وشبكة الأنترنت والبرامج الإحصائية مثل (Excel, spss).

ثامنا: الدراسات السابقة.

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث توجد دراسات تناولناها في هذا الموضوع تعلقت ببعض أجزاءه الأساسية، لهذا سنحاول استعراض وتوضيح هذه الدراسات وفق الآتي.

1- استعراض الدراسات السابقة.

الدراسة (1): الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة.

قدمت هذه الدراسة من طرف الباحث **ساعدي بوراوي** وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، وقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي، وطبيعة الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة وقد أثبتت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال.
- الاستمرار في منح الإعفاءات الجبائية والجمركية دون وجود دفتر شروط مسبق قد يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري وزيادة العبء المالي للدولة.
- على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والامتيازات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب إلا أن الواقع العملي أثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية وليست من المحددات الرئيسية لقرارات تدويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

الدراسة (2): إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق).

قدمت هذه الدراسة من طرف الباحث **يونس دحماني**، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، كما أن معظمها جاءت موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة ما عدا عنصرين هما مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومقاييس حجم السوق ومدى جاذبيته.
- في المدى القصير لم تتغير نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له.
- كما أثبتت الدراسة أنه لكي تؤثر هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تتضافر مع بعضها البعض، أي أن بلوغ الكفاءة في جذب الاستثمار مرتبط بتوفر هذه العناصر مجتمعة وليس على تحسين أو توفير بعضها فقط.

الدراسة (3): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر).

قدمت هذه الدراسة من طرف الباحث **مصباح بلقاسم**، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ودوره في التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية.
- إن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.
- لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول المتقدمة رغم ما تتوفر عليه الدول النامية من مناخ استثماري ملائم.

الدراسة (4): أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2012).

قدمت هذه الدراسة من طرف الباحث **بوروشة كريم**، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- يظهر ميزان المدفوعات المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي ومستوى نشاطها الاقتصادي، حيث ينقسم هذا الميزان إلى أربعة أقسام تتناسب من خلالها العمليات الاقتصادية كل حسب طبيعتها وتخضع لطريقة القيد المزدوج.

- عدم استقرار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 و1999 عرف الميزان عدة صعوبات، فقد سجل عجزا في أغلب سنوات هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط.

- تعمل السياسة النقدية على إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك سواء بطريقة آلية دون تدخل السلطة النقدية عن طريق ما يسمى بقوى السوق.

2- توظيف الدراسات السابقة.

تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في:

- الاستعانة بالمعلومات النظرية في بناء الجانب النظري للبحث.

- الاستفادة من كيفية اختيار المناهج المناسبة.

- معرفة المراجع والمصادر التي يمكن استخدامها في البحث.

3- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

- الاختلاف في المجال الزمني للدراسة.

- اختلاف متغيرات الدراسة.

- اختلاف اتجاه الدراسة.

- اختلاف نتائج الدراسة.

تاسعا: هيكل الدراسة.

بهذه الإلمام الجيد بجوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى

ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث تضمن المبحث الأول مدخل عام للاستثمار الأجنبي

المباشر، أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالم الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تطرقنا في المبحث

الثالث لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني: بعنوان مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات.

ولقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات،

أما المبحث الثاني فقد خصص للوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات، في حين تطرقنا في المبحث

الثالث آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: بعنوان نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014).

وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية

ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)، أما المبحث الثاني فقد خصص للمعادلات

الفرقية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى تحليل الانحدار الخطي للنموذج المعتمد.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

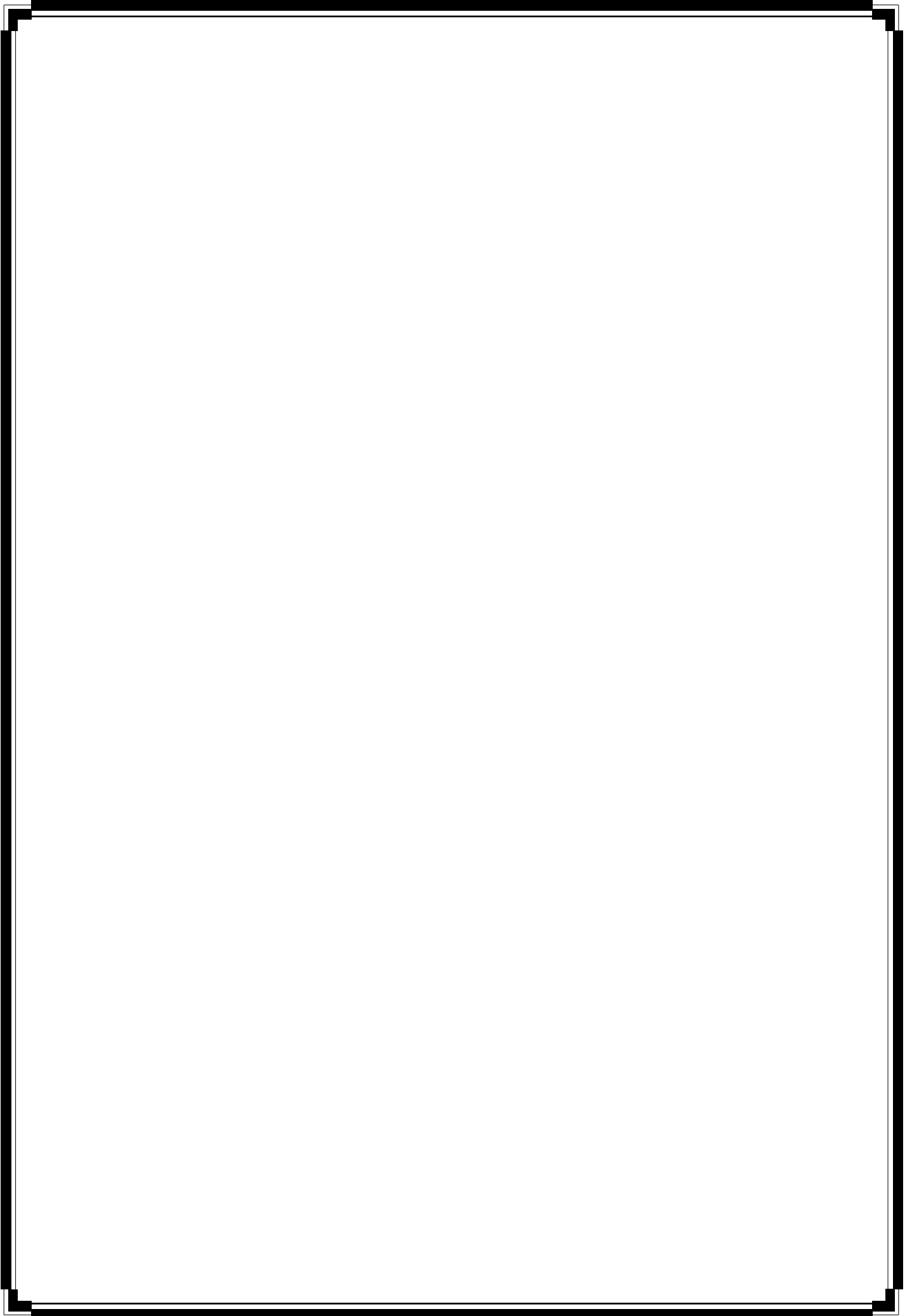
تمهيد

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: معالم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلاصة



تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية الاقتصادية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية وذلك للدخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى تلك البلدان النامية، وكذا صعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تنقل كاهل الدول الفقيرة، هذه الأسباب دفعت بالدول النامية لإيجاد أسلوب آخر لتنمية بلدانها فما وجدت غير الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وكذا الأسواق.

ولقد أصبحت معظم الدول النامية وخاصة منها الجزائر تتنافس على جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات التي ترى فيها أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، فلقد قامت الجزائر بتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري حتى تصبح أكثر المواقع جاذبة للمستثمرين الأجانب، كما قامت بوضع قوانين وتشريعات وإجراء تعديلات على سياستها الاقتصادية وذلك رغبة منها في جذب المزيد من هذه الاستثمارات الأجنبية.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وكذا المساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة المتقدمة وزيادة القدرة التنافسية للدول كان من الضروري استعراضه في هذا الفصل ضمن ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: معالم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لحل مشاكل التنمية الاقتصادية، بحيث تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية وباعتباره محفزا ومحركا للتنمية الاقتصادية فيها، فضلا عن توفيره الأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق.

لهذا سنتناول في هذا المبحث أهم التعريفات التي تناولت هذا الموضوع وكذا تطوره التاريخي، ثم سنتطرق إلى أهميته وأهدافه، ثم نتعرف على مختلف تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وأخيرا نتناول مختلف النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من الإشارة أولا إلى مفهوم الاستثمار باعتباره العنصر الحيوي والفعال في التنمية الاقتصادية، وأحد الفروع الإدارية والاقتصادية الحديثة، ثم سنتطرق إلى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا خصائصه، كما سنتناول أهم الفروقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات شائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم لذلك تعددت التعريفات بخصوصها.

أولاً: تعريف الاستثمار:

للاستثمار عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

1- التعريف الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار لدى رجال الاقتصاد بأنه :

* الاستثمار هو « التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية ». ¹

* كما عرف الاستثمار بأنه « استثمار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ». ²

* ويعرف الاستثمار أيضا على أنه « توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر ». ³

¹ زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص:13.

² محمود حسين الوادي وآخرون: دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص:19.

³ دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص:15.

* الاستثمار هو « تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذا عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات».¹

* كما يعرف الاستثمار على أنه « التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذا تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة».²

* عرف الاستثمار بأنه « عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس وقواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية».³

* عرف " فيتون " الاستثمار على أنه « تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية».⁴

2- التعريف المالي للاستثمار:

الاستثمار هو « قيام المؤسسات أو الأفراد بشراء أحد الأصول المالية والتي تتيح عوائد معينة في فترة زمنية معينة بأقل المخاطر الممكنة والهدف منها زيادة ثرواته والمحافظة عليها».⁵

3- التعريف المحاسبي للاستثمار:

الاستثمار محاسبيا هو « عملية الحيازة على سلع أو خدمات لا تستهلك خلال سنة من النشاط».⁶ من خلال التعريفات السابقة للاستثمار نستنتج التعريف التالي:

« الاستثمار هو التخلي والتضحية عن أموال لفترة زمنية معينة، وتوظيفها في أصول متنوعة لفترة زمنية طويلة وذلك بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذا عن النقص المتوقع في قيمتها بفعل عامل التضخم وذلك بهدف زيادة الثروة

¹- فيصل محمود الشواره: الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:32.

²- جهاد فراس الطيلوني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2011، ص:45.

³- هوشيار معروف: الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:17.

⁴- بن حبيب عبد الرزاق، حوالم رحيمة: الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المنعقد يومي 21-22 ماي 2002، ص:8.

⁵- نعم عبد الرحمان القرا: دليل المستثمر الصغير، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص:31.

⁶- بوغزالة محمد نجلاء: الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990/2000)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص:5.

والمحافظة عليها».

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه « الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر».¹ ويوجد نوعان للاستثمار الأجنبي هما: الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه « امتلاك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار، أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم، بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع».²

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت واختلفت الاتجاهات والآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تعريفه من طرف منظمات وهيئات دولية، كما عرف من طرف مجموعة من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين كما يلي:
*** تعريفات بعض المنظمات والهيئات الدولية.**

وردت العديد من تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الهيئات والمنظمات الدولية نذكر منها ما يلي:

• **تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**

عرفت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه « استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً».³

• **تعريف صندوق النقد الدولي:**

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه».⁴

¹ زغيب شهرزاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، فيفري 2005، ص: 2.

² وفاء عبد الأمير الدباس: الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية (الواقع والطموح)، مداخلة في الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17-18 أبريل 2006، ص: 269.

³ حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 69-70.

⁴ عبد الكريم جابر العيساوي: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص: 61.

• تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC):

عرفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات ».¹

• تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو « تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور ومشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات، عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري ».²

• تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي بواسطة:
✓ إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع.
✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل ».³

• تعريف تقرير الاستثمار العالمي:

يعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه « الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار ».⁴

• تعريف هيئة محاسبي ميزان المدفوعات الأمريكي:

يعرف المحاسبون المكلفون بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « كل التدفقات المالية التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في البلد المستثمر وذلك من ملكية هذه الشركة حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز 10% في مؤسسة ما من

¹ يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2008، ص:163.

² بلعباس نوال: دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، بدون سنة، ص:9.

³ عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:31.

⁴ خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص:216.

طرف المستثمر الأجنبي كفيلة لأن يكون هذا الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا»¹.

* تعريفات بعض المفكرين الاقتصاديين:

تعددت التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المفكرين الاقتصاديين ومنها ما يلي:

• تعريف كوجيما (KOJIMA):

يعرف " كوجيما " الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه « التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية»².

• تعريف كيندلبرغر:

عرف " كيندلبرغر " الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « انتقال رأس المال يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية»³.

• يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو نصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة»⁴.

• كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه « انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار»⁵.

• الاستثمار الأجنبي المباشر هو « إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم أحد الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه»⁶.

¹ عبد القادر ناصور: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2014، ص:16.

² زرقين عبود، نورة بيري: محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص:46.

³ تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 22-23 أبريل 2003، ص:5.

⁴ بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص:4.

⁵ عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص:360.

⁶ حازم بدر الخطيب: أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17-18 أبريل 2006، ص:226.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو « عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% ».¹
- كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه « سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الاستثماري إما بإنشاء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم أو تملك مشروع قائم أو جزء منه أو عن طريق تملك العقارات أو القروض طويلة الأجل ».²

من خلال التعريفات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا استخلاص التعريف التالي:

« الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بمشروعات استثمارية خارج دولته (الدولة المضيفة) حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال وكذا التكنولوجيا الحديثة، كما يكون له حق الإدارة والإشراف على المشروع على أن لا تقل نسبة التملك عن 10% ».

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:³
- 1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولاً في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية.
 - 2- يتولد عن الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة والفائدة على رأس المال المستثمر وتحويل جانب من أجور العمال والخبراء والأجانب.
 - 3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا.
 - 4- يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تدر عائداً.

الفرع الثالث: أهم الفروقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النقاط يوضحها الجدول التالي:

¹ سليمان عمر عبد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص:23.

² الليثاني ليلي: تأمين الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص:44.

³ كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص:158-159.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

المعيار	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
الزمن	استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
الهدف	يهدف إلى الحصول على الإنتاج	يهدف إلى تحقيق المضاربة
الرقابة	ينطوي على اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
الملكية	امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم و سندات
المخاطر والخسائر	مسؤول عن الخسائر والمخاطر	لا يتحمل الخسائر و المخاطر
الإدارة	له الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في إدارة المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- يحيوي سمير: العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 58.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأهدافه

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، حيث سننترق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتعرف على أهميته والتي تزايدت بشكل كبير على المستوى العالمي، وأخيرا نتناول أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد خصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالم بصفة عامة، والعالم النامي بصفة خاصة العديد من التغيرات والاتجاهات استوجب منا بالضرورة أن نعمل على صياغة مراحل تاريخية أساسية مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر هذه المراحل التاريخية مختلفة في ظروفها الاقتصادية والسياسية بحيث أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله والتي قسمت إلى أربعة مراحل كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى (1800م - 1914م).

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا في هذه الفترة حيث سادت عوامل اقتصادية وسياسية مناسبة نتيجة لقيام الثورة الصناعية ومن بينها انخفاض الأخطار المصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رأس المال والتجارة، فاتجهت الدول الصناعية الكبرى لتوسيع أسواقها واستغلال الثروات الطبيعية

التي تحتاج إليها فبرزت دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الانتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقداراً كبيراً من احتياجاتها من المواد الأولية من الخارج، وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية. أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركزاً للاستثمار الدولي في هذه المرحلة فتتمثل في قطاع النقل في السكك الحديدية والقروض العامة والاستثمار في المواد الأولية، وأخيراً التجارة والصناعة.¹ وتميزت حركة الاستثمار الدولي في هذه المرحلة بما يلي:²

1- جل الاستثمار الدولي كان في الأساس من أصل أوروبي، حيث كانت بريطانيا العظمى الدولة الوحيدة تقريباً التي تستثمر في الخارج وأن استثماراتها كانت تجري بشكل متوازي مع تطور التجارة الخارجية البريطانية وهيمنتها، فهي بما تيسر لها من قوة عسكرية واقتصادية مكنتها من أن تسيطر على نصف مجموع المستعمرات في العالم وأن تمثل استثماراتها الخارجية المباشرة ما يزيد عن 50% من إجمالي الاستثمارات الخارجية العالمية.

2- أخذ الاستثمار الدولي شكل العمليات الخاصة التي جسدها كل من البنوك والأفراد والشركات الأخرى ذات الطابع الخاص بناءً على مبدأ الحرية الاقتصادية للفرد الذي سمح لهم بحرية المبادرة للاستثمار في الخارج.

ثانياً: المرحلة الثانية (1914م-1945م).

وتسمى « مرحلة ما بين الحربين العالميتين » تميزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة للعديد من الأسباب أهمها:³

- 1- ظروف الحرب والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- 2- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الاقتراض الخاص.
- 3- تصفية الاستثمارات المملوكة للدولة من الحرب، ومن ركود التجارة.

هذه الأسباب دفعت بالعديد من الدول المتضررة من الحرب لتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات، كما كرست الشركات النفطية العملاقة جهودها في الاستثمار في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، بحيث في هذه الفترة

¹ وسيلة بوراس: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الصين)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 27.

² فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 108.

³ عمار زودة: مرجع سابق، ص: 34.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول.¹

ثالثا: المرحلة الثالثة (1945م - 1989م).

في هذه المرحلة شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات، حيث كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية وذلك من أجل الحصول على المواد الخام.

وفي منتصف السبعينيات احتلت القروض الخاصة مركز الصدارة ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973م، وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط، حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 580 مليار دولار في عام 1970م مقابل 250 مليار دولار عام 1980م.²

رابعا: المرحلة الرابعة (1990م إلى الآن).

في عشرية التسعينيات أصبحت عناصر الإنتاج عابرة للحدود الإقليمية للدول، حيث قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق خارجية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأروغواي عام 1994م للمفاوضات التجارية.³

وزاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أثر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص: 225.

² علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص ص: 225-226.

³ عزالدين مخلوف: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 34.

⁴ حسان خيضر: الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني، 2004، ص: 5، نقلا عن الموقع الإلكتروني 13:33 17/01/2016 www.arab-api.org

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية وعنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري وتكييفه مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق، وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:¹

- 1- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- 3- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين.
- 4- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.²

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

كثيراً ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الاستثمار في الدول الأخرى سعياً منهم وراء تحقيق العديد من الأهداف التي تضمن لهم تحقيق الفائدة والمحافظة على المكانة السوقية وعموماً تتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:³

- 1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع.
- 2- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي.
- 3- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار.
- 4- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.
- 5- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية.
- 6- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير فرص استثمارية دائمة، وإعطاء ضمانات للمستثمرين.⁴

¹ - عامر عبد الأمير شاكر، هناء صلاح أحمد: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة نوروز، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الأول، 2012، ص: 504.

² - نورية عبد محمد: أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010)، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمينس، العراق، 2012، ص: 38.

³ - قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2011، ص: 351-352.

⁴ - سعيد غزلان: أثر العولمة على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير في علوم التسويق، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 66.

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ونظرياته

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال وصيغ تتجدد بحسب المستجدات العالمية خاصة في الميدان التكنولوجي، ومدى تأثيره على الصناعات الحديثة وكذا سرعة وسهولة تدفق المعلومات وما أسفرت عنه من تزايد الأنشطة الاقتصادية عبر دول العالم، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التصنيفات والأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتعرف على أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التصنيفات وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يصنف إلى:

أولاً: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض والدافع

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض والدافع الذي تسعى له تلك الاستثمارات إلى:

1- الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة وهذا النوع من الاستثمار نجده بكثرة في الدول النامية.¹

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات المحلية والمجاورة والإقليمية، ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في الفترات السابقة.²

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين.³

¹ دحماني فاطمة: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص:15.

² ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص:25.

³ حسن كريم حمزة: مرجع سابق، ص:74.

4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار.¹ وذلك بحثا منها على خلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف والتكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها فعلى سبيل المثال فقد تندمج الشركات مع بعضها البعض من أجل القيام بعمليات البحث.

ثانيا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدولة المصدرة

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة إلى ثلاثة أنواع كالآتي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بصناعة نفس المنتج أو مجموعة من المنتجات في أكثر من مصنع، موزعة على أكثر من دولة ومعظم المحاولات التي تفسر هذا النوع ركزت على عدم اكتمال السوق.²

2- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي:

يهدف هذا النوع إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقترب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).³

3- الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط:

يمثل هذا النوع الشكل الرئيسي للتركز الرأسمالي في كثير من الدول وهو يشمل النوعين السابقين معا (الأفقي والعمودي) ويعتبر وليد ظروف المنافسة السائدة بين الاحتكارات.⁴

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

أولاً: الاستثمار المشترك:

هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة

¹ براهيمية أمال، سلايمية ظريفة: التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المنعقد يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص:12.

² زياد محمد عرفات أبو ليلي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص:14.

³ سعيد يحيى: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص:64.

⁴ عبد الكريم جابر العيساوي: مرجع سابق، ص:73.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه.¹ وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:²

- 1- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- 2- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- 3- إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل والتكنولوجيا، وقد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- 4- في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضييفة، إلا أن الدول النامية نجدها ترفض في كثير من الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع.³

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضييفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.⁴

رابعا: عقود التسيير (الإدارة):

والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد وذلك

¹ خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص: 217.

² خديجي عبد القادر: دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية وتأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص: 27.

³ مفتي محمد البشير: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 19.

⁴ رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص: 45.

لقاء عوائد مالية.¹

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها بحيث وجدت العديد من النظريات والآراء التي يتم بموجبها تفسير حركة رؤوس الأموال من أجل القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

يعتبر الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" أول من أقام دعائم نظرية تعدد الجنسيات والتي تستند إلى مبدأ عدم كمال الأسواق، بحيث تفترض هذه النظرية أن العمل في بيئة خارجية بعيدة عن المقر الأصلي للشركة سوف يكلفها تكاليف إنتاجية إضافية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها اختلاف الممارسات القانونية وأذواق المستهلكين، وإمكانية تعرض الشركات الأجنبية إلى المعاملات التمييزية، وقصد التغلب على هذه التكاليف يجب أن تمتلك الشركة شيئاً ذا قيمة عالية حيث ستتمكن من خلال استغلال ذلك الشيء النادر الذي تستثمره أن تحقق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في سوق البلد المضيف. وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن ذلك يعني انخفاض قدرة الشركة على التأثير أو التحكم في السوق. هذا ويتفق كل من "باري و" "كيفز" مع "هود وينج" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة، وهذا يعني أن الدافع وراء الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة.²

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق.

وجهت لنظرية عدم كمال السوق عدة انتقادات حيث يرى "روبوك" و "سيمونديس" ما يلي:³

1- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

2- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات

¹ محمد قويدري: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17-18 أبريل 2006، ص:287.

² راوتي شهرزاد: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص:49-50.

³ خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص:158.

في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

ثانيا: نظرية الحماية

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا وتقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكارات، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف عليها القيام بتنفيذ وممارسة الأنشطة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، فالأفضل لتلك الشركة الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه لشركات أخرى بالدول المضيفة و من ثم بلوغ الأهداف التي ترغب في تحقيقها.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية.

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي:²

- 1- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي يمكنها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- 2- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتقيب عن البترول، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- لم تعطي هذه النظرية تفسيراً واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- 4- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

قدمت نظرية دورة حياة المنتج من قبل الاقتصادي الأمريكي " فيرنون " عام 1966م، حيث عمل على توظيف مفهوم دورة المنتج في البيئة الدولية ولقد أشار " فيرنون " أن اختيار الشركة بين التصدير

¹ عزالدين مخلوف: مرجع سابق، ص: 43.

² عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص: 93.

والإنتاج في الخارج وقبول الترخيص يعتمد على مدة الدورة التي يقع فيها المنتج.¹ ولقد استطاعت هذه النظرية أن تعطي تفسيراً لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم وفي الدول النامية بصفة خاصة وتوضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمر هذا المنتج، فهي ترى أن كل المنتجات تمر بدورة معينة.² وحسب نظرية دورة حياة المنتج الدولي فإن المنتج يمر بأربعة مراحل كما يلي:³

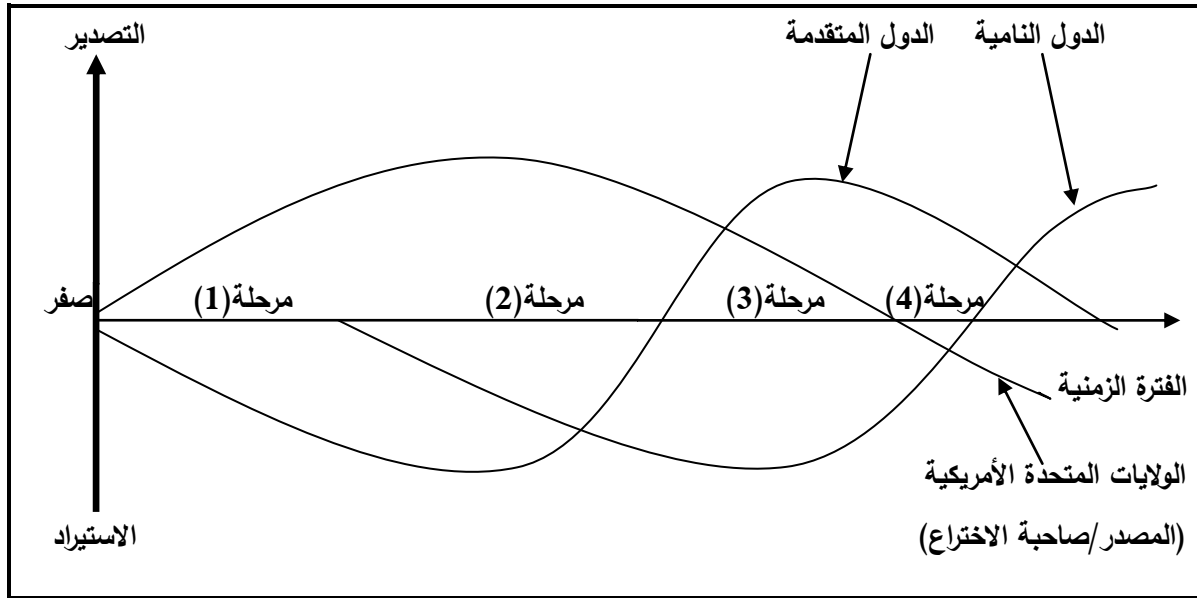
1- المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية هي مصدر الابتكار)، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتسمى "مرحلة الابتكار".

2- المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية (صاحبة الاختراع) بإنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

4- المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى، حيث انخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة وتصديرها. والشكل التالي يوضح مراحل دورة حياة المنتج الدولي.

الشكل رقم (1-1): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص: 161.

¹ سعود جايد مشكور العامري: المالية الدولية (نظرية وتطبيق)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 46.

² يونس دحماني: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق)، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 30.

³ منصور الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر. بدون سنة، ص: 213.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج الدولي.

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:¹

- * ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة المنتج فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- * ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

رابعاً: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الانتاج والتسويق والإدارة.² بالإضافة إلى العوامل التسويقية أو العوامل المرتبطة بالسوق، والتي تتمثل في:³

- 1- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.
- 2- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال.
- 3- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.
- 4- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية.
- 5- **ضوابط التجارة الخارجية:** كالتعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.
- 6- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- 7- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

¹ صياد شهبناز: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص: 22.

² مصباح بلقاسم: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 13.

³ خاطر اسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 80.

خامسا: نظرية الموقع المعدلة

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابقة في الكثير من الجوانب غير أنها تضيف بعض المحددات والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية.¹ بحيث قدم هذه النظرية " روبوك و سيموندس" اللذان اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل تتمثل في:²

1- العوامل الشرطية: والتي تتمثل في:

- * خصائص المنتج أي خصائص السلعة.
- * العلاقات الدولية للدولة المضيفة.
- * العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

2- العوامل الدافعة: وهي:

- * الخصائص المميزة للشركة.
- * مركز الشركة التنافسي.

3- العوامل الحاكمة: وتتمثل في:

- * الخصائص المميزة للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- * الخصائص المميزة للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- * العوامل الدولية.

¹ السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 208.
² فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 92- 93.

المبحث الثاني: معالم الاستثمار الأجنبي المباشر

لاشك أن نجاح واستمرار ونمو أي شركة يتوقف على مدى توافر مجموعة من المقومات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية، وأيضا يتوقف على مدى ملائمة المعطيات والعوامل البيئية المحلية لطبيعة نشاطها وأهدافها التي قد تتصف في الكثير من الأحيان بالتعدد والتباين. ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، كما نتعرف على أهم الحوافز الممنوحة لجذبه واستقطابه، ثم نتطرق لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه وعيوبه، وأخيرا نتناول معيقاته.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال والمهارات والتكنولوجيا، بحيث تختلف دوافع المستثمر الأجنبي عن دوافع البلد المضيف في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن قرار الاستثمار في أي دولة لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا للدولة المضيضة وحدها وإنما يخضع لمجموعة من المحددات، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتعرف على المحددات التي تحكمه.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد المضيف والراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، وعليه سنتحدث عن الدوافع من ناحيتين كالآتي:

* الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمر).

* الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع البلد المضيف).

أولا: الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمر)

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:¹

- 1- البحث عن الأسواق الجديدة: تبحث الشركات عن أسواق أجنبية جديدة وذلك إما لمواجهة الطلب المحلي أو من أجل التصدير إلى أسواق غير السوق المحلية.
- 2- الحصول على المواد الخام: وذلك بغرض التصدير أو للقيام بعمليات أخرى وبيعها للدول المضيضة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج والتكرير والتسويق والتعدين.

¹ غازي عبد الرزاق النفاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص:62.

3- السعي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن: من خلال توجيهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباطا بمستويات تطورها الأعلى.¹

4- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها السوق الواحدة.² هذا بالإضافة إلى الدوافع التالية:³

5- تجنب الحواجز الجمركية: قد تواجه بعض الشركات عقبات لتصدير منتجاتها إلى دول أخرى بسبب الحواجز التي تضعها الحكومات بهدف الحد من تدفق السلع الأجنبية، فتلجأ إلى فتح فروع إنتاجية في الدول المضيفة ويسمح ذلك للشركة بعدم تسديد التعريفات الجمركية مما يزيد من تنافسيتها السعرية.

6- الاستفادة من اقتصاديات الحجم: وتعني أن المؤسسة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر لكي تنتج حجما كبيرا وبممكنها بذلك خفض تكاليف إنتاجها، حيث أن بعض التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات مما يسهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة منتجة مثل اهتلاك نفقات البحث والتطوير.

ثانيا: الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع البلد المضيف)

لقد تعددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها طبقا لاحتياجاتها ونظمها، وعليه يمكن عرض أهم الدوافع وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:⁴

1- سد فجوة الادخار - الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل

¹ فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص: 93.

² الفاتح محمد عثمان مختار: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000/2010 مجلة أما ربابك، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013، ص: 18.

³ وسيلة بوراس: مرجع سابق، ص ص: 33، 35.

⁴ عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص ص: 56- 57.

القصير والمتوسط والطويل.

- 3- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل المشاريع غير المربحة.
- 4- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة، بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية.¹
- 5- الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.²

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر محددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة ما، كما أن درجة تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً رئيسياً في توجيه الاستثمارات واستفادة دولة معينة منها، ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي:³

- 1- **معدل نمو الدخل القومي:** يعتبر الدخل القومي محددًا مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة وزيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، فالدخل القومي الكبير يساعد الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.
- 2- **حجم السوق ومعدل نموه:** إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق ولكن لا يهم حجم السوق بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار.
- 3- **البنية التحتية:** تحتل المنشآت القاعدية صدارة الأشكال المعاصرة للتنمية والتوازن وتعتبر أساس النمو الاقتصادي، فنوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين وإخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته بمعنى مستوى استثماراته.
- 4- **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر محددًا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار

¹ يونس دحماني: مرجع سابق، ص: 44.

² فارس فضيل: مرجع سابق، ص: 47.

³ مسعود قريمس: الاستثمار الأجنبي والأشكال الجديدة في التنظيم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، فرع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص: 61، 63.

بالخارج فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الانتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى.¹

5- سعر الصرف: إن انخفاض قيمة العملة للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للشركة يعد عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة فإن تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه.²

6- القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل: ويعتبر شرط أساسي لدخول الاستثمار إلى أي بلد، فتوفر الحد الأدنى المقبول على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل سيضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.³

ثانيا: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا هاما في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونجد من بينها ما يلي:⁴

1- الاستقرار السياسي: فتوفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2- العلاقات السياسية بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها.

3- البيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، وبالتالي فإن انتشار البيروقراطية والفساد الإداري يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، الأمر الذي يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي.

ثالثا: العوامل القانونية:

وتتمثل العوامل القانونية فيما يلي:⁵

1- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

¹ بولرياح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص: 102.

² هوام جمعة، لمزاودة عمار: أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة قياسية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون، أكتوبر 2014، ص: 413.

³ محمد داودي: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، المنعقد يومي 11-13 أبريل 2011، ص: 6.

⁴ خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص: 218-219.

⁵ نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص: 91-92.

- 2- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.
- 3- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية.

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره

مما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثارا عديدة ومتنوعة على اقتصاديات الدول بحيث أصبح ظاهرة عالمية تتنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة في جذب أعلى نسبة ممكنة من هذه الاستثمارات، وذلك من خلال منحه العديد من الحوافز والامتيازات من أجل تشجيعه نظرا للدور المهم والإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لخدمة أغراض التنمية حيث تقدم له الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات التي تلعب دورا هاما في جذبها، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في:

أولاً: الحوافز التمويلية: وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتبر هذه الحوافز التمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الاستثماري.¹ وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية تتضمن ما يلي:²

- 1- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- 2- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

¹ يحيوي سمير: مرجع سابق، ص:76.

² زيدان محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، بدون سنة، ص:120.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير، والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة علاوة على تخفيضات الرسوم (الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء، بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواءاً بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد.¹

ثالثاً: **حوافز أخرى:** ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها، والخدمات منخفضة التكاليف، وأفضليات في مجال السوق ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي.²

الفرع الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يتسم المخزون العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسرعة النمو وعدم التوقف، ونظراً للمكانة التي يحتلها في الاقتصاد العالمي من خلال التأثير الكبير على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي على اقتصاديات الدول، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى التأثيرات أو الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف اقتصاديات الدول، حيث أن له أثار إيجابية وأخرى سلبية.

أولاً: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع الاستثمارات للدول إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين ميزان المدفوعات، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا.

والجدول التالي يوضح أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ مصباح بلقاسم: مرجع سابق، ص: 15.

² سليمان عمر عبد الهادي: مرجع سابق، ص: 32.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (1-2): الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

البيان	الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.
تحقيق التنمية الاقتصادية.	يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال: - زيادة معدل التكوين الرأسمالي. - سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة. - زيادة الإنتاج وتحسينه وبالتالي زيادة الصادرات. - زيادة معدلات النمو الاقتصادي. - رفع مستويات المعيشة. - توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة. - تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية. - زيادة إيرادات حكومة الدولة المضيفة. - تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفير العديد من السلع الاستهلاكية عالية المستوى والجودة.
تحسين ميزان المدفوعات	يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات من خلال: - توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ذات جودة عالية.
خلق فرص العمل.	يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص للعمل وذلك من خلال: - خلق مناصب عمل جديدة والنهوض بمستويات العمل. - خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة. - زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات. - رفع مستوى إنتاجية العمال وبالتالي رفع مستوى الأجور. - تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية.
نقل التكنولوجيا	يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا وذلك من خلال: - تنمية أنشطة البحوث والتطوير. - سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

<p>- تصميم وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية المتقدمة مثل الطرق والموانئ والمطارات.</p> <p>- رفع كفاءة العمال ومهارتهم.</p>	
--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عمر منتجي: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2006)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2008، ص: 39.

- نزيه عبد المقصود مبروك: **مرجع سابق**، ص ص: 410، 480.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك أعباء وآثار سلبية تترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة وتتمثل هذه الأعباء والآثار السلبية في: ضياع بعض الموارد المالية، وزيادة الاستهلاك، وارتفاع معدلات التضخم، وتلوث البيئة، والتأثير على السياسة الاقتصادية المحلية. والجدول التالي يوضح أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1-3): الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

البيان	الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
<p>ضياع بعض الموارد المالية.</p>	<p>يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر ضياع بعض الموارد المالية من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نقص الموازنة الكلية للبلدان المضيفة. - منح المستثمرين الأجانب العديد من المزايا والتسهيلات و الإعفاءات والتي تعتبر تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة. - منح المستثمرين الوطنيين نفس المزايا والتسهيلات والإعفاءات التي منحت للمستثمرين الأجانب وهذا في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.
<p>زيادة الاستهلاك</p>	<p>يمكن أن يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الاستهلاك وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص البلدان المضيفة. - زيادة رغبة أفراد المجتمع على التغيير وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية. - ارتفاع معدلات الاستهلاك أو الميل الحدي للاستهلاك. - انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للدخار.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض الكفاءة الاقتصادية للبلدان المضيفة. - سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل. - تشويه أنماط الإنتاج. 	
<p>يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدلات التضخم وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة القوة الشرائية. - زيادة الطاقة على الإنفاق. - ارتفاع معدل النمو السكاني. - ضعف مرونة الإنتاج. - ارتفاع الأسعار صعودا وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. - امتصاص نسبة متزايدة من حصة النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات. 	<p>ارتفاع معدلات التضخم</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إن الاستثمارات الأجنبية عند انتقالها إلى البلدان المضيفة تصطبح معها أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها، وهذه التكنولوجيا هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي كما هو الحال عند استخدام الطاقة النووية فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من الملوثات التي تنتج أو تتخلف عن الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، مما يزيد من حدة التلوث البيئي. 	<p>تلوث البيئة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تجزرها في اقتصاديات الدول المضيفة تعمل على التأثير في السياسة العامة للدولة المضيفة وفق توجيهات وخطط من حكوماتهم الأصلية، وبالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى انقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة. 	<p>الأثر على السياسة الاقتصادية المحلية</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سابق، ص ص: 503، 487.
- منصور الزين: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص: 387- 388.

المطلب الثالث : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ، عيوبه ومعيقاته

نظرا للمزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر تتنافس معظم الدول لاستقطابه من خلال العمل على تهيئة الظروف الملائمة لجذبه، وعلى الرغم من الجهود والمحاولات المختلفة التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن له العديد من العيوب والمعوقات الطارئة لهذه الاستثمارات الأجنبية والتي تحد منها ، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتعرف على أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمامه.

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس معظم الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، فهو يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر الأجنبي (الدولة المصدرة) والدولة المضيفة للاستثمار.

أولاً: مزاياه بالنسبة للمستثمر الأجنبي(الدولة المصدرة)

وتتمثل فيما يلي:¹

- 1- مد السوق الداخلي من خلال التدويل.
 - 2- الاقتراب من الموارد الطبيعية وتنويع النشاط الإنتاجي.
 - 3- لا يتأثر بالتضخم النقدي بل أنه سلاح أكثر فعالية في محاربة التضخم.
 - 4- له أولوية في الضمان أكثر من غيره ضد المخاطر غير التجارية.
- بالإضافة إلى المزايا التالية:²
- 5- يعطي الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة المستثمرة الرقابة الكاملة على استثماراتها وعلى كيفية تسويق منتجاتها وبالتالي تحقيق عوائد مالية أكبر.
 - 6- قد تحظى الشركة المستثمرة بنجاح واسع أو تحدث انطباعات جيدة لأنها تعمل على خلق فرص عمل أو تعمل على توظيف جيد للموارد الطبيعية بصورة أفضل.

ثانياً: مزاياه بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل فيما يلي:³

- 1- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية لتحقيقه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها.

¹ أنور بدر منيف العنزي: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص:20.

² شريف علي الصوص: التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص:91.

³ فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص: 96-97.

- 2- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تطوير مجالات ونشاطات ذات إنتاجية أكبر، نظرا لأن معظم المجالات الإنتاجية في الدول النامية تعمل فيه هذه المشروعات على استخدام أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا وحداثة.
- 3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها وبما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها.
- 4- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن أن يساهم في توفير النقد الأجنبي، الذي تشتد حاجة الدول النامية إليه وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الأجنبي نتيجة لذلك.
- 5- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في توسيع قدرة وطاقة الاقتصاد الإنتاجية من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تحققها هذه المشروعات في الدول التي تتحقق فيها، وذلك بإقامة مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة.
- 6- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تحقيق إنتاج أكبر ودخل أكبر وهو الأمر الذي يسهم في تحقيق نمو أكبر، وبالتالي يسهم في تحقيق مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.
- 7- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر برفع الكفاءات الإدارية والتكنولوجية.¹

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنه في نفس الوقت لا يخلو من العيوب والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا : عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الدولة المصدرة)
وتتمثل فيما يلي:²

- 1- قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع إذا أراد ذلك مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في البلد المضيف.
- 2- عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

¹ عاطف علاونة: الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة في الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، سورية، المنعقد يومي 17-18 نوفمبر 2008، ص:3.

² يونس دحماني: مرجع سابق، ص ص: 49-50.

3- عند مشاركة المستثمر الأجنبي للطرف المحلي سيجد عمال قد تكون قدراتهم العمالية والفنية أقل من المستوى المطلوب مما يكلف الشركة أموالا ضخمة لإعدادهم وتأهيلهم، وبالتالي إضاعة قدرا كافيا من الوقت والأموال الضرورية لإنجاز المشروع.

4- المخاطر غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجمة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية أو بسبب عدم الاستقرار السياسي، التي تؤدي بدورها إلى قلق الشركات المستثمرة بهذه الدول.

ثانيا : عيوبه بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل فيما يلي:¹

1- عدم توافق وانسجام استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول المضيفة، وعدم مراعاة مستوى القطاعات الاقتصادية للدول النامية مما يؤدي إلى خلق عدم التوازن بينها، فقد نجد قطاع متطور في مجال الصناعات الاستخراجية في حين تكاد تنعدم الصناعات التحويلية .

2- إن انتقال التكنولوجيا عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد لا يتماشى وطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة.

3- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلوث البيئة من خلال ممارسة الأنشطة المساعدة على تلوث المحيط البيئي كالصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمنت.

5- بعض الشركات متعددة الجنسيات قد تغير اقتصاديات وسياسات الدولة المضيفة وذلك بإتباع أساليب الاحتكار وتقديم الرشاوى وغيرها.²
بالإضافة إلى العيوب التالية:³

4- تهدف الدول المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم.

5- إن صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.

6- إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق، وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي.

¹ فرحات وهبية : أنظمة ضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، رسالة ماجستير في الحقوق ، فرع قانون المؤسسات ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص ص: 78- 79.

² شريف علي الصوص: مرجع سابق، ص: 91.

³ خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص: 226.

الفرع الثالث: معايير الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يواجه العديد من المعوقات التي تحد من نمو تدفقاته الاستثمارية وكذا تحد من توجهه واستخدامه والتي منها ما يلي:¹
- 1- النقص في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري.
 - 2- وجود قيود واسعة في بعض الدول فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات وقطاعات معينة.
 - 3- عدم كفاية البنى التحتية والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية.
 - 4- ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات.
 - 5- توجد بعض الدول تفرض قيودا على تحويل وانتقال رؤوس الأموال وأسعار الصرف.
 - 6- النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول.
بالإضافة إلى المعوقات التالية:²
 - 7- ضعف الحجم الاقتصادية للعديد من أسواق الدول المضيفة والمرتبطة بانخفاض دخلها وانخفاض درجة التطور فيها.
 - 8- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

¹ عبد الكريم جابر العيساوي: مرجع سابق، ص: 77.

² محمد يعقوبي، توفيق تمار: آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حالة الدول العربية)، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثارها على الاقتصاديات والمؤسسات (حالة الجزائر والدول النامية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة، ص: 14.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول النامية ومن بينها الجزائر، وذلك منذ أوائل الثمانينات نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها وتساعد أزمة المديونية الخارجية، بحيث انتهجت السلطات الجزائرية المكلفة بتسطير السياسة الاقتصادية سياسة متعددة الجوانب تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، كما قامت بتهيئة كل الظروف التي تراها مناسبة لتحضير المناخ الاستثماري المناسب لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين ومنح الحوافز لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية إليها.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، ثم نتعرف على الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأخيرا نتناول معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر بتهيئة مناخ استثماري مناسب منذ الاستقلال وذلك من خلال وضع مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل جذب أكبر عدد ممكن من هذه الاستثمارات، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى المناخ الاستثماري وكذا مقوماته، ومن ثم نتناول الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري ومقوماته

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى تحقيقها.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري:

يعرف مناخ الاستثمار على أنه " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي لها أثرا إيجابيا أو سلبيا في نجاح المشاريع الاستثمارية ".¹

ثانياً: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجزها فيما يلي:²

1- المناخ السياسي و الأمني:

عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض

¹ قريد عمر: الفساد وأثره على مناخ الاستثمار الأجنبي(حالة الجزائر)، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد

المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المنعقد يومي 6-7 ماي 2012، ص:3.

² منصور الزين: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص: 91-92.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

معدلات الاستثمار، هذا الأمر يؤدي إلى فقدان المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم مما يدفع المستثمر إلى الاستثمار في مناطق أخرى أكثر استقراراً وأماناً.

2- المناخ الثقافي والاجتماعي:

يشمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:

- * دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.
- * درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- * دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- * درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3- المناخ الاقتصادي:

إن من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد ودرجة المنافسة، وكذا مرونة السياسة المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى درجة الحماية المتبعة داخل الدولة.¹

الفرع الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال وذلك من خلال مجموعة من القوانين المتعاقبة ومن بين هذه القوانين ما يلي:

أولاً: قانون الاستثمار الصادر في 26 جويلية 1963 (63-277)

هدفه الرئيسي هو استقطاب الاستثمار الأجنبي لأجل إعادة بناء الدولة لأنها حديثة الاستقلال، فيمنح بموجب هذا القانون الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للاستثمار وفق الإجراءات المحددة من قبل الدولة، كما يوضح أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمد في الجزائر لا بد أن يدخل في إطار الأهداف المسطرة والمتمثلة في تجميع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خصوصاً في القطاعات المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن هذا القانون خول للمستثمرين الأجانب الضمانات اللازمة.²

ثانياً: قانون الاستثمار الصادر في 15 سبتمبر 1966 (66-284)

جاء قانون الاستثمار لسنة 1966 ليبين مكانة وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الضمانات والامتيازات التي يتم تقديمها للمستثمر الأجنبي، هذا وقد تميز قانون 66-284 بالسماح للمستثمرين الخواص أجنبياً أو محليين بتحقيق استثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية فقط.

¹ منصورى الزين: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 93.

² كريمة فرحي: مرجع سابق، ص: 276.

كما يمكن للدولة أن تتدخل بمفردها أو بمساهمة رأس مال خاص في هذه القطاعات في شكل شركات مختلطة، أما فيما يخص الضمانات والامتيازات الممنوحة فنجد حق تحويل الأرباح والعوائد من الاستثمار إلى البلد الأم، وتخفيض معدل الفائدة لغاية 3% على القروض طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي لحقوق التسجيل وحق التحويل على الملكية العقارية، والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية.¹

ثالثا: قانون الاستثمار الصادر في 28 أوت 1982 (82-13)

صدر قانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة فلقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.²

رابعا: قانون الاستثمار الصادر في 19 أوت 1986 (86-13)

جاء قانون الاستثمار 86-13 من أجل السماح بالمشاركة الأجنبية في التنقيب عن النفط، وذلك بموجب أحكام اتفاقية الامتياز أو عقود الخدمة أو عقود المشاركة، وقد ارتكزت المحاور الأساسية لهذا القانون في منح الشركات الأجنبية حدود للبحث والاستكشاف، والتزام الشركات الأجنبية بتحقيق حد معين من العمل أو التمويل التام لجزء من النفقات، وفي حالة اكتشاف حقول جديدة يتم تقاسم الإنتاج على أساس نسب المشاركة 51% بالنسبة لسوناطراك و 49% بالنسبة للشركات الأجنبية، وذلك بعد طرح التكاليف التي التزمت بها خلال فترة البحث.³

خامسا: قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 (90-10)

إن قانون النقد والقرض يمثل منعطفًا هامًا في تاريخ قوانين الاستثمار في الجزائر، حيث يبين من خلاله الإرادة الواضحة للحكومة الجزائرية في جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولقد كان هدفه الأساسي يتمثل في:⁴

- 1- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- 2- توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية ومراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض.
- 3- تقديم الضمانات الخاصة للمستثمرين.

¹ مفتي محمد البشير: مرجع سابق، ص: 79.

² صياد شهبناز: مرجع سابق، ص: 62.

³ راوتي شهرزاد: مرجع سابق، ص: 154.

⁴ مصباح بلقاسم: مرجع سابق، ص ص: 75- 76.

الفصل الأول — الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

4- الترخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودخول المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر.

سادسا: قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993 (93-12)

تضمن هذا القانون ما يلي:¹

1- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

2- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات.

3- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

سابعا: قانون الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 (01-03)

صدر قانون 03-01 بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والجديد في هذا التشريع ما يلي:²

1- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

2- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

3- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار.

المطلب الثاني: الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للحوافز والامتيازات الجبائية دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت الجزائر بمنح مجموعة من الحوافز والإعفاءات للمستثمرين الأجانب وذلك من أجل تحقيق مساعي برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (النظام العام والنظام الخاص).

الفرع الأول: النظام العام

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات التي يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، خاصا أو عاما يهدف إلى تحقيق استثمار انتاجي، على أن تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.³

¹ ريس حدة، كرامة مروة: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص: 66.

² بلوج بولعيد: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، بدون سنة، ص: 76.

³ عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع وأفاق)، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17-18 أبريل 2006، ص: 256.

أولاً: الحوافز والامتيازات الممنوحة خلال فترة إنجاز المشروع

في هذه الفترة يستفيد المستثمر من:

- 1- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.¹
- 2- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% فيما يخص عقود الإنشاء ورفع رأس المال.²
- 3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.³
- 4- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.⁴

ثانياً: الحوافز والامتيازات الممنوحة خلال فترة استغلال المشروع

ابتداءً من تاريخ انطلاق المشروع يجوز للمستثمر أن يستفيد من الامتيازات التالية:⁵

- 1- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (2) وأقصاها خمسة سنوات (5) من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والدفع الجزافي (VF)، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري (الرسم على النشاط المهني حالياً (TAP) ونسبته 2%).
- 2- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها والمقدرة بـ 15% بعد انقضاء فترة الإعفاء.
- 3- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والدفع الجزافي (VF)، والرسم على النشاط المهني (TAP) في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق.
- 4- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق والرسم.

¹ المادة (09) من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 01-03

المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، ص: 18.

² عماري عمار، بوسعدة سعيدة: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، المنعقد يومي 14 و15 نوفمبر 2005، ص: 220.

³ المادة (09) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، ص: 6.

⁴ المادة (17) من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64، ص: 6.

⁵ عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 147-148.

الفرع الثاني: النظام الخاص (الاستثنائي)

تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أولاً: الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق المعدة للترقية
تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق المعدة للترقية من الامتيازات التالية.

1- الحوافز والامتيازات الممنوحة خلال فترة إنجاز المشروع.

عند بداية إنجاز المشروع الاستثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات التالية:¹

* الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.

* تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

* تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالنفقات المترتبة على استغلال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

* إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء أكانت مستوردة أو محصلاً عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

* تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل أو تحويل طبقاً للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

2- الحوافز والامتيازات الممنوحة خلال فترة استغلال المشروع.

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من الإعفاءات التالية:²

* الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

* الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

* منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجير العجز وأجال الاستهلاك.

¹ المادة (21) من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص: 7.

² المادة (11) من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق، ص: 6.

ثانيا: الحوافز والامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة

والتي تكتسي بدورها أهمية كبرى من تلك الممنوحة في المناطق الأخرى وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:¹

- 1- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع والاشتراكات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
- 2- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة.
- 3- يخضع العمال الأجانب للنظام الضريبي على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم في حين يخضع العمال الجزائريون لمبادئ القانون العام.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر وعلى الرغم من كل التدابير والإجراءات والسياسات الرامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها تظل من الدول الأقل استقطابا، فهناك مجموعة من المعوقات والعراقيل التي تعترض جذب هذه الاستثمارات الأجنبية، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: عدم الاستقرار القانوني والاقتصادي

يعد عدم الاستقرار القانوني أحد أهم العوائق والحواجز التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي ويجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر خصوصا إذا كان التغيير جذريا، فكثرة القوانين المنظمة للاستثمار وكثرة التعديلات والتغييرات التي تجرى عليها وفي فترات متقاربة إنما يدل على عدم استقرار في النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار. بالإضافة إلى جملة النصوص التنظيمية الكثيرة المكملة لقانون الاستثمار والتعديلات التي تجرى عليه، كل هذا يجعل المستثمر الأجنبي يتردد في الاستثمار في الجزائر لأنه يبحث عن الاستقرار والحرية ويحاول بناء استراتيجية استثماره بناء على النظام القانوني الذي يحكمه في البلد المضيف.

كما يضاف إلى عدم الاستقرار القانوني عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان يؤثران سلبا على الاستثمار الأجنبي حيث أن الاضطراب السياسي وكثرة الحروب والأزمات التي تمر بها البلاد يؤثر سلبا على اتجاه الاستثمار، كما أن التغيير المستمر في السياسة الاقتصادية وعدم الاستقرار على منهج واحد وتذبذب أسعار العملات يعتبر عائقا للاستثمار الأجنبي فقد يكون وجود سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية.²

¹ مصباح بلقاسم: مرجع سابق، ص: 82.

² لعماري وليد: الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011، ص ص: 90-91.

الفرع الثاني: مشكل العقار الصناعي

يعد مشكل العقار الصناعي من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين في الجزائر سواء كانوا محليين أم أجنبى فقد تعثرت العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب هذا المشكل نظرا لصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري، بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية فضلا عن عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية وليس لأهداف اقتصادية لغياب الاستثمارات المتخصصة في الميدان، وبقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية) الأمر الذي يعوق خصوصتها أو شراكتها مع متعاملين أجنبى.¹

الفرع الثالث: غياب نظام التأمين ضد أخطار الصرف

يوجد في الكثير من الدول أنظمة وتقنيات تؤمن وتحمي المستثمر من أخطار الصرف التي قد يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائده من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.²

¹ ربحان الشريف، هوام لمياء: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الأول 2014، ص: 365.

² عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 185.

خلاصة

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، فهناك اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة النجاح الذي حققته معظم الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

ولقد توصلنا في هذا الفصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن انتقال وحركة رؤوس الأموال عبر الدول يصاحب هذا الانتقال المعرفة الفنية والتكنولوجية فهو بذلك يحتل مكانة مهمة وكبيرة في الدول كمصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي، فللإستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن باقي مصادر التمويل فهو نوع من أنواع التدفقات الرأسمالية التي تضمن إمكانية الرقابة والسلطة في اتخاذ القرار على عكس الإستثمار الأجنبي غير المباشر، ولقد عرف تطورات كبيرة مرت بمراحل تاريخية متفاوتة ومتباينة في ظروفها الاقتصادية، كما أن للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة تزايدت على الصعيد العالمي وأهداف تسعى معظم الدول لتحقيقها بما يضمن لهم تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر أشكال وتصنيفات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذه الإستثمارات.

ونظرا لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر فقد حاولت العديد من التيارات الفكرية والمدارس الاقتصادية تفسيره حيث اختلفت وتباينت وجهات النظر حوله، فللإستثمار الأجنبي المباشر دوافع ومحددات وحوافز تختلف من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى أن له آثار على اقتصاديات الدول فهناك من يرى أن له آثار سلبية تحد منه وهناك من يرى أن له آثار إيجابية بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن له عيوب ومعوقات تحد منه وتقف حاجزا أمامه.

ولقد قامت الجزائر كغيرها من الدول بتهيئة مناخها الإستثماري بما يتلاءم وهذه الإستثمارات، فسارعت إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل جذب أكبر قدر ممكن من هذه الإستثمارات الأجنبية إليها، كما قامت بمنح العديد من الحوافز لاستقطابه والحد من المعوقات التي تعترض جذب هذه الإستثمارات.

وفي الأخير يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر أهم أداة يعول عليها في حل المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول فهو يحمل معه الحل الشامل لكل المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات العالم.

الفصل الثاني

مدخل مفاهيمي إلى

ميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

خلاصة

تمهيد

تولي معظم الدول اهتماما خاصا بتدفق تجارتها وديونها فيترتب على المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين لذلك فمن المهم على كل دولة أن تعرف على وجه التحديد مالها من حقوق على العالم الخارجي وما عليها من التزامات.

ولهذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وهذا الأخير يعتبر واحدا من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال السياسة والاقتصاد في البلد فهو يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، فميزان المدفوعات في أي بلد إنما هو انعكاس لقيم البضائع المصدرة والمستوردة وإيرادات الشركات الوطنية وشركات النقل والشحن الأجنبية، بالإضافة إلى إيرادات مواطنيها المقيمين بالخارج وكافة الإيرادات الخارجية سواء كانت من أفراد أو من هيئات أو شركات خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، وهكذا فإن ميزان المدفوعات يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة الضرورية وبالتالي لابد من فهم طبيعة حساباته.

ونظرا لأهمية ميزان المدفوعات البالغة في الاقتصاد نجد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، فهي تعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن لها تحقيق التوازن والاستقرار في ميزان المدفوعات الذي من شأنه المحافظة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، ولهذا سنحاول في هذا الفصل عرض ميزان المدفوعات ضمن ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

تحدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد وتصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال ويترتب على ذلك وجود علاقات اقتصادية بين الدول هذه المعاملات تسجل في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات والأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، حيث زادت أهميته نظراً لزيادة حجم المبادلات الخارجية الدولية. وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات من خلال تعريفه وإبراز أهميته والمصادر الإحصائية لمعلوماته، ثم نتعرف على مختلف مكوناته والتفسير الاقتصادي لأرصده، بالإضافة إلى مختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن جميع العمليات التجارية بين سكان الدول والعالم الخارجي فهو مؤشر جد هام للحكم على وضعية اقتصاد أي بلد وذلك لأهميته الكبيرة، لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف ميزان المدفوعات وكذا أهميته الاقتصادية، بالإضافة إلى المصادر الإحصائية المستعملة في وضعه.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

لقد وردت العديد من تعريفات ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعها في معنى واحد ومن بين هذه التعريفات نذكر منها ما يلي:

- * كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه « بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة»¹.
- * يعرف ميزان المدفوعات بأنه « عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية والاقتصادية بين سائر دول العالم»².
- * ميزان المدفوعات هو « سجل للعمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية»³.
- * كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه « الحساب الذي يشمل جملة المبادلات التي تحصل خلال فترة زمنية بين أي قطر والعالم الخارجي والمتمثلة في الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها»⁴.

¹ صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطن، الطبعة العربية، 2009، ص:9.

² علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:98.

³ خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الحادية عشر، 2014، ص:372.

⁴ محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص:394.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

من خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نستنتج التعريف التالي:

« ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي أو إحصائي منظم تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية (حركة رؤوس الأموال، حركة السلع والخدمات) التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ».

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد لأنه يعتبر المحدد الأساسي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:¹

- 1- يعكس ميزان المدفوعات هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي، فهو يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم.
- 2- يكشف ميزان المدفوعات المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف.
- 3- يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، ومؤشراً لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف.
- 4- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدولة نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.
- 5- وضعية العملة الوطنية: يعتبر ميزان المدفوعات بياناً لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وهذا ما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.²

الفرع الثالث: المصادر الإحصائية المستعملة في وضع ميزان المدفوعات

لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج فإن المسؤولين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:³

أولاً: المصالح الجمركية: يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد وقيمتها.

ثانياً: المصدر البنكي: أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمثل التزامات بالعملة المحلية والعملات

¹ سمير فخري نعمة: العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011، ص ص: 71-72.

² بوروشة كريم: أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص: 21.

³ حنان لعروق: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص: 24-25.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الأجنبية أيضا، بالإضافة إلى أن القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين الطرفين.

بالإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية، أو كل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج وذلك من خلال التصاريح التي تقدمها.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصده

تعدد واختلاف العمليات الاقتصادية أوجب تقسيم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام وذلك من أجل سهولة قراءته واستخراج دلائله ومؤشراته الاقتصادية، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى المحددات التي يتم على أساسها إعداد ميزان المدفوعات، ثم نتناول أهم مكونات ميزان المدفوعات، وأخيرا نتناول التفسير الاقتصادي لأرصده.

الفرع الأول: محددات ميزان المدفوعات

- إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات وترتيب مكوناته يعتمد على محددات عديدة نذكر منها ما يلي:¹
- 1- مدى توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة مثل السلطات الجمركية والأجهزة المصرفية وخاصة البنوك المركزية والدوائر ذات العلاقة بالتحويلات الخارجية.
 - 2- حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها.
 - 3- النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم واندماجه كمركز أو كهامش في الأسواق ودور مؤسساته في عمليات الإنتاج والتبادل والائتمان الدولية.
 - 4- أهداف السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدولة وخاصة اتجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وحرية أو تقييد التحويلات الخارجية ونمط التنمية فيما بين تعويض الواردات وتعزيز الصادرات.
 - 5- واقع الاقتصاد بين التخصص والتركيز الإنتاجي في المواد الأولية بغرض التصدير أو التنويع والتوازن الهيكلي.

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتم تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا كما يتم تقسيمه عموديا.

أولا: التقسيم الأفقي:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين وهما:

- 1- **الجانب الدائن:** تسجل فيه العمليات التي يترتب عليها دخول العملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.
- 2- **الجانب المدين:** وتسجل فيه العمليات التي يترتب عليها خروج العملة الأجنبية (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دولة أخرى.

¹ هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 239.

ثانياً: التقسيم العمودي:

لا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات عمودياً فلقد جرت العادة على تقسيمه إلى أقسام مستقلة

حسب طبيعة المعاملات الاقتصادية بحيث نجد التقسيم التالي:

- حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري).
- حساب العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال).
- حساب التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية).

وسوف نتطرق لكل حساب وفق ما يلي:

1- حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري):

وهو ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلع والخدمات من ملكية غير المقيمين سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل.¹

وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أقسام هي:

* ميزان التجارة المنظورة :

ويسمى " الحساب السلعي " وهو يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية خلال فترة معينة، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي تستوردها من الخارج، ففي حالة التصدير تنتقل ملكية السلعة من المقيمين إلى غير المقيمين، أما في حالة الاستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين إلى المقيمين. وسميت بالتجارة المنظورة أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها الحدود الجمركية، فتقيد الصادرات في جانب الإيرادات أما الواردات فتقيد في جانب المدفوعات، ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بالواردات الميزان التجاري فبمقارنة القيمتين يتضح أنه إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن الواردات يعتبر الميزان التجاري في حالة فائض أما إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات يعتبر الميزان التجاري في حالة عجز.²

أي أن الميزان التجاري للبلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري حيث أن البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.³

¹- سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص: 72.

²- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 97-98.

³- عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 96.

* ميزان التجارة غير المنظورة:

يسمى هذا الميزان " الحساب التجاري الخدمي " وهو يضم كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج.¹

ويشمل هذا الميزان المقبوضات مطروحا منها المدفوعات على الخدمات المختلفة من سياحة وسفر ونقل وخدمات حكومية ويضم العديد من الخدمات أهمها:²

● **النقل:** ويشمل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البرية والبحرية والنهرية والجوية التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين، وكذا التي يقدمها غير المقيمين للمقيمين وتسجل في الجانب المدين بحيث تشمل أجور شحن البضائع، وثمان تذاكر السفر، وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن، ورسوم الموانئ، وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود وتموين.

● **التأمين:** ويشمل كافة عمليات التأمين الخاصة بنقل السلع، وكذا التأمين على الحياة والحوادث وعمليات إعادة التأمين، بحيث تسجل أقساط التأمين المدفوعة إلى داخل الوطن في الجانب الدائن في حين تسجل أقساط التأمين المدفوعة إلى الخارج في الجانب المدين.

● **السفر:** يشمل مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة كما يشمل مصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج، بحيث تسجل الأولى في الجانب الدائن أي جانب الإيرادات بينما تسجل مصروفات المسافرين المقيمين في الخارج في الجانب المدين أي جانب المدفوعات.

● **الدخل من الاستثمارات:** يشمل الدخل من الاستثمارات عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج، ويسجل في الجانب الدائن ومن أصول الخارج في الدولة ويسجل في الجانب المدين.

● **الأعمال الحكومية:** وهي تشمل كل الأعمال التي تمارسها الحكومات الوطنية أو الحكومات الأجنبية.

● **السياحة:** وهي المبالغ التي يدفعها الأجانب مقابل الخدمات السياحية مثل الطعام والشراب والإيواء والترفيه والتنزه إلى غير ذلك من الخدمات.³

● **خدمات أخرى:** وتشمل خدمات متنوعة كأجور المواطنين الذين يعملون في الخارج ومدفوعات البريد والهاتف والدعاية، وإيجار الأفلام والعوائد عن الحقوق الأدبية.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الخدمات تحتل حيزا في موازين مدفوعات الدول المتقدمة فمثلا

تقدم لندن ونيويورك وزوريخ خدمات مالية لجميع الأقطار في العالم (الخدمات المصرفية)، وبعض

الدول تمتلك أساطيل تجارية واسعة تكتسب من ورائها العملات الأجنبية وذلك بتقديم خدمات الشحن

البحري إلى الأقطار الأخرى، كما تقدم شركات التأمين البريطانية وغيرها خدمات التأمين على الأموال

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 98.

² شقيري نوري موسي وآخرون: التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 191، 194.

³ عطا الله الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص: 69.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

والأفراد في جميع أنحاء العالم، فرؤوس الأموال المستثمرة في الخارج تكتسب العملة الأجنبية في شكل فوائد وأرباح.¹

* ميزان التحويلات:

تختلف معاملات هذا الميزان عن المعاملات الأخرى إذ أن هذه التحويلات دون مقابل وتتم بقيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية معينة إلى متعامل آخر ولكن بدون أن يتسلم مقابل لها ومثال هذه التحويلات الهدايا والهبات والتعويضات من الأفراد والحكومات.²

2- حساب العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال):

يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة.³

ويقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين هما:

- حساب رأس المال طويل الأجل.

- حساب رأس المال قصير الأجل.

* حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل هذا الحساب حركات رؤوس الأموال وكذا التدفقات الرأسمالية التي تتجاوز مدتها السنة الواحدة، بحيث تقيد رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج في الجانب المدين بينما تقيد رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن ويشمل هذا الحساب:⁴

- الاستثمار المباشر: أي أن يقوم فرد أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى مثل شراء العقارات والأراضي في دولة أخرى.
- الأوراق المالية: أي شراء الأسهم والسندات الأجنبية باعتبارها أدوات ائتمان طويلة الأجل وتحقق إيرادات لمالكيها.
- القروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن السنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقترض) فرداً أو حكومة أو هيئة عامة.
- رؤوس الأموال الأخرى: ويشمل مجموعة الاستثمارات طويلة الأجل كملكية العقارات غير التجارية وملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

¹ ريس فضيل: التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص:30.

² عبد الكريم جابر العيساوي: مرجع سابق، ص:238.

³ دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص:78.

⁴ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص:101-102.

* حساب رأس المال قصير الأجل:

ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في ودائع البنوك والسندات والقروض القصيرة، إن خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقيد في الجانب الدائن من نفس الحساب ويؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية.¹

ويشمل هذا الحساب:²

- **النقود:** وهي كافة العملات سواء الوطنية أو الأجنبية التي تعبر حدود الدولة ومن خصائصها أنها تمتاز بالسيولة من الدرجة الأولى.
- **الذهب:** وهو الذهب المستخدم لأغراض النقدية أي الذي يمثل الأرصدة النقدية والدولية لدى السلطات النقدية في الدولة.
- **الودائع المصرفية:** وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الودائع التي يملكها المقيمون في بنوك أجنبية، وأيضاً التغيرات التي تطرأ على قيمة الودائع التي يملكها غير المقيمين في البنوك الوطنية.
- **الأوراق التجارية:** وهي تشمل مختلف الأوراق التجارية كالكمبيالات والشيكات والأوراق الحكومية (أذونات الخزينة).
- **القروض قصيرة الأجل:** وتشمل كافة التسهيلات الائتمانية والاعتمادات المصرفية.

3- حساب التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية):

يقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:

- حساب الخطأ والسهو.

- حساب صافي الاحتياطات الرسمية.

* حساب الخطأ والسهو:

يسجل في هذا الحساب الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات ففي كثير من الأحيان قد تحدث بعض الأخطاء في تجميع وتبويب البنود المختلفة، كما قد يقوم الأفراد بإعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج وبالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى ولذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ والسهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي.³

¹ منهوم بلفاسم: أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009)، رسالة

ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص: 25.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 103.

³ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 126.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

وتحصل عادة هذه الأخطاء في الحالات التالية:¹

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات.
- قد تقتضي ضروريات الأمن القومي عدم الإفصاح بالمشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في حساب الخطأ والسهو.
- الاختلافات العشوائية في عملية جمع البيانات وعملية التبويب وعدم قيد بعض التدفقات الرأس مالية للداخل.²

* حساب صافي الاحتياطات الرسمية:

يسجل في هذا الحساب من ميزان المدفوعات صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات والذي يتكون من العناصر التالية:³

- * الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- * الأصول الأجنبية قصيرة الأجل.
- * الأصول الوطنية قصيرة الأجل.
- * الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- والجدول الموالي يبين مكونات ميزان المدفوعات.

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014، ص:180.

² سى بول هالورد، رونالد ماكدونالد، تعريب محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال: النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2007، ص:51.

³ أحميمة خالد: أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص:78.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الجدول رقم (2-1): تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية بميزان المدفوعات

مدین	دائن	العناصر الأساسية
		أولاً: - الحساب الجاري.
		أ- السلع والخدمات.
		1. السلع.
		أ- بضائع عامة.
		ب- سلع للتجهيز.
		ت- سلع أخرى.
		ث- ذهب غير نقدي.
		2- الخدمات.
		أ- النقل.
		ب- السفر.
		ت- خدمات (اتصالات، تأمين، مالية... أخرى).
		ث- رسوم الامتياز والتراخيص.
		ب- الدخل.
		1- تعويضات العاملين.
		2- دخل الاستثمار.
		ج- التحويلات الجارية.
		1- الحكومة العامة.
		1-1 ضرائب جارية على الدخل والثروة.
		2-1 ضرائب أخرى على الإنتاج.
		3-1 إعانات أخرى للإنتاج.
		4-1 إسهامات اجتماعية.
		5-1 مزايا اجتماعية.
		6-1 التحويلات الجارية الأخرى للحكومة العامة.
		2- القطاعات الأخرى.
		1-2 تحويلات العاملين بالخارج.
		2-2 تحويلات أخرى.
		ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي.

		<p>أ. الحساب الرأسمالي.</p> <p>1. التحويلات الرأسمالية.</p> <p>1-1 الحكومة العامة.</p> <p>1-1-1 الإعفاء من الدين.</p> <p>1-2-1 أخرى.</p> <p>2-1 القطاعات الأخرى.</p> <p>1-2-1 تحويلات المهاجرين.</p> <p>2-2-1 الإعفاء من الدين.</p> <p>3-2-1 أخرى.</p> <p>2. حيازة الأصول غير المادية غير المنتجة أو التصرف فيها.</p> <p>ب- الحساب المالي.</p> <p>1- الاستثمار المباشر (أرباح وفوائد).</p> <p>1-1 في الخارج.</p> <p>2-1 في الاقتصاد القائم بأعداد البيان.</p> <p>2- استثمارات الحافظة.</p> <p>1-2 سندات ملكية (سلطات نقدية، حكومية عامة، مصارف، قطاعات أخرى).</p> <p>2-2 سندات الدين (سلطات نقدية، حكومة عامة، مصارف، قطاعات أخرى).</p> <p>2-2 سندات الدين (سلطات نقدية، حكومة عامة، مصارف، قطاعات أخرى).</p> <p>3- استثمارات أخرى.</p> <p>1-3 ائتمانات تجارية (حكومة عامة، قطاعات أخرى).</p> <p>2-3 القروض (طويلة الأجل، قصيرة الأجل).</p> <p>3-3 العملة والودائع.</p> <p>4-3 أخرى.</p> <p>4- الأصول الاحتياطية.</p> <p>1-4 الذهب النقدي.</p> <p>2-4 حقوق السحب الخاصة.</p>
--	--	--

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

		3-4 وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. 4-4 النقد الأجنبي. 1-4-4 العملة والودائع. 2-4-4 أوراق مالية. 5-4 استحقاقات أخرى.
--	--	--

المصدر: سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص ص: 74-75.

الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالاتها الاقتصادية وتتمثل هذه الأرصدة فيما يلي:¹

أولاً: الرصيد التجاري:

وهو الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل وبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها.

كما يعبر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ثانياً: رصيد العمليات الجارية:

في حالة تحقيق رصيد موجب هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على الاحتياج للتمويل.

ثالثاً: الرصيد الإجمالي:

وهو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، فهو يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسن في قيمتها، كما أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يشمل كل المعاملات التي تتم بين مختلف الدول، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم أنواع المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات، ثم سنتطرق إلى العوامل المؤثرة فيه.

¹ شتاتحة عمر: تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص ص: 32-33.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الفرع الأول: أنواع المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات

يتم تسجيل مختلف المعاملات في ميزان المدفوعات والتي تعبر عن التغيرات في العلاقات الاقتصادية، فهناك مجموعة من المعاملات التي يتضمنها ميزان المدفوعات هذه المعاملات قد لا تتضمن مدفوعات نقدية كما أن بعضها لا يدفع عنه شيئاً، بالإضافة إلى تلك المعاملات التي تقابل بالمدفوعات ولعل من أهم أنواع المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات ما يلي:¹

أولاً: المبادلات:

يقصد بالمبادلات المعاملات التي يقدم فيها متعامل معين قيمة اقتصادية إلى متعامل آخر ويستلم مقابلها قيمة مساوية لتلك القيمة الاقتصادية بحيث يكون المتعاملون مقيمين في دول مختلفة، أما الأشياء التي يعتبر أن لها قيمة اقتصادية معينة والتي تقدم من قبل اقتصاد ما إلى اقتصاد آخر فيمكن تبويبها عموماً كموارد حقيقية (السلع، الخدمات، الدخل).

ثانياً: التحويلات بدون مقابل:

تختلف المعاملات المتضمنة تحويلات بدون مقابل عن المبادلات حيث أن التحويلات بدون مقابل تتم بقيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية معينة إلى متعامل آخر ولكن بدون أن يستلم مقابل لها واستناداً إلى المعايير والقواعد المقررة وفق هذا النظام فإن القيمة الاقتصادية هي التي تم تقديمها وهذه القيمة تمثل في قيد يشار إليه التحويل بدون مقابل، وهنا لا بد من التمييز بين حساب التحويل بدون مقابل حيث لا تقدم مقابله قيمة اقتصادية وحساب الخدمة (الدخل حساب غير مالي وغير ملموس) والذي له قيمة اقتصادية.

ثالثاً: مخصصات حقوق السحب الخاصة:

تشبه مخصصات حقوق السحب الخاصة التحويلات بدون مقابل حيث أن المقيم يكتسب أو يتنازل عن أصل مالي بدون أن يبادل به شيء له قيمة اقتصادية، إلا أنها تختلف عن التحويلات بدون مقابل وذلك أنه يوجد طرف واحد فقط وهو المقيم.

رابعاً: عملية تحويل الذهب إلى نقد:

يعتبر الذهب سلعة كما يعتبر موجوداً مالياً أجنبياً وذلك عندما تحتفظ به السلطات المركزية طالما أمكن لها استخدامه بسهولة مقابل حق على الطرف الأجنبي، حيث أن التغيير في الطريقة التي يتم التعامل بها مع مخزون الذهب تؤدي إلى تغيير واضح في الموجودات المالية الأجنبية لاقتصاد ما بالإضافة إلى أن تحويل الذهب إلى نقد لا يؤثر على الثروة القومية للاقتصاد الذي يمتلكه إلا في حالة ما إذا تم تحديد قيمة مختلفة لنفس الذهب باعتباره سلعة عن تلك القيمة التي حددت له كموجود مالي.²

¹ - محمد صفوت قابل: نظريات وسياسات التجارة الدولية، مصر، الطبعة 2010، ص ص 239-240.

² - محمد صفوت قابل: نفس المرجع السابق، ص ص: 240-241.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في ميزان مدفوعات الدول ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:¹

أولاً: التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية فتتخفف الصادرات وتزيد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في دولة ما إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثاً: الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغير في أسعار الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال بحيث يعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي وذلك للاستفادة من الفرق بين السعرين.

رابعاً: سعر الصرف:

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.²

¹ بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص: 64-65.

² دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 126.

المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته وذلك بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال فيه ومحاولة معالجتها، ولكن لا بد أولاً من معرفة المعنى الحقيقي للتوازن سواء كان توازناً محاسبياً أو توازناً اقتصادياً، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، ثم نتعرف على أنواع وأسباب الاختلال فيه، وأخيراً نتطرق إلى آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاديات.

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية بحيث أن طريقة القيد المزدوج تحقق هذا المركز دائماً، وبالرغم من ذلك فأغلب موازين المدفوعات للدول النامية تعاني من اختلالات، ولقد أصبح هذا الاختلال يمثل أهم الموضوعات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول، حيث سننتقل في هذا المطلب إلى كل من التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يتميز المختصون في المالية الدولية بين نوعين من التوازن الخاص بميزان المدفوعات فالنوع الأول هو التوازن المحاسبي (الحسابي) والنوع الثاني هو التوازن الاقتصادي.

أولاً: التوازن المحاسبي (الحسابي):

ويطلق عليه " التوازن الدفترى " لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات.¹ وعلى الرغم من توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يعني بالضرورة توازناً من الناحية الاقتصادية.

ثانياً: التوازن الاقتصادي:

ويسمى " التوازن الحقيقي " أو " التوازن الخارجي " فهو يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات ويتم هذا التوازن بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصادياً، ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة وأسبابه وكيفية معالجته.²

إن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين نوعين من العمليات التي

¹ حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 29.

² أميمة خالد: مرجع سابق، ص: 82.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

تدخل في ميزان المدفوعات وهي العمليات التلقائية (المستقلة) والعمليات التعويضية (المتوازنة).

1- العمليات التلقائية (المستقلة):

وهي تلك المعاملات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثل تصدير أو استيراد السلع أو الحصول على الخدمات أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تجري بغض النظر عن حالة (وضع) ميزان المدفوعات، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب لأغراض التجارة.¹

2- العمليات التعويضية (المتوازنة):

وهي معاملات تحصل في شكل تدخل مدروس بسبب الحالة غير المتوازنة في حساب رأس المال فيتم اللجوء لها حتى يجعل الميزان متساويا من الناحية المحاسبية، فعلى الدولة القيام بها سواء كانت راضية أو مرغمة وذلك من أجل موازنة طرفي ميزان المدفوعات.²

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة وجود فجوة بين مجموع الإيرادات ومجموع المدفوعات لذلك تسعى مختلف الدول للبحث عن العناصر التي تساعد على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

أولاً: العجز و الفائض في ميزان المدفوعات

يحدث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عندما يحصل تباين بين المدفوعات والإيرادات الناجمة عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.³

1- حالة العجز: وهي الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة على العالم الخارجي أقل من التزاماتها اتجاه العالم الخارجي وهي تعتبر الحالة الأخطر والأكثر شيوعاً في العالم، وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدل على أن هذه الدولة تستورد أكبر مما تصدر.

2- حالة الفائض: وهي الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها اتجاه نفس العالم، وهي أيضاً حالة غير مرغوب فيها وخاصة عندما يكون الفائض مستمراً فهذا يدل على أن هناك أموال معطلة وغير مستثمرة.

¹ - دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، مرجع سابق، ص: 80-81.

² - عبد الكريم جابر العيساوي: مرجع سابق، ص: 256.

³ - موسى سعيد مطر وآخرون: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 20.

ثانياً: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات

لا يوجد بوجه عام معيار محدد لتقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات ولكن توجد هناك مجموعة من المعايير التي تختلف في مضمونها ويمكن حصر هذه المعايير في الآتي:

1- الميزان الصافي للسيولة:

وتقسم المعاملات وفقاً لهذا الميزان إلى:¹

* المعاملات الواقعة فوق الخط وتضم:

- الصادرات و الواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد (صورة إيرادات أو صورة مدفوعات).
- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق أي حركات رأس المال القصير والطويل الأجل.

* المعاملات الواقعة تحت الخط وتضم:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.

وفقاً للميزان الصافي للسيولة فإن:

✓ ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.

✓ ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجلة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات.

2- الميزان الشامل للسيولة:

وفقاً لهذا المعيار تقسم المعاملات إلى:²

* المعاملات الواقعة فوق الخط: وتشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية.

* المعاملات الواقعة تحت الخط: وتضم:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.
- الاحتياطات من الذهب والصراف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون: مرجع سابق، ص: 203-204.

² شقيري نوري موسى وآخرون: نفس المرجع السابق، ص: 204.

3- الميزان الأساسي:

يشمل ميزان المدفوعات الأساسي ميزان الحساب الجاري مضافاً إليه حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وحسب هذا المعيار يقاس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بالرصيد الصافي الناجم عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهذا الرصيد سواء كان فائضاً أو عجزاً يساوي بالضرورة الرصيد تحت الخط الناجم عن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب والاحتياطات النقدية الأجنبية وحساب السهو والخطأ ولكن بإشارة سالبة.¹

4- ميزان العمليات التفائية

وهو من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل ويشمل جميع المعاملات التي تتم بدافع الربح والتجارة، ويشمل الحساب الجاري وحساب رأس المال ويسمى أحياناً بفقرات فوق الخط.²

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات الحالة الطبيعية لكنها نادراً ما تتحقق في الاقتصاديات الحديثة رغم سعي الدول إليها، فالحركة الكبيرة والمتسارعة في معاملات الدول تؤدي إلى ظهور اختلالات تختلف وتتنوع باختلاف وتعدد الأسباب المؤدية لها، ولهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات، ثم نتعرف على مختلف الأسباب المؤدية للاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين أنواع عديدة من الاختلالات في ميزان المدفوعات وفقاً لأسباب حدوثها كما يلي:

أولاً: الاختلال العارض:

ويسمى "الاختلال العشوائي" وهو يحدث نتيجة للظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية (الزلازل، البراكين، الفيضانات)، أو الظروف المرتبطة بالآفات الزراعية والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، وقد يكون نتيجة التغير المفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين بحيث يزول هذا الاختلال بزوال الأسباب المؤدية إليه.³

ثانياً: الاختلال الموسمي:

يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة وينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، علماً بأن زيادة

¹ موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 20-21.

² دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، مرجع سابق، ص: 83.

³ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 138.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الصادرات في فترة معينة يمكن أن تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة أخرى من نفس السنة.¹
ثالثا: الاختلال الدوري:

ويحدث هذا الاختلال بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدولة ما هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي بمعنى أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى وترتبط باختلالات في موازين المدفوعات، وهذا الانتقال يتم من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.² ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتشغيل، والعكس بالنسبة لحالة الكسء أين ينخفض الطلب على الواردات فيؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتشغيل.

رابعا: الاختلال الاتجاهي:

وهو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص بحيث يصيب عادة ميزان مدفوعات الدول النامية التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات.³

خامسا: الاختلال النقدي:

من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول، بمعنى آخر هناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية مما قد يحدث انخفاض قيمة عملة الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى، مما قد يترتب عليه ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.⁴

سادسا: الاختلال الهيكلي:

يحدث الاختلال الهيكلي نتيجة لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بحيث تعتبر الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات اختلالات تظل قائمة ولا تزول حتى يتم إحداث تغيير هيكلي أو إصلاح الهيكل المحدد في القطاعات الاقتصادية، فهذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى المزيد من الاختلالات.⁵

¹ شقيري نوري موسى وآخرون: مرجع سابق، ص: 208.

² السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 138-139.

³ بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 34.

⁴ منهوم بلقاسم: مرجع سابق، ص: 32.

⁵ السيد متولي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص: 139.

الفرع الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

تتعدد أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، وبالتالي هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات منها:

أولاً: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر صرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، وهذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوطاً تضخمية تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.¹

ثانياً: معدل التضخم

للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات.²

ثالثاً: أسباب هيكلية

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين.³

رابعاً: الظروف الطارئة

في بعض الأحيان تحصل أزمات وكوارث مفاجئة للدولة تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، كما في حالة الكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف) أو نتيجة ظروف سياسية (الحروب)، مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والاختراعات العلمية.⁴

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحيم: مرجع سابق، ص: 182.

² - سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص: 81.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص: 182-183.

⁴ - دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، مرجع سابق، ص: 85.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات ومؤشراته الاقتصادية

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية الدولية وأن لهذا الاختلال آثار مختلفة على اقتصاديات الدول، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى آثار الاختلال (عدم التوازن) في ميزان المدفوعات، وكذا التعرف على المؤشرات الاقتصادية له.

الفرع الأول: آثار الاختلال في ميزان المدفوعات

تختلف آثار الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنه في حالة الفائض، والجدول التالي يوضح هذه الآثار في كل من حالة العجز وحالة الفائض.

الجدول رقم (2-2): آثار الاختلال في ميزان المدفوعات (حالة العجز وحالة الفائض)

آثار الاختلال في حالة الفائض	آثار الاختلال في حالة العجز
تتمثل آثار الاختلال في حالة الفائض فيما يلي: - تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى الدولة. - استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وكذا زيادة التزامات الدول الأجنبية. - تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يدر دخلا. - تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل مع الدولة وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معها وبالتالي تضطر الدولة إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معها. - ارتفاع قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.	تتمثل آثار الاختلال في حالة العجز فيما يلي: - تدهور حجم الاحتياطات الرسمية من الذهب والأرصدة النقدية السائلة. - ارتفاع التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي مما يهدد قدرتها على الوفاء بها. - لجوء الدولة ذات العجز إلى التمويل الأجنبي خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها بحيث تقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها. - انخفاض الدخل القومي وبالتالي تدهور الإنتاج. - انخفاض الانفاق الاستثماري وزيادة الانفاق الوطني على السلع الأجنبية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- حنان لعروق: مرجع سابق، ص:50.

- بوروشة كريم: مرجع سابق، ص:33.

الفصل الثاني ————— مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات وسيلة للتحليل الاقتصادي والحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد وذلك من خلال الدلائل الاقتصادية والمؤشرات التي يمكن استخراجها من بياناته وفيما يلي بعض هذه المؤشرات.

أولاً: علاقة ميزان المدفوعات بالدخل القومي

يطلق على ميزان المدفوعات في دراسة الحسابات القومية والدخل القومي اسم قطاع العالم الخارجي إذ أنه يعكس العلاقات الاقتصادية لدولة ما مع باقي الدول ويوضح مدى تأثر الدخل القومي ومستوى العمالة لتلك الدولة بنشاطها الاقتصادي الخارجي، فمن المسلم به أن الصادرات من السلع والخدمات من الخارج هي تمثل بعض أوجه إنفاق الدخل القومي فهي تدر دخلاً للعالم الخارجي.

ويعتبر الدخل القومي عبارة عن إجمالي الناتج القومي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة فالدخل القومي يتأثر بكل من الصادرات والواردات فإذا زاد حجم الصادرات فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل في حين أنه إذا زادت الواردات فإن ذلك سوف يؤدي إلى نقص الدخل وهنا لا بد من الإشارة إلى مضاعف التجارة الخارجية حيث تؤدي الزيادة في الاستثمارات في دولة ما إلى توسع ملحوظ في الدخل، وأن النقص في هذه الاستثمارات يسبب انكماشاً في حجم هذا الدخل.

فالاستثمار هو جزء من أجزاء الناتج القومي فإذا ما زادت قيمة الاستثمار فإنه يؤدي إلى زيادة قيمة الناتج القومي، غير أن هذه الزيادات في الدخل يترتب عليها زيادات متتابعة يطلق عليها مضاعف الاستثمار والذي يدل على مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك) أي أن الأفراد تصبح حاجتهم للإنفاق أكبر، كما أن زيادة الاستهلاك سوف يؤدي إلى النقص في حجم الادخار (الميل الحدي للادخار).¹

التغير في الدخل = مضاعف الاستثمار × التغير في الاستثمار.

أو بتعبير آخر:

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} \times \text{التغير في الاستثمار} = \text{التغير في الدخل}$$

أو

$$\frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك})} \times \text{التغير في الاستثمار} = \text{التغير في الدخل}$$

حيث أنه كلما كان الميل الحدي للادخار كبيراً كلما كان الميل الحدي للاستهلاك صغيراً وبالتالي يصبح الحجم النهائي لمضاعف الاستثمار صغيراً والعكس صحيح بمعنى أنه كلما كان الميل الحدي للادخار صغيراً كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً، وبالتالي يصبح الحجم النهائي لمضاعف

¹ أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2009، ص ص: 367، 370.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

الاستثمار كبيرا، فزيادة الصادرات تؤدي إلى التأثير في حجم الإنفاق القومي فهي تؤدي إلى تمكين الدولة من الحصول على دخول جديدة تؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج، كما يؤدي نقص الصادرات إلى حرمان الاقتصاد القومي من موارد أساسية من الدخل، فالتصدير بهذا الوضع لا يختلف عن الاستثمار فكلاهما بمثابة حقن في الدخل القومي تولد سلسلة من التغيرات في حجم هذا الدخل فزيادة الصادرات سوف تقتضي من المصدرين زيادة انتاج السلع التي يصدرونها، مما يترتب عليها حدوث إضافة جديدة أخرى إلى تيار الإنفاق والتي تؤدي بدورها إلى زيادة متلاحقة في الدخل القومي.¹

ثانيا: **معدل التغطية (TC) :**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع ويمكن استنتاج ذلك من العلاقة التالية:²

$$TC = (X/M)100$$

حيث:

TC: معدل التغطية، X: الصادرات، M: الواردات.

ويبين هذا المعدل مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناجمة عن الواردات، حيث إذا كان معدل التغطية أقل من مئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات.

ثالثا: **معدل التبعية:**

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في دولة ما، كما توضحه العلاقة الآتية:³

$$TD = (M/PIB)100$$

حيث:

TD: معدل التبعية، M: الواردات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

فكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

رابعا: **معدل القدرة على التصدير:**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام، ويمكن استنتاج ذلك من العلاقة

$$TE = (X/PIB)100$$

التالية:⁴

حيث:

TE: معدل القدرة على التصدير، X: الصادرات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

فكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل على قدرة البلد على التصدير.

¹ أحمد فريد مصطفى: مرجع سابق، ص: 370-371.

² بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 23.

³ أحميمة خالد: مرجع سابق، ص: 80.

⁴ بوروشة كريم: مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

أصبح من الظواهر المعتادة بالنسبة لاقتصاديات الدول المختلفة أن يكون بميزان مدفوعاتها اختلالا وخاصة في الدول النامية، فهناك طرق مختلفة لمعالجة هذا الاختلال بحيث تختلف طريقة المعالجة تبعا لنوعية هذا الاختلال في ميزان المدفوعات، فقد يكون هذا الاختلال فائضا يتم تصديره إلى الخارج أو عجزا يتم تمويله من الخارج لهذا تسعى السلطات إلى تحديد أسس تعديل وعلاج الاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات، بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوى السوق وسياسات التكيف، ثم نتطرق إلى واقع ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوى السوق

اختلف الفكر الاقتصادي خلال تطوره في تحديد أسس وقواعد علاج الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى آليات معالجة الاختلال وفق كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، بالإضافة إلى التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

الفرع الأول: آلية التوازن في ظل النظرية الكلاسيكية (التقليدية)

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج وهذه التغيرات تؤثر على حجم التصدير والاستيراد، وقد ميز الاقتصاديون التقليديون بين التوازن في ظل ثبات سعر الصرف وتحققه في ظل حرية سعر الصرف. وتعود هذه الآلية إلى الاقتصادي " دفيد هيوم " في القرن التاسع عشر.¹

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:²

- ثبات أسعار الصرف.
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس.
- حيادية النقود.
- مرونة أسعار الصادرات والواردات.
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
- وجود مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

أولا: آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة

وتختص هذه الآلية بالتصحيح في فترة قاعدة الذهب وتأخذ شكلين هما:

¹ - أحميمة خالد: مرجع سابق، ص: 90.

² - بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 40.

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار (قاعدة الذهب):

ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية تتمثل في:¹

- * ثبات أسعار الصرف.
- * التوظيف الكامل أي الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في داخل الاقتصاد.
- * مرونة الأسعار والأجور.

ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات يؤدي ذلك إلى دخول كميات من الذهب للدولة بالدول الأخرى التي تتعامل معها، أي تصبح أسعار السلع الوطنية أكثر ارتفاعاً من أسعار السلع الأجنبية وسيترتب على ذلك نتيجتين هما:²

- * انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب.
- * زيادة الواردات من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر المواطنين في الداخل، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن لميزان المدفوعات.

أما في حالة حدوث عجز في الميزان فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة إلى الخارج هذا الأمر يؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى وسيترتب على ذلك نتيجتين هما:³

- * زيادة صادرات الدولة إلى الخارج نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.
- * انخفاض واردات الدولة من الخارج نظراً لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن لميزان المدفوعات.

2- التصحيح عن طريق آلية سعر الفائدة:

طبقاً لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، وهذا بدوره سيؤثر على وضع ميزان المدفوعات.

ففي حالة الفائض تنخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ومنه التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. أما في حالة العجز ترتفع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية ومن ثم تشجيع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن لميزان المدفوعات.⁴

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 120 - 121.

² محمد صفوت قائل: مرجع سابق، ص: 252 - 253.

³ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 141.

⁴ السيد متولي عبد القادر: نفس المرجع السابق، ص: 142.

ثانياً: آلية التوازن في ظل حرية سعر الصرف

في ظل هذه الآلية يتقلب سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً بلا حدود ودون تدخل من جانب السلطات العامة، وأن إعادة التوازن يتم من خلال إحداث تغيير في سعر الصرف ذاته أي بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفع قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، ففي حالة العجز تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة لل عملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، ويترتب على ذلك أن تصبح السلع الأجنبية عالية الثمن بالنسبة للداخل فتقل الواردات وفي نفس الوقت تصبح السلع الوطنية رخيصة بالنسبة للخارج فتزيد الصادرات منها إلى الخارج فينتج عنه انخفاض الواردات وزيادة الصادرات، وبالتالي حدوث فائض إيجابي يعوض العجز القائم ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات.¹

أما في حالة الفائض فتقوم الدولة برفع قيمة عملتها الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي، هذا الأمر يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات وبالتالي يقل الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا حتى يتم القضاء على الاختلال وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية لجملة من الانتقادات أهمها:²

1- افترضت هذه النظرية أن كمية النقود المتغيرة في ظل نظام الذهب هي كمية الذهب النقدي التي تدخل هذه الحسابات، ولكن الواقع لم يكن نظام الذهب جامداً كما تصوره الكلاسيك أي في أن تعتمد كمية النقود على كمية الذهب تماماً.

2- أن نظام الذهب الذي اعتمده النظرية الكلاسيكية لم يضمن في الواقع وخلال جميع الفترات التي طبق فيها تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات، وإنما كان عاملاً من عوامل تحديد حجم المعاملات الاقتصادية على الرغم مما ساهم فيه من تقليل حجم الاختلال.

3- إن التركيز على دور النقود ونتائجها التلقائية في تعديل ميزان المدفوعات جعل هذه النظرية تهمل إلى حد كبير الآثار الاقتصادية الفعلية لاختلالات ميزان المدفوعات في الداخل وخاصة في التشغيل والدخل القومي، حيث أنها حصرت هذه الآثار في الأسعار والنفقات.

الفرع الثاني: آلية التوازن في ظل النظرية الكينزية

رفضت النظرية الكينزية الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية بل وأكدت على دور المؤثرات غير النقود والأسعار وخاصة التشغيل والدخل القومي في إعادة التوازن.³

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 120-121.

² - هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 262.

³ - هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، نفس المرجع السابق، ص: 263.

أولاً: الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكينزية

تقوم النظرية الكينزية على الفرضيات التالية:¹

1- ثبات أسعار الصرف.

2- جمود الأسعار (ثباتها).

3- سيادة حالة التوظيف الناقص.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء تزايد صادراته فسيرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية وتنشط الفروع الإنتاجية الأخرى تواكبها زيادة في الأجور المحلية أو الأجنبية وبذلك يرتفع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر وذلك بسبب عمل المضاعف فترتفع الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، أما في حالة وجود عجز بسبب كون الصادرات أقل من الواردات فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل نتيجة التسرب الخارجي فيقل الطلب على السلع المحلية والأجنبية، فتقل الواردات من الخارج ومن ثم عودة التوازن لميزان المدفوعات.²

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

يتميز التحليل الكينزي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية التي تبنتها النظرية الكلاسيكية، إلا أن هذه النظرية تعرضت إلى جملة من الانتقادات أهمها:³

1- لم تقدم هذه النظرية تفسيراً كاملاً لعملية التوازن حيث لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصورة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات بسبب تغيرات الدخل القومي.

2- كما أن هذه النظرية تتضمن إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار.

3- لا تفسر هذه النظرية الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الاقتصاد من حالة العمالة الكاملة، فقد أعطت تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فقط.

الفرع الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية

نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول والأسعار لم تأخذ بعين الاعتبار أثر التدفقات المالية الدولية، بالرغم من أنها تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات، ففي حالة التوازن في دولة ما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل من احتمال حدوث ردود أفعال في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية هذه الردود قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية واحتمال أن يعقب التغير المستقل في

¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 143.

² منهوم بلقاسم: مرجع سابق، ص: 42.

³ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 122-123.

الفصل الثاني ————— مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية الدولية، والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية أو نتيجة ائتمان مصرفي أو أي نوع آخر من العمليات.¹

إن هذه الآلية تؤثر على سوق النقد وسوق الأوراق المالية إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سعر الصرف إلى تخفيض الإمكانات المتاحة لمصدري الأموال، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الجهاز المصرفي والذي يترتب عليه انكماش في الائتمان وارتفاع في أسعار الفائدة في الدول المصدرة لرؤوس الأموال، كما يترتب أيضا آثار عكسية في الدول التي تنتقل إليها تلك رؤوس الأموال فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فائض في العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان والسيولة المصرفية، حيث يترتب على ذلك تخفيض فائض المعاملات الجارية كما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة خاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالية نسبيا في الخارج، بحيث تؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل.²

المطلب الثاني: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات التكيف

تعتبر سياسات التكيف مجموعة الميكانيزمات التي تحدثها السلطات النقدية داخل الاقتصاد وذلك بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى سياسات التكيف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ثم سنتناول معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تدخل الدولة، وأخيرا نتناول التدابير الأكثر شيوعا وفعالية في تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: سياسات التكيف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

نظرا للانتقادات التي تعرضت لها عملية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق قوى السوق أصبحت معظم الدول تعتمد في الواقع على إعداد ورسم سياسات لتكيف بها ميزان مدفوعاتها وهناك ثلاث سياسات اصطلح على تسميتها بمناهج أو مداخل التكيف وتتمثل هذه المناهج فيما يلي:

أولا: المنهج النقدي لميزان المدفوعات

يتعلق هذا المنهج بتصحيح ميزان المدفوعات عن طريق الميزان الكلي بحيث أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يؤدي إلى التغير في مستوى الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي، أي أن عدم التوازن يكون نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود.³

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: مرجع سابق، ص: 123-124.

² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر: نفس المرجع السابق، ص: 124-125.

³ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 144.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

- ولقد وضع " Hahn " عام 1977 نموذجاً للمنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج " Frenkel-Johnson " عام 1976 ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات التالية:
- 1- أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة.
 - 2- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة بعدد قليل من المتغيرات.
 - 3- الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.
 - 4- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيماً خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.
 - 5- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي أن النقود محايدة.
 - 6- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود يساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.

* العلاقات الأساسية للنموذج:¹

• الطلب على النقود الإسمية.

حيث:

$$M^d = KPY$$

M^d : الطلب على النقود الإسمية، K : نسبة التفضيل النقدي، PY : الدخل النقدي.

بمعنى أن الطلب على النقود الإسمية (M^d) عبارة عن نسبة التفضيل النقدي (K) مضروبة في الدخل النقدي (PY).

• المعروض النقدي.

$$M = D + R$$

حيث:

M : المعروض النقدي، D : الائتمان المحلي، R : الاحتياطات الأجنبية.

بمعنى أن المعروض النقدي (M) عن مجموع الائتمان المحلي (D) والاحتياطات الأجنبية (R).

• الإنفاق المحلي الإسمي.

$$EN = PY - H$$

حيث أن:

EN : الإنفاق المحلي الإسمي، PY : الدخل المحلي والادخار المرغوب، H : معدل التراكم للأرصدة

$$H = PY - EN$$

النقدية المحازة.

بمعنى أن الإنفاق المحلي الإسمي (EN) عبارة عن الفرق بين الدخل المحلي والادخار المرغوب

(PY) ومعدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة (H).

¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص ص: 145-146.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

- معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة.

$$H=h(M^d - M) \quad \dots\dots\dots(1) \quad \text{حيث:}$$

H: معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة، **M^d**: النقود المطلوبة، **M**: النقود المعروضة.

$$H=h(KPY - M) \quad \text{ومن (1) نجد:}$$

$$H=h(KPY_F - M) \quad \text{وفي ظل افتراض التوظيف الكامل فإن:}$$

- فائض ميزان المدفوعات.

$$B=PY-EN$$

$$H=PY-EN \quad \text{حيث:}$$

B: فائض ميزان المدفوعات، **PY**: الدخل المحلي، **EN**: الإنفاق المحلي الإسمي، **H**: النقود المحازة. حيث أن ميزان المعاملات الرأسية يساوي الصفر فإن فائض ميزان التجارة يساوي فائض ميزان المدفوعات (**B**) وأن (**B**) عبارة عن الدخل (**PY**) ناقص الإنفاق المحلي (**EN**).

$$H = B \quad \text{ومن (3) فإن فائض ميزان المدفوعات يساوي النقود المحازة.}$$

- التغيير في المعروض النقدي.¹

$$\Delta M = \Delta R = H = B$$

حيث:

$$\Delta M: \text{التغيير في المعروض النقدي، } \Delta R: \text{التغيير في الاحتياطات.}$$

حيث أنه في غياب صافي الأصول المحلية فإن التغيير في المعروض النقدي (ΔM) يعادل التغيير في

الاحتياطات (ΔR).

- قانون السعر الواحد.

$$P=eP^*$$

قانون السعر الواحد هو الذي يقرر بأن سعر الصرف بين عملتين (e) يجب أن يعادل نسبة الأسعار

في الدولتين لسلعة معينة من السلع (P^*/P).

* ملخص النموذج.

$$\Delta M = H = \Delta R$$

$$H = h(KPY_F - M)$$

$$P = eP^*$$

⁻¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 146.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

وفي إطار المدخل النقدي فإن مستوى الاحتياطات الأجنبية تعتبر المتغير الوحيد والذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود وذلك بافتراض التوازن في سوق السلع في الأجل الطويل إضافة إلى اعتبار أن سعر الفائدة معطى وبأن دالة الطلب على النقود مستقرة.¹

ففي حالة العجز أين تكون زيادة في عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بتقليص حجم النقود المعروضة وهذا يؤدي إلى قيام الأفراد بسحب أرصدهم الموجودة في الخارج، أما في حالة الفائض أين يكون هناك انخفاض في المعروض النقدي فيتدخل البنك المركزي ويقوم بزيادة عرض النقود وهذا يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد.

* الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي.

لقد واجه المنهج النقدي لميزان المدفوعات انتقادات عدة نذكر منها ما يلي:²

- افتراض المنهج النقدي أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد من المتغيرات فقد تم التركيز على المتغيرات المحلية، وهذا يعني إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية ذات الارتباط القوي بمتغيرات المنهج النقدي.
- أهمل هذا المنهج دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية.
- الاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره فقد يكون هناك احتمال للتوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات لسبب واحد أو أكثر.

ثانياً: منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات

يتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، حيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة وأن كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.

1- فرضيات منهج الاستيعاب.

يقوم منهج الاستيعاب على عدة فرضيات منها ما يلي:³

- * افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة).
- * استبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال من التحليل والتركيز فقط على بنود الميزان الجاري في ميزان المدفوعات.
- * الصادرات تتم من الإنتاج الجاري.
- * افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة.
- * فرض سريان قانون ثبات النفقة (الغلة) في العملية الإنتاجية.

¹ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 147.

² - بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 70.

³ - بوروشة كريم: نفس المرجع السابق، ص: 60.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

* فرض توافر قدر كافي لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

وحسب هذا النموذج فإن الإنفاق المحلي يتكون من:¹

- الإنفاق الاستهلاكي C.
- الإنفاق الاستثماري I.
- الإنفاق الحكومي G.
- الإنفاق على الواردات IM.

$$A = C + I + G + IM$$

وبالتالي الاستيعاب المحلي يساوي:

الدخل القومي Y يساوي:

حيث أن:

$$Y = C + I + G + X$$

X: الصادرات.

ولأنه تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة اتفاقية "بروتن وودز" عام 1947 حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد الأساسي للميزان التجاري (CA).

$$CA = X - IM$$

حيث:

وطبقاً لهذا المنهج فإن ميزان المعاملات الجارية يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب.

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM) = X - IM$$

$$Y - A = CA$$

وبالتالي فإنه حسب هذا المنهج في حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسن أو تدهور الميزان الجاري على التغيرات النسبية في المتغيرين:

✓ إذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تحسن في الميزان الجاري.

✓ إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان الجاري.

وحسب هذا المنهج فإن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض بسبب زيادة صادراته فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي

¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 149.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

زيادة الواردات ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.¹

2- الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب.

لقد واجه هذا المنهج عدة انتقادات منها:²

* يتجاهل هذا المنهج تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما

تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مماثلة على مستوى الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية.
- تغيرات مستوى أسعار الفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية.
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد.

* كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن مع أنه:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي.
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- يعتمد على التحليل الساكن إذ يغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية ويكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

ثالثا: منهج المرونات

يعتمد منهج المرونات على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة والتي تؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزيد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سينتشر وضع ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذا المنهج فإنه يتم إعادة تقويم دولة ما في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو تخفيض قيمة العملة في ظل نظام سعر الصرف الموعوم إذا تحقق شرط " مارشال- ليرنر " والقائل: إن تخفيض قيمة عملة دولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد.³

1- فرضيات منهج المرونات.

يقوم منهج المرونات على الفرضيات التالية:⁴

* يفترض منهج المرونات توازنا مبدئيا في الميزان التجاري (ميزان المدفوعات).

* افترض ثبات الدخل باعتبارها معطاة ويستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي لسيادة حالة

¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 150.

² بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 65.

³ السيد متولي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص: 151-152.

⁴ بوروشة كريم: مرجع سبق ذكره، ص: 53-54.

التوظيف الكامل.

* ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات.
* افترض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى التي تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في سعر الصرف.

* المرونة السعرية هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجارة.
* افترض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات معدل الصرف)، ويفسر منهج المرونة هذا الفرض بوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي.

* التحليل ينطبق على دولتين فقط.

2- شرط " مارشال - ليرنر " $(M-L)$.¹

إن ميزان التجارة (NX) يمثل الفرق بين الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية (X) وقيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية (M) مضروبة في سعر الصرف (EX) والمعادلة التالية تعبر عن ميزان التجارة:

$$NX = X - M \cdot EX$$

وحسب هذا المنهج فإنه في حالة العجز في الميزان يتم تخفيض قيمة العملة والتي تؤدي إلى تغيرات في مستوى أسعار الصادرات والواردات بحيث تنخفض أسعار الصادرات مقارنة بأسعارها في الخارج وترتفع أسعار الواردات مقارنة بأسعارها في الداخل، وبالتالي يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي حدوث توازن في الميزان.

أما في حالة الفائض فيتم رفع قيمة العملة بحيث تؤدي إلى تغيرات في أسعار الصادرات والواردات فمن جهة ترتفع أسعار الصادرات بالنسبة للخارج، ومن جهة أخرى تنخفض أسعار الواردات مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي حدوث توازن في الميزان.

3- الانتقادات الموجهة لمنهج المرونة.

لقد تعرض منهج المرونة إلى جملة من الانتقادات أهمها:²

* يفترض منهج المرونة ثبات الدخل وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات وهو ما ينافي الواقع.

* يفترض هذا المنهج عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف وهو ما يتنافى مع الواقع.

* يهمل منهج المرونة الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة.

¹ - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 153-154.

² - بوروشة كريم: مرجع سابق، ص: 58.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

* يرتكز منهج المرونات على تصحيح العجز في الميزان التجاري مهملاً الأقسام الأخرى في ميزان المدفوعات.

* تعتمد آثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو منها أو دونها) حيث أن لكل هذه الأوضاع آثار مختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تدخل الدولة

تتدخل الدولة في كثير من الأحيان كمحاولة منها لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ويتم ذلك في حالة ما إذا كان من شأن قوى السوق أن تحدث تغيرات في مستوى الأسعار والدخل القومي بصورة تتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي.

بحيث تدخل الدولة يتم إما عن طريق استخدام السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف والضرائب الجمركية أو عن طريق السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم والإعانات للصادرات أو تخفيض سعر الصرف فإذا كان هناك عجز في الميزان فإن الدولة تقوم بسياسات انكماشية أما إذا كان فائض فإن الدولة تقوم بسياسات توسعية، وهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

أولاً: الإجراءات المتخذة داخل الاقتصاد الوطني

وتتمثل هذه الإجراءات في:¹

1- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

2- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لضغط على الواردات مثل نظام الحصص، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الاختلال في الميزان.

ثانياً: الإجراءات المتخذة خارج الاقتصاد الوطني

وتتمثل هذه الإجراءات في:²

1- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.

2- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص: 190.

² - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 157.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

3- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

الفرع الثالث: التدابير الأكثر شيوعا وفعالية في تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

- تتمثل أكثر التدابير شيوعا وفعالية في تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات فيما يلي:¹
- 1- فرض الرسوم الجمركية على السلع التي يمكن للدولة أن تنتجها محليا بنفسها وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية من منافسة الواردات من المنتجات المماثلة.
 - 2- تقييد الواردات وذلك من خلال فرض رسوم جمركية وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى كبح الاستيراد.
 - 3- فرض الرسوم الجمركية لدعم نمو الصناعات الناشئة التي لا يمكن أن تتطور وتزدهر في مواجهة المنافسة الأجنبية أو لدعم نمو الصناعات التي قد تكون حيوية للأمن القومي في أوقات الحرب.

المطلب الثالث: واقع ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بمجموعة من الاختلالات منها ما هو هيكلي ومنها ما هو ناتج عن تأثيرات خارجية، ويرجع عدم توازن واستقرار ميزان المدفوعات الجزائري إلى مجموعة من الأسباب السياسية خاصة ما يعرف بالعمالة السوداء وكذا من بقايا الاستعمار وما نجم عنه من بنية تحتية مهدمة واقتصاد هش وغيرها من الأسباب.

والاقتصاد الجزائري يتأثر كغيره من الاقتصاديات بالعلاقات الخارجية غير المتكافئة ما بين دول صناعية متقدمة ودول أخرى نامية وما يترتب عليه من تبعية، ولهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم خصائص ميزان المدفوعات الجزائري، ثم نتعرف على أهم مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري.

الفرع الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية:²

أولا: عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، بحيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

¹ حسين عمر: المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية الدولية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص: 51.

² شتاتحة عمر: مرجع سابق، ص ص: 37-38.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

حيث يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي

يعرف التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- 1- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- 2- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- 3- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنزلي للأسعار.

ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي، ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه وهي صناعات تركز على المواد الأولية مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة وهكذا فإن انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.¹

الفرع الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري

يعترض إعداد ميزان المدفوعات الجزائري والتنبؤ بوضعيته المستقبلية بعض الصعوبات والتي من بينها ما يلي:

أولا: ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصادقية لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها، بحيث تعاني السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات من مشكلة المصادقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها: عدم

¹ شتاتحة عمر: مرجع سابق، ص: 38.

الفصل الثاني — مدخل مفاهيمي إلى ميزان المدفوعات

القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية الكلية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات.

ف نجد أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول كجدول العمليات المالية أو إنتاج بعض الجداول المركزية الأخرى كجدول المدخلات والمخرجات، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لا زال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للنواتج المادي بالرغم من شروع الجزائر في التحول إلى اقتصاد السوق الحر وهو تحول يتطلب تغيير الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد وتكوين مؤسسات وآليات ذات طابع سوقي مع تفعيل نظم المعلومات المستخدمة كأساس لاتخاذ القرار.¹

ثانياً: صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات الجزائري

يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها، وقد تتدخل هذه المتغيرات فيما بينها فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلاً عن تأثير أسعار الصرف عليها، بالإضافة إلى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان المتدخلين على مستوى الأسواق العالمية، وباعتبار ميزان المدفوعات سجلاً شاملاً لمختلف التعاملات مع الخارج فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض المشكلات التي تعترض التنبؤ به على النحو التالي:²

- 1- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي.
- 2- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذاً بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعمومة من جهة أخرى.
- 3- صعوبة معرفة نصيب تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية بما يجعل الاختيار بين إحدى السياستين صعباً لما تكون إدارة السياستين معا في آن واحد مستحيلة.
- 4- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها فضلاً عن مدى مصداقيتها ومدى القدرة على تحديد أيها أولى بالاعتبار.

¹ جميلة الجوزي: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2012، ص: 233.

² جميلة الجوزي، نفس المرجع السابق، ص: 233-234.

خلاصة

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات والأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ولقد توصلنا في هذا الفصل إلى أن ميزان المدفوعات عبارة عن بيان أو سجل محاسبي تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعكس هيكل وتركيب الاقتصاد ويشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية، بالإضافة إلى أن لميزان المدفوعات محددات يتم على أساسها إعداد وترتيب مكوناته التي يتم تقسيمها أفقياً كما يتم تقسيمها عمودياً، كما أن له أرصدة أساسية لكل منها دلالاتها الاقتصادية فنجد الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية بالإضافة إلى الرصيد الإجمالي.

وتوجد العديد من المعاملات التي يتضمنها ميزان المدفوعات فقد تكون هذه المعاملات بدون مقابل كما قد تكون بمقابل، بالإضافة إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات من أهمها التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف.

وميزان المدفوعات قد يكون متوازن سواء من الناحية المحاسبية أو من الناحية الاقتصادية وقد يعاني من الاختلال بحيث توجد أنواع عديدة للاختلال تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال اختلالاً عارضاً أو موسمياً أو دورياً وأن لكل اختلال أثاره على الاقتصاد مما يستدعي ضرورة معالجة هذا الاختلال إما عن طريق آليات السوق وإما عن طريق سياسات التكيف وتدخل الدولة، كما توصلنا إلى أن لميزان المدفوعات الجزائري خصائص يتميز بها كعدم استقرار أسعار الصادرات وضعف القاعدة الانتاجية والتي تؤدي بدورها إلى مشاكل تعترض التنبؤ الجيد بوضعية ميزان المدفوعات المستقبلية.

الفصل الثالث

نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)

تمهيد

المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية ميزان
المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

المبحث الثاني: المعادلات الفرقية

المبحث الثالث: تحليل الانحدار الخطي للنموذج المعتمد

خلاصة

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم آليات تكامل اقتصاديات دول العالم وذلك في ظل اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية، بحيث زادت وتيرة انتقال وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وكذا السلع والخدمات، ومن أجل ذلك عملت الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل زيادة إيراداتها النقدية وتعزيز النمو الاقتصادي لبلدها فاليوم أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة هامة ضمن مخططات واستراتيجيات وأهداف التنمية الاقتصادية المسطرة من طرف السلطات المختصة.

ولقد قامت الجزائر بتقديم مختلف الحوافز والتسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر لما له من آثار إيجابية على ميزان مدفوعاتها فهو يسمح بتغيير هيكل تجارتها الخارجية وذلك عن طريق زيادة قدرتها التصديرية وغزو الأسواق الجديدة مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها.

ونظرا لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية على ميزان المدفوعات الجزائري استوجب منا دراسة هذا الأثر خلال الفترة (1984-2014) ضمن هذا الفصل وذلك وفق ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014).

المبحث الثاني: المعادلات الفرقية.

المبحث الثالث: تحليل الانحدار الخطي للنموذج المعتمد.

المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الوطني على العموم وميزان المدفوعات على الخصوص، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، ثم نتطرق إلى المشاريع المصرح، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)، وأخيرا نتناول وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014).

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984 - 2014)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذبات حادة وذلك نتيجة لعدم الاستقرار فيها وسنحاول في هذا المطلب تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، وكذا المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2014).

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984-2014)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسن وتطور مستمر خاصة في السنوات الأخيرة، فالجزائر أصبحت من الدول التي تسعى جاهدة من أجل تحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال قيامها بسن القوانين والتشريعات ومنح الحوافز والضمانات التي تعتبر من أهم الشروط الجاذبة للمستثمرين الأجانب.

وعليه يمكن عرض وتوضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984-2014) من خلال الجدول التالي.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)

الجدول رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984 - 2014) (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	السنوات
40.0	12.1	13.0	3.7	5.3	0.4	0.8	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنوات
260	270	0.0	0.0	0.0	30.0	80.0	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
882.0	638.0	1065.0	1107.9	280.1	291.6	606.6	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
2580	2300.2	2746.2	2632.1	1662	1795	1081	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
				2014	2013	2012	السنوات
				1488	26611	3052.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

www.iaigc.net ,03-03-2016 à 13:30.

- Kaci Chaouch Titem: **Les Facteurs D'attractivité Des Investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu Comparatif aux autres pays du Maghreb**, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option Monnaie -Finance Banque, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie, 2012, p:94.
- Haid Zahia: **La Politique D'attractivité Des IDE En Algérie Cas De La Banque BNP** Mémoire En Vue D'obtention Du Diplôme De Magistère Sciences Economiques, Option Finance International, Université Abou-Bakr Belkiad , Tlemcen, Algérie, 2012, P:86.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2014 بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تطور وتحسن مستمر بحيث بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 1488 مليون دولار سنة 2014 وهذا راجع إلى الحوافز والامتيازات التي منحتها الجزائر من أجل تشجيع الاستثمار فيها، بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها والقوانين التي أصدرتها وذلك من أجل جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية إليها حيث نلاحظ أنه:

خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1995 تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حيث بلغ حجم هذه التدفقات سنة 1984 حوالي 0.8 مليون دولار، لترتفع سنة 1990 لحوالي 40 مليون دولار، كما ارتفعت في السنة المالية بتدفقات بلغت 80 مليون دولار أما في كل من سنة (1993 و1994 و1995) فنجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غياب كامل على الرغم من قيام الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين كقانون النقد والقرض سنة 1990 و قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 المتعلق بتطوير الاستثمار ولكن تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة وضعيفة في نفس الوقت وهذا راجع إلى أزمة النفط سنة 1986 وما ترتب عليها من آثار على الاقتصاد الجزائري والتي دامت إلى غاية منتصف التسعينات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في التسعينات.

أما الفترة الممتدة من 1996 إلى 2001 فنلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة (1984 - 1995) لتصل ذروتها سنة 2001 أين بلغت 1107.9 مليون دولار وهذا راجع إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني إلى الجزائر، بالإضافة إلى صدور مجموعة من القوانين المتعلقة بتطوير وترقية ومتابعة الاستثمار كقانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى مجموعة من الحوافز والضمانات من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

وخلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 فنجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد وارتفاع مستمر ومتواصل وهذا راجع إلى قيام الجزائر بتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري بحيث زاد عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية وبالأخص في قطاع المحروقات فقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى في المغرب العربي وذلك سنة 2002 في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حلت في المرتبة الرابعة والسبعين (74) عالميا سنة 2003 بتدفقات بلغت 638 مليون دولار ولكنها تبقى منخفضة مقارنة بسنة 2001، أما سنة 2004 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع لتبلغ 882 مليون دولار لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الأولى في المغرب العربي، كما تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من سنة (2005 و 2006 و 2007)، أما سنة 2008 فقد وصلت هذه التدفقات حوالي 2632.1 مليون دولار على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عموما والجزائر خصوصا.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

أما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 فنلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تواصل ارتفاعها فهي في تحسن وتطور مستمر حيث بلغت ذروتها سنة 2012 بتدفقات قدرت بحوالي 3052.3 مليون دولار وهذا راجع للمزايا الطبيعية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، وبالأخص في قطاع المحروقات والذي شهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، أما سنتي 2013 و 2014 فنلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت على التوالي 2661.1 مليون دولار و 1488 مليون دولار لكن تبقى في مستويات معقولة ومقبولة نوعا ما.

الفرع الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة و المصرح بها خلال الفترة (2002-2014)

وفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإنه تم إنجاز مشاريع استثمارية تشترك فيها الأجانب خلال الفترة (2002-2014) والجدول والشكل التاليين يبرزان هذه الإحصائيات والمعطيات.

الجدول رقم (2-3): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة خلال الفترة (2002-2014)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البيان	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار الأجنبي المباشر	564	1%	2354099	23%	113879	12%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

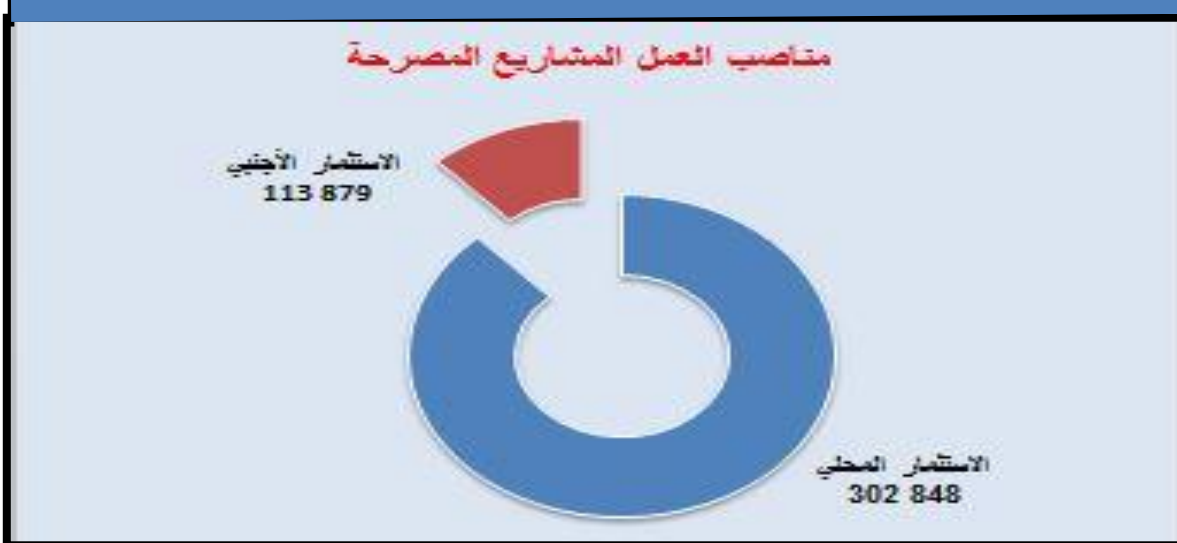
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014).

www.andi.dz, 04-03-2016 à 10:30.

كما يمكن توضيح عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)، وقيمتها ومناصب الشغل التي وفرتها من خلال الشكل التالي.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

الشكل رقم(3-1): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة(2002-2014) (الوحدة: مليون دينار جزائري)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014).

www.andi.dz, 04-03-2016 à 10:35.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) والشكل رقم (3-1) واللذين يوضحان عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 بأن عدد المشاريع المصرح بها والمنجزة من طرف الأجانب قدرت بحوالي 564 مشروع استثماري بحيث بلغت قيمتها 2354099 مليون دينار جزائري أي بنسبة 23% في حين ساهمت بتوفير 113879 منصب شغل بنسبة 12% من إجمالي المناصب، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تحسن وتطور مستمر خصوصا وأن الجزائر أصبحت من الدول التي تعمل جاهدة من أجل جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية إليها.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم الدول

المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

لقد تمركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاعات معينة كما كانت من قبل مجموعة من الدول التي قامت باستثماراتها بالجزائر، وسنتطرق في هذا المطلب إلى التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

الفرع الأول: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة

(2002-2014)

وجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة القطاعات الحيوية، التي تدر مداخيل كبيرة للاقتصاد. والجدول والشكل التاليين يوضحان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

الجدول رقم(3-3): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55	63928	%56.14
الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13	11242	%9.87
البناء	95	%16.84	59713	%2.54	18675	%16.40
النقل	19	%3.17	12405	%0.53	1639	%1.44
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65	14080	%12.36
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23	619	%0.54
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58	2196	%1.93
التجارة	1	%0.18	89441	%3.80	1500	%1.32
المجموع	564	%100	2354099	%100	113879	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014.

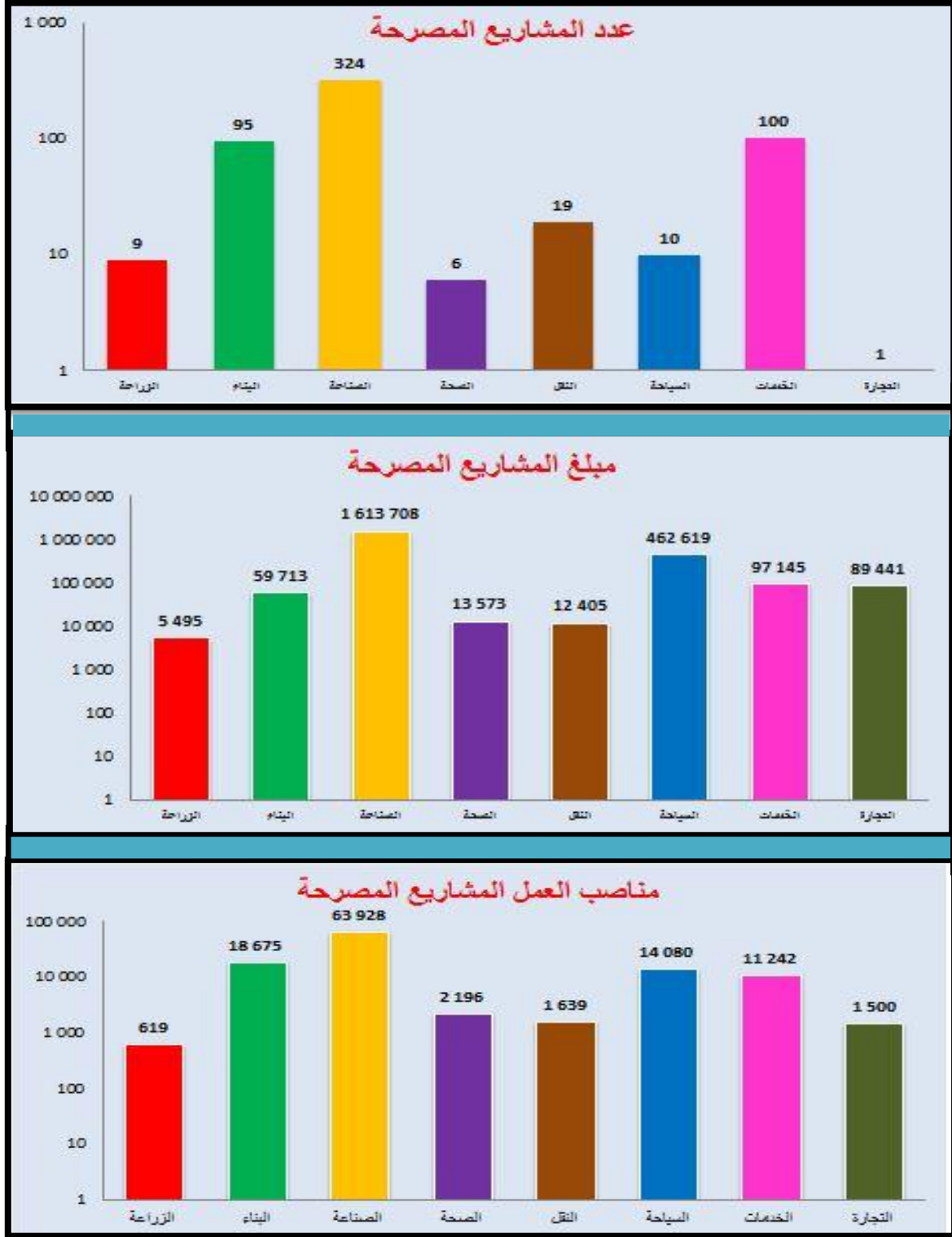
www.andi.dz, 04-03-2016 à 15:00.

كما يمكن توضيح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) وقيمتها، بالإضافة إلى مناصب الشغل التي توفرها من خلال الشكل التالي.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984 - 2014)

الشكل رقم (3-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002 - 2014)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002 - 2014).

www.andi.dz, 04-03-2016 à 15:20.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-2) واللذين يبينان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 بأن قطاع الصناعة حاز على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 324 مشروع استثماري من أصل 564 مشروع استثماري وذلك بقيمة قدرها 1613708 مليون دينار جزائري، كما وفر هذا القطاع 63928 منصب شغل بنسبة 56.14% وهي نسبة أكبر من مجموع المشاريع المتبقية.

ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بـ 100 مشروع استثماري أي ما يعادل 17.73% من إجمالي المشاريع الاستثمارية وذلك بقيمة قدرها 97145 مليون دينار جزائري بحيث بلغ عدد مناصبه 11242 منصب شغل بنسبة 9.87% من إجمالي المناصب، ثم يليها في المرتبة الثالثة قطاع البناء بـ 95 مشروع استثماري بقيمة 59713 مليون دينار جزائري مقابل 18675 منصب شغل، أما المرتبة الرابعة فعادت لقطاع النقل بحيث بلغ عدد مشاريعه 19 مشروع استثماري بقيمة 12405 مليون دينار جزائري كما وفر 1639 منصب شغل من أصل 113879 منصب، ثم يأتي قطاع السياحة بعدد قليل من المشاريع حيث حصل على 10 مشاريع استثمارية وذلك بقيمة 462619 مليون دينار جزائري وبالرغم من العدد القليل إلا أنه ساهم بتوفير 14080 منصب شغل بنسبة 12.36%.

أما قطاع الزراعة فلم يستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية فقد حاز على 9 مشاريع استثمارية بقيمة 5495 مليون دينار جزائري وساهم بتوفير 619 منصب شغل، ليأتي بعد قطاع الزراعة قطاع الصحة والذي كان هو الآخر ضعيف من حيث عدد المشاريع فلقد بلغ عدد مشاريعه 6 مشاريع استثمارية وذلك بقيمة 13573 مليون دينار جزائري ولكن بالرغم من مشاريعه القليلة إلا أنه قام بتوفير 2196 منصب شغل، في حين لم يستقطب قطاع التجارة إلا مشروعا واحدا وكان بقيمة 89441 مليون دينار جزائري مقابل توفير 1500 منصب شغل.

وبالتالي على الجزائر أن تقوم بالعمل على تكثيف الشراكة في القطاعات التي لاتزال ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب.

كما يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية فلقد مثل سنة 2003 حوالي 97% من إجمالي الصادرات، ونظرا لما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية (البترول، الغاز) جعلتها تقوم بعقد شراكات مع أكبر الشركات العالمية في قطاع المحروقات وذلك في شكل عقود مشاركة مع سوناطراك ومن بين هذه الشراكات نذكر ما يلي:¹

* شركة أنداركو (ANADARKO) الأمريكية باستثمار إجمالي قدره 15 مليون دولار على مدى خمس سنوات.

* شركة برلينغتون (BURLINGTON) الأمريكية باستثمار إجمالي قدره 17 مليون دولار على مدى

¹ - ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص ص: 128-129.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

خمس سنوات.

* المجموعة الفرنسية (TOTAL FINA EFF) باستثمار إجمالي قدره 26.25 مليون دولار على مدى خمس سنوات.

* إمضاء عقد شراكة مع مجموعة (BP. AMOCO) باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار.

* إنشاء شركة مختلطة بين كل من سوناطراك والشركة الصينية (CNPC) وحددت نسبة الطرف الأجنبي بـ (30%) والباقي (70%) للطرف الصيني وذلك من أجل إنجاز مصفاة بمنطقة أدرار الجزائرية.

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

لقد قامت مجموعة من الدول الغربية بالاستثمار في الجزائر كما قامت دول عربية هي الأخرى بالاستثمار هنا بالجزائر ولمعرفة هذه الدول لابد أولا من التطرق أولا إلى أهم الأقاليم التي قامت بالاستثمار في الجزائر وذلك خلال الفترة (2002-2014).

أولا: الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

توجد العديد من الأقاليم التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) ولعل من أهمها ما يورده الجدول والشكل المواليان.

الجدول رقم (3-4): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

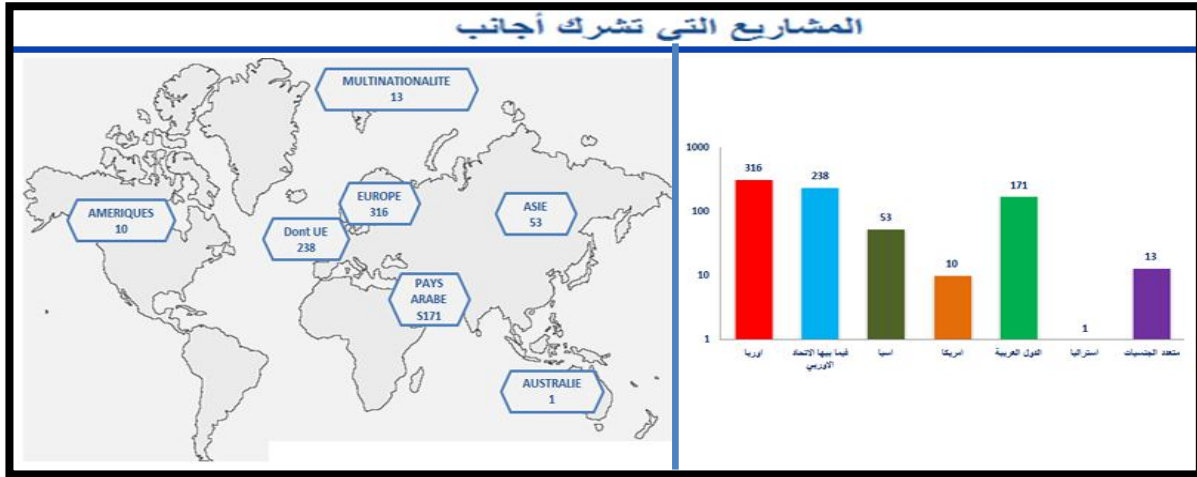
الأقاليم	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا بما فيها (الاتحاد الأوروبي)	316	839295	66306
الاتحاد الأوروبي	238	519485	33175
الدول العربية	171	1243455	35060
آسيا	53	115219	7230
متعددة الجنسيات	13	89985	2086
أمريكا	10	63171	2933
أستراليا	1	2974	264
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014).

www.andi.dz, 05-03-2016 à 11:00.

الشكل رقم(3-3): الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014).

www.andi.dz, 05-03-2016 à 11:20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-4) والشكل رقم (3-3) واللذين يوضحان أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 بأن أوروبا حازت على المرتبة الأولى وذلك بـ316 مشروع استثماري بقيمة 839295 مليون دينار جزائري ووفرت وحدها 66306 منصب شغل من أصل 113879 منصب، ليأتي بعدها في المرتبة الثانية الاتحاد الأوروبي بحوالي 238 مشروع استثماري مقابل 519485 مليون دينار جزائري ولقد وفر نحو 33175 منصب شغل.

أما الدول العربية فلقد حازت على المرتبة الثالثة وذلك بـ 171 مشروع استثماري بقيمة 1243455 مليون دينار جزائري كما ساهمت بتوفير 35060 منصب شغل، في حين عادت المرتبة الرابعة لآسيا بنحو 53 مشروع استثماري من أصل 564 مشروع استثماري بقيمة 115219 مليون دينار جزائري كما ساهمت بتوفير 7230 منصب شغل، أما الأقاليم الأخرى المتبقية (متعددة الجنسيات، أمريكا، أستراليا) فكانت مساهمتها ضعيفة بحيث لم يتعدى عدد مشاريعها 10 مشاريع استثمارية وقد بلغت قيمتها على التوالي 89985 مليون دينار جزائري و63171 مليون دينار جزائري و2974 مليون دينار جزائري وعلى الرغم من أن عدد مشاريعها قليل إلا أنها قامت بتوفير مناصب شغل على النحو التالي 2086 منصب شغل بالنسبة لمتعددة الجنسيات و2933 منصب شغل بالنسبة لأمريكا أما أستراليا فقد قامت بتوفير نحو 264 منصب شغل.

ثانيا: الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

إن من أهم الدول التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001-2012) يوضحها الجدول الموالي:

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

الجدول رقم (3-5): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الدول المستثمرة الغربية	القيمة بالمليون دولار	الدول المستثمرة العربية	القيمة بالمليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	3487	مصر	1308
فرنسا	1743	الكويت	644
إسبانيا	1531	الإمارات	422
إيطاليا	953	لبنان	265
المملكة المتحدة	893	عمان	263
بلجيكا	857	الأردن	262
الصين	488	البحرين	190
ألمانيا	459	السعودية	157
المجموع	10411	المجموع	3511

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.
www.iaigc.net, 05-03-2016 à 14:20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) والذي يبين أهم الدول الغربية والعربية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012 بأن الولايات المتحدة الأمريكية استحوذت على الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر من بين الدول الغربية بقيمة 3487 مليون دولار من أصل 10411 مليون دولار، لتأتي بعدها فرنسا بقيمة 1743 مليون دولار أما إسبانيا فلقد حلت في المرتبة الثالثة وذلك بقيمة 1531 مليون دولار، تليها كل من بريطانيا والمملكة المتحدة بحوالي 953 مليون دولار و 893 مليون دولار في حين كانت بلجيكا والصين وألمانيا في المراتب الموالية بحيث كانت قيمهم على الترتيب الموالي 857 مليون دولار بالنسبة لبلجيكا و 488 مليون دولار بالنسبة للصين، أما ألمانيا فقد بلغت قيمتها 459 مليون دولار.

أما الدول العربية فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى بقيمة 1308 مليون دولار من أصل 3511 مليون دولار، لتأتي الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 644 مليون دولار، أما الإمارات فقد حلت في المرتبة الثالثة بعد الكويت بقيمة قدرها 422 مليون دولار، في حين تأتي لبنان وعمان والأردن في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة بقيمة قدرت على التوالي 265 مليون دولار و 263 مليون دولار و 262 مليون دولار، أما البحرين والسعودية فقد كانت مساهمتها ضعيفة بحيث بلغت قيمتهما على التوالي 190 مليون دولار

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

و157 مليون دولار .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الغربية كانت لها الحصة الأكبر من الاستثمارات فقد استحوذت على ثلث الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012 في حين كانت الدول العربية مساهمتها ضعيفة بالمقارنة مع الدول الغربية.

المطلب الثالث: وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

يلعب ميزان المدفوعات دور هام في رسم السياسات الوطنية ومختلف القرارات الاقتصادية فلقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزا في بعض الفترات كما سجل فائضا في فترات أخرى، ولهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى وضعية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014).

الجدول رقم(3-6): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	السنوات
-0.11	1.04	0.08	-0.77	-0.9	-0.3	-1.5	1.2	-0.4	أرصدة ميزان المدفوعات
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	-2.10	-6.30	-4.36	-0.03	أرصدة ميزان المدفوعات
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.59	3.65	أرصدة ميزان المدفوعات
					2014	2013	2012	2011	السنوات
					-1.32	0.13	12.06	20.14	أرصدة ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2010.

www.fma.org, 08-03-2016, à 9:00.

- رشيدة زاوية: تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص:57.

- دوحة سلمى: مرجع سابق، ص:183.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-6) والذي يوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2014 أن رصيد ميزان المدفوعات سجل سنة 1984 عجزا بمقدار 0.4 مليون دولار، أما سنة 1985 سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا بمقدار 1.2 مليون دولار وذلك نتيجة لزيادة مداخيل المحروقات في حين سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 1986 بمقدار 1.5 مليون دولار وكان ذلك بسبب الهبوط الكبير والمفاجئ لأسعار النفط خلال هذه السنة، بالإضافة إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية وجوانب الضعف التي مست اقتصاد البلاد بحيث انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بنسبة 38%.

كما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا وذلك خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1989، أما سنتي 1990 و1991 فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا بمقدار 0.08 مليون دولار و1.04 مليون دولار، أما خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 1999 فقد تم تسجيل عجزا باستثناء سنة 1997 أين تم تسجيل فائضا قدر بـ 1.16 مليون دولار وذلك نتيجة لاعتماد الجزائر ببرامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، أما سنة 2000 فقد تم تسجيل فائضا قدر بـ 7.57 مليون دولار وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول والتي بدورها أدت إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية فلقد بلغت 21.06 مليون دولار، في حين سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا بمقدار 6.19 مليون دولار سنة 2001. أما سنة 2002 فقد انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.65 مليون دولار مقارنة بسنتي 2000 و2001، في حين ارتفع فائض ميزان المدفوعات سنة 2003 فقد قدر بـ 7.59 مليون دولار وبقي هذا الارتفاع متواصل إلى غاية 2008 أين بلغ ذروته بفائض قدره 36.99 مليون دولار وهو فائض لم يتم تسجيله من قبل وهو راجع إلى الفائض الذي سجله الميزان التجاري خلال تلك الفترة والذي توقف بدرجة كبيرة على ارتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2009 وبالنظر إلى انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية فقد تراجع حجم فائض ميزان المدفوعات ليبلغ 3.86 مليون دولار.

وخلال سنة 2010 فقد ارتفع فائض ميزان المدفوعات ليبلغ 15.58 مليون دولار، كما أنه تواصل هذا الارتفاع في سنة 2011 ليبلغ 20.14 مليون دولار، غير أنه في سنة 2012 انخفض هذا الفائض إلى 12.06 مليون دولار، أما سنة 2013 فقد تدهور رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث انخفض الفائض إلى 0.13 مليون دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول والتي أدت بدورها إلى انخفاض الإيرادات البترولية من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى.

أما سنة 2014 فيعتبر أهم حدث فيها انهيار وتراجع أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها فلقد فقد سعر برميل البترول حوالي 40% من قيمته مما تسبب في انخفاض العائدات النفطية، بالإضافة إلى تراجع إقبال المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر مما أثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات والذي شكل صدمة كبيرة فلقد سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا خلال هذه السنة بمقدار 1.32 مليون دولار.

المبحث الثاني: المعادلات الفرقية

تتعدد طرق تسجيل البيانات في الإحصاءات الاقتصادية وفق فترات زمنية متباينة فهناك الفترات السنوية كإحصاءات الدخل الوطني والإنفاق الاستثماري وغيرها، ومنها الفترات الفصلية كالبيانات المالية وحسابات الشركات وموقفها المالي، وهناك الفترات الشهرية كإحصاءات ميزانية الأسرة وأجور ورواتب الجهات الحكومية والمحلية وإحصاءات الإنتاج وغيرها، ومن الإحصاءات ما يسجل يوميا في الحسابات التي ترحل إلى سجلات الأستاذ واليومية في مختلف الشركات والأعمال.

وهكذا اتضح بأن الزمن أصبح عنصرا مهما في تسجيل المتغيرات الاقتصادية وأضحت التبدلات التي تطرأ عليها دالة للزمن، خاصة عند إجراء التحليلات وحسابات التوقعات والتنبؤات وبناء النماذج الاقتصادية، لذلك فقد تم اعتماد الزمن كمتغير مستقل بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية عند تبديلها من مستوى إلى آخر وصار يشار للتحليلات التي تعنى بهذا الجانب بتحليلات الفترة الزمنية ما دام التغير يتم عبر الزمن بصورة منقطعة، وبغض النظر إن كانت الفترة يوما أم فصلا أو سنة أم غير ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن إدخال الزمن في المعادلات أو الدوال الاقتصادية كمتغير مستقل ينقلها من الحالة الساكنة إلى الحالة الحركية. ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المعادلات الفرقية الخطية، ثم نتناول المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة، وأخيرا نتطرق إلى المسار الزمني لحلها.

المطلب الأول: المعادلات الفرقية الخطية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف المعادلات الفرقية، ثم نتناول تعريف المعادلات الفرقية الخطية وحلها.

الفرع الأول: تعريف المعادلات الفرقية

نعتبر (y_t) متتالية عددية للمتغير t ، حيث $t = 1, 2, 3, \dots$ ويرمز إلى الزمن.

نسمي معادلة فرقية من الرتبة n ، كل معادلة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y_t = f(y_{t-1}, \dots, y_{t-n}, t) \dots \dots \dots (1)$$

ويعنى آخر: المعادلات الفرقية هي معادلات جبرية تتكون حدودها من فروق لمتغير جبري y يأخذ

قيما منفصلة (منقطعة)، حيث: $y(t) = y_t : t = 0, 1, 2, \dots$. ومن أمثلة ذلك:

$$y_t - 2ty_{t-2} = t^2 *$$

$$y_t - 2y_{t-1} = \frac{1}{y_{t-3}+1} *$$

أولا: تعريف عامل الإزاحة الخلفي وخواصه:

عامل الإزاحة الخلفي هو عامل الإزاحة B المعروف كما يلي: $By_t = y_{t-1}$.

ومن خواصه:

$$1) Bc = c$$

$$3) B(cy_t) = cB(y_t) = cy_{t-1}$$

$$2) B^2(y_t) = B(B(y_t)) = B(y_{t-1}) = y_{t-2}$$

$$4) B^m(y_t) = y_{t-m}$$

ثانيا: تعريف عامل التفريق وخواصه:

عامل التفريق هو $\Delta = -1$ المعرف كما يلي: $\Delta y_t = (1 - B)y_t = y_t - y_{t-1}$
ومن خواصه:

$$1) \Delta c = 0$$

$$3) \Delta(cy_t) = c\Delta(y_t)$$

$$2) \Delta^2(y_t) = \Delta(y_t - y_{t-1}) = y_t - 2y_{t-1} + y_{t-2}$$

$$4) \Delta^m(y_t) = \Delta^{m-1}(\Delta y_t)$$

$$\forall n \in \mathbb{N}: \Delta^n(y_t) = \sum_{j=0}^n \binom{n}{j} (-1)^{n-j} y_{t-j} \quad \text{قاعدة:}$$

وهناك عاملين آخرين هما: عامل الإزاحة الأمامي $F = B^{-1}$ وعامل التجميع اللانهائي $S = \Delta^{-1}$

يمكن استخدامهما في وقت الحاجة.

الفرع الثاني: تعريف المعادلات الفرقية الخطية

تسمى المعادلة الفرقية خطية من الرتبة n ، إذا كان المتغير المعتمد y_t من الدرجة الأولى، أي غير مرفوع لقوة معينة صريحة أو ناجمة عن حاصل ضرب تبادلي، وعادة ما تكتب المعادلات الفرقية الخطية بإحدى الطريقتين:¹

1- إما كدالة ضمنية للمتغير y_{t-i} حيث: $0 \leq i \leq n$ ، بالصيغة التالية:

$$f(y_t, y_{t-1}, \dots, y_{t-n}) = 0 \quad (2)$$

2- أو كدالة للمتغير y وفروقاته، بالصيغة التالية:

$$f(\Delta^n y_t, \Delta^{n-1} y_t, \dots, \Delta y_t, y_t) = 0 \quad (3)$$

وتعتبر الصيغة (2) الأكثر استعمالا وتداولاً، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

$$\Delta_t = c \Leftrightarrow y_t - y_{t-1} = c^*$$

$$\Delta^2 y_t - 2\Delta y_t = t \Leftrightarrow \Delta(y_t - y_{t-1}) - 2(y_t - y_{t-1}) = t^*$$

$$\text{إن: } (y_t - y_{t-1}) - (y_{t-1} - y_{t-2}) - 2(y_t - y_{t-1}) = t$$

وبالتالي: $y_t - 4y_{t-1} + 3y_{t-2} - t = 0$ وهي معادلة فرقية خطية من الرتبة الثانية.

الفرع الثالث: حل المعادلات الفرقية

نسمي حلا لمعادلة فرقية كل فئة من قيم y_t كدالة للمتغير t تحقق المعادلة الفرقية المعطاة، وكمثال

على ذلك:

الدالة: $y_t = \frac{1}{2}t(t+1)$ هي حل للمعادلة الفرقية التالية: $y_t - y_{t-1} = t$ لأن:

$$y_t - y_{t-1} = \frac{1}{2}t(t+1) - \frac{1}{2}t(t-1) = \frac{1}{2}t[(t+1) - (t-1)] = t$$

¹ - مجيد الكرخي: التحليل الكمي الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 175.

المطلب الثاني: المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة

سنتناول في هذا المطلب تعريف المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة، ثم نتطرق إلى طرق حلها.

الفرع الأول: تعريف المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة وحلها

المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى، هي كل معادلة فرقية يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y_t = Ay_{t-1} + C \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

A : ثابت وغير معدوم.

الفرع الثاني: حل المعادلة الخطية الفرقية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة

توجد طريقتان أساسيتان لحل المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى (4):

أولاً: طريقة الدالة المولدة

$$\begin{aligned} y_t = Ay_{t-1} + C &\Leftrightarrow y_t = A(Ay_{t-1} + C) + C \\ (4) &\Leftrightarrow y_t = A^2y_{t-1} + (AC + C) \\ (4) &\Leftrightarrow y_t = A^3y_{t-3} + (A^2C + AC + C) \end{aligned}$$

وهكذا نجد أن:

$$y_t = A^t y_0 + (A^{t-1}C + \dots + AC + C)$$

إن بفرض y_0 معطاة يصبح حل المعادلة $y_t = Ay_{t-1} + C$ على الشكل التالي:

$$y_t = \begin{cases} A^t y_0 + C(A^{t-1} + \dots + A + 1) & \text{if } A \neq 1 \\ y_0 + tC & \text{if } A = 1 \end{cases}$$

بشكل آخر يكون لدينا:

$$y_t = \begin{cases} A^t y_0 + C \sum_{j=1}^t A^{t-j} & : \text{ if } A \neq 1 \\ y_0 + tC & : \text{ if } A = 1 \end{cases}$$

ثانياً: طريقة كثير الحدود المميز

يتكون الحل العام للمعادلة الفرقية $y_t = Ay_{t-1} + C$ من مجموع الدالة المكتملة والحل الخاص أي:

$$y_t = y_t^{\{CF\}} + y_t^{\{PS\}} \dots \dots \dots (5)$$

1- إيجاد الدالة المكتملة.

نعتبر المعادلة الفرقية المتجانسة: (6) $y_t - Ay_{t-1} = 0 \dots \dots \dots$

نضع: $y_t = \lambda^t$: $\lambda \neq 0$ فيكون كثير الحدود المميز للمعادلة (6) هو:

$$f(\lambda) = \lambda^t - A\lambda^{t-1} = \lambda^{t-1}(\lambda - A)$$

عندئذ: $f(\lambda) = 0 \Leftrightarrow \lambda^{t-1}(\lambda - A) = 0 \Leftrightarrow \lambda = A$

وتكون الدالة المكتملة على الشكل التالي: $y_t^{\{CF\}} = GA^t$

حيث:

G: ثابت اختياري يحدد من الشرط الأولي.

2- إيجاد الحل الخاص.

$$(4) \Leftrightarrow y_t - Ay_{t-1} = C \Leftrightarrow (1 - AB)y_t = C$$

أي أن:

$$(4) \Leftrightarrow y_t = (1 - AB)^{-1}C = \begin{cases} (1 - AB)^{-1}C & : \text{if } A \neq 1 \\ (1 - B)^{-1}C & : \text{if } A = 1 \end{cases}$$

ويكون الحل العام استخدام الشرط الابتدائي $G = y_0$ على النحو التالي:

$$y_t = \begin{cases} A^t y_0 + C \left[\frac{1 - A^t}{1 - A} \right] & : \text{if } A \neq 1 \\ y_0 + tC & : \text{if } A = 1 \end{cases}$$

الفرع الثاني: حالات خاصة لحل المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة

1- إذا كان $C = 0$ في المعادلة (4) يصبح حلها بالشكل التالي:

$$y_t = \begin{cases} A^t y_0 & : \text{if } A \neq 1 \\ y_0 & : \text{if } A = 1 \end{cases}$$

2- هناك ثلاث حالات خاصة للمعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى $y_t = Ay_{t-1} + C$ تظهر خلال التحليلات الاقتصادية هي:¹

* معادلة فرقية خطية من الرتبة الأولى ذات ثابت C : $y_t - y_{t-1} = C$ يكون حلها على النحو التالي:

$$y_t = -y_0 + Ct$$

* معادلة فرقية خطية من الرتبة الأولى ذات تناسب مع المتغير المعتمد، وتتجم هذه الحالة عندما يكون

$C = 0$ و $A = \frac{1}{1-\alpha}$ ، وتكون المعادلة: $y_t - y_{t-1} = \alpha y_t$ والتي حلها هو:

$$y_t = \left(\frac{1}{1-\alpha} \right)^t y_0$$

* معادلة فرقية خطية من الرتبة الأولى بالصيغة التالية: $y_t - y_{t-1} = \alpha y_t + C$ وتتجم هذه الحالة عندما

يكون: $A = B = \frac{1}{1-\alpha}$ ، والتي يعطى حلها بالصيغة التالية:

$$y_t = \left(\frac{1}{1-\alpha} \right)^t y_0 + \frac{C}{\alpha} \left[\left(\frac{1}{1-\alpha} \right)^t - 1 \right]$$

المطلب الثالث: المسار الزمني (سلوك متتابعة) لحل معادلة فرقية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف المسار الزمني (المتتابعة) لحل معادلة فرقية، ثم

نتناول حل المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة باستخدام برنامج Excel، ثم نتناول

تأثير القيم الأولية على المتتابعة، وأخيرا نتطرق إلى التوازن والاستقرار.

الفرع الأول: تعريف المسار الزمني (المتتابعة) لحل معادلة فرقية

يقصد بالمتتابعة أو التواتر جملة الكميات المرتبة تبعا لقانون خاص، فإذا علم هذا القانون تمكنا من

معرفة أي واحدة من هذه الكميات، ونستنتج من ذلك بأن حل المعادلة الفرقية هو متتابعة، ولما يكون

¹ - مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص ص: 181-182.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

الزمن هو المتغير المستقل، فإن التتابعية تدعى في بعض الأحيان " المسار الزمني للمتغير المعتمد " ¹.
في المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة، يوفر تحديد الشرط الابتدائي y_0 تتابعية
الحل الآتية: y_0, y_1, y_2, \dots ، وكل حد من هذه الحدود يتم حسابه من المعادلة الفرقية:

$$y_t = Ay_{t-1} + C: t = 0, 1, 2, \dots$$

إن المسار الزمني لحل معادلة فرقية خطية من الرتبة الأولى له أهمية بالغة في الكثير من التطبيقات العملية، وأن هذا السلوك يعتمد على قيم كل من y_0, A, C كما سيتبين ذلك في الفقرة الموالية.

الفرع الثاني: حل المعادلات الفرقية الخطية من الرتبة الأولى بمعاملات ثابتة باستخدام Excel

تطبيق (1): إذا كانت المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى هي: $y_t = 2y_{t-1} + 1$ وأن القيمة الأولية

$$y_0 = 5$$

المطلوب:

1- حل المعادلة الفرقية جبريا.

2- حل المعادل الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل.

الجواب:

1- حل المعادلة الفرقية جبريا:

$$y_t = 2y_{t-1} + 1 \Leftrightarrow y_t = 5(2^t) + (2^t - 1) = 3 \times 2^{t+1} - 1$$

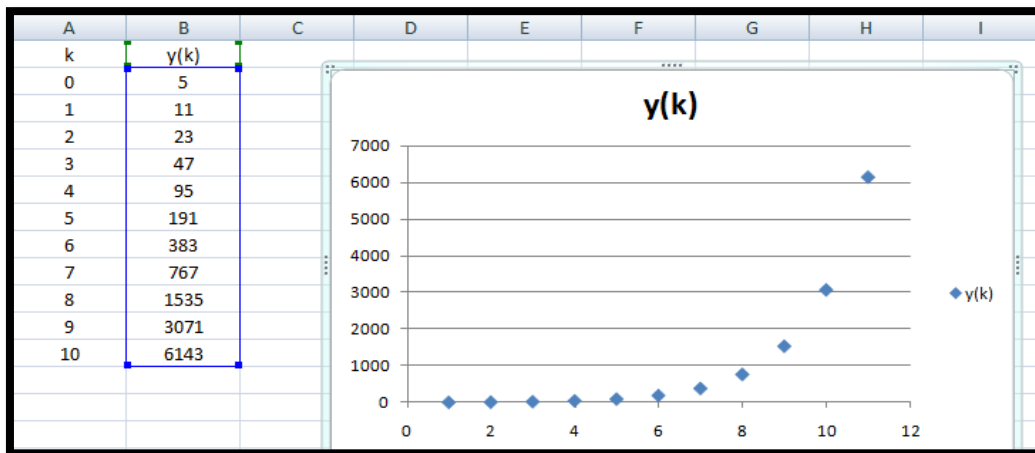
وبإعطاء القيم $0, 1, 2, 3, \dots$ للمتغير المستقل t نجد أن الحل يكون التتابعية التالية:

$$5, 11, 23, 47, \dots$$

2- حل المعادل الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل:

يمكن حل المعادلة الفرقية المعطاة تكراريا باستخدام Excel على النحو التالي:

الشكل رقم (3-4): شكل تتابعية حل معادلة فرقية باستخدام Excel



المصدر: مخرجات برنامج Excel

¹ مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص: 188-189.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

تطبيق (2): إذا كانت المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى هي: $2y_t - y_{t-1} = 4$ وأن القيمة الأولية $y_0 = 3$

المطلوب:

1- حل هذه المعادلة الفرقية جبريا.

2- حل المعادلة الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل.

الجواب:

1- حل المعادلة الفرقية جبريا:

$$y_t = \frac{1}{2}y_{t-1} + 2 \Leftrightarrow y_t = 3\left(\frac{1}{2}\right)^t + 2\left(\frac{\left(\frac{1}{2}\right)^t - 1}{\frac{1}{2} - 1}\right) = 3\left(\frac{1}{2}\right)^t + 4\left[1 - \left(\frac{1}{2}\right)^t\right]$$

$$y_t = 4 - \left(\frac{1}{2}\right)^t \quad \text{ومنه:}$$

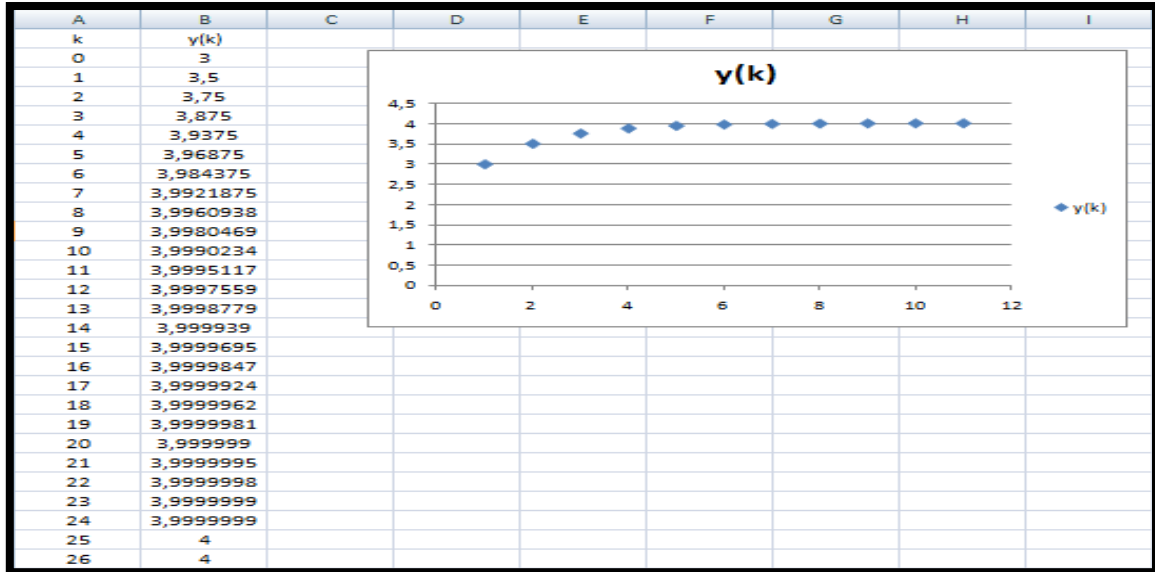
وبإعطاء القيم $0, 1, 2, 3, \dots$ للمتغير المستقل t نجد أن الحل يكون التتابعية التالية:

$3; 3,5; 3,75; \dots$

2- حل المعادل الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل:

يمكن حل المعادلة الفرقية المعطاة تكراريا باستخدام Excel وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel



المصدر: مخرجات برنامج Excel

رأينا في المعادلتين الفرقيتين السابقين أن حل الأولى بالقيمة الأولية المعطاة متتابعة من الأعداد متباعدة، وحل الثانية بالقيمة الأولية المعطاة متتابعة من الأعداد التي تتقارب إلى العدد 4.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

الفرع الثالث: تأثير القيم الأولية على المتابعة الناتجة

سنتناول في هذا الجزء تأثير القيم الأولية على سلوك متابعية المعادلة الفرقية الناتجة عن الحل من خلال المثالين التاليين:

تطبيق (3): تعطى المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى: $y_t = \frac{1}{2}y_{t-1} + \frac{1}{2}$ وأن القيم الأولية $y_0 = 0, 1, 2$

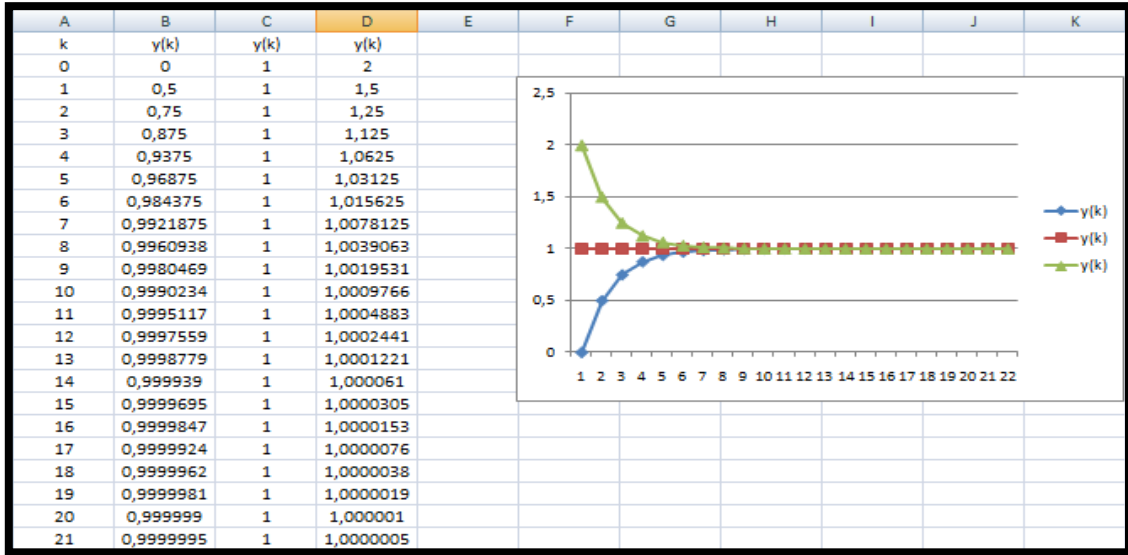
المطلوب:

- حل المعادلة الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل.

الجواب:

- الحل باستخدام Excel يكون وفق الشكل التالي.

الشكل رقم (3-6): الحل البياني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel



المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ أن هناك حل مستقر في أي حالة، إذ تتقارب متتابعة الحل مع اختلاف القيم الأولية لـ: y_0 .

تطبيق (4): تعطى المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى: $y_t = 3y_{t-1} - 1$ وأن القيم الأولية $y_0 = 0, 1, 2$

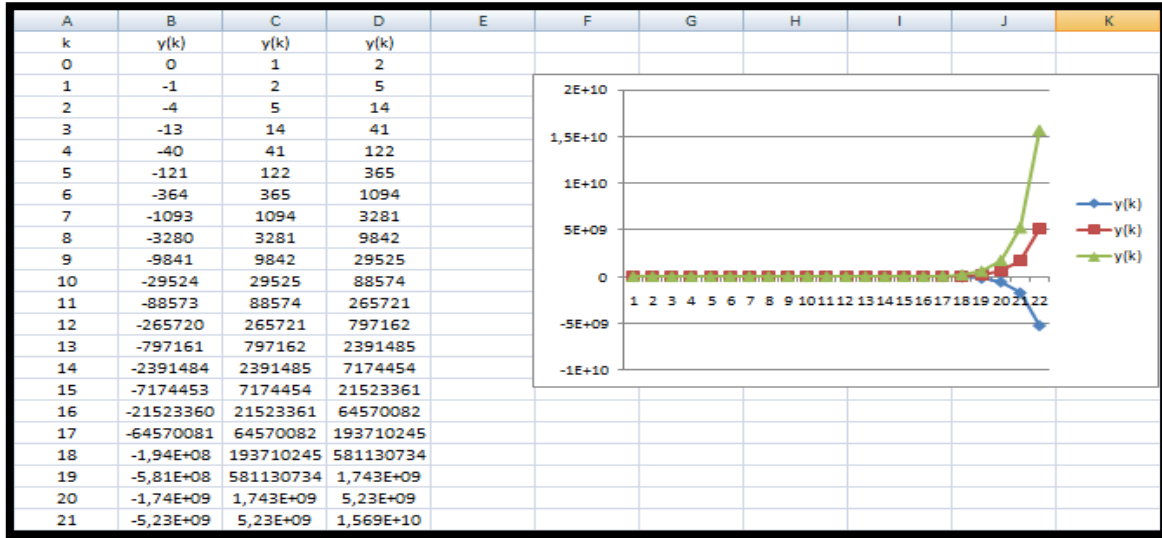
المطلوب:

- حل المعادلة الفرقية باستخدام Excel وتقديم المسار الزمني للحل.

الجواب:

- الحل بواسطة Excel يكون وفق الشكل التالي.

الشكل رقم (3-7): المسار الزمني للمعادلة الفرقية باستخدام Excel



المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7) أنه ليس هناك حل مستقر في أي حالة، إذ تتباعد متتابعة الحل مع اختلاف القيم الأولية لـ y_0 .

الفرع الرابع: التوازن والاستقرار

إذا أخذ حل لمعادلة فرقية شكل دالة ثابتة، مثل $y_t = y^*$ فإن y^* تدعى قيمة التوازن للمتغير المعتمد y_t ، وتكون قيمة التوازن y^* مستقرة إذا كان أي حل للمعادلة الفرقية يقترب وبصورة مستقلة عن الشروط الابتدائية من y^* . ويسمى هذا النوع من الاستقرار في الأدبيات الاقتصادية "الاستقرار التام من النوع الأول".

فالابتعاد عن قيمة التوازن يعني حالة جديدة بشروط أولية مختلفة، ولهذا فالتوازن المستقر يمكن تعريفه بأنه الحالة التي إذا انحرفت عن التوازن أعقبها سلسلة من قيم المتغير y_t التي تعود بها مرة ثانية للاقتراب من التوازن، ولمزيد من إيضاح ذلك ندرج المبرهنة الآتية مع بعض التفسيرات لها.¹

مبرهنة:

يكون للمعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى: $y_t = Ay_{t-1} + C$ قيمة التوازن لـ y عند القيمة $y^* = \frac{C}{1-A}$ ، وتكون y^* مستقرة إذا وفقط إذا كان $(-1 < A < +1)$ ، أي أن المسار الزمني للحل يقترب من قيمة التوازن، باستثناء إذا كانت y_t ثابتة.

ويمكن كتابة حل المعادلة الفرقية $y_t = Ay_{t-1} + C$ في هذه على الصيغة التالية:²

$$y_t = A^t(y_0 - y^*) + y^*$$

¹ مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص ص: 196-197.

² مجيد الكرخي: نفس المرجع السابق، ص ص: 197-198.

- 1- إذا كان $(-1 < A < +\infty)$ فإن $y_t \rightarrow y^*$ لتبلغ حالة الاستقرار، بمعنى أن y_t تقترب من وضعية التوازن y^* . وكلما زادت قيمة A ، كلما كان بلوغ حالة الاستقرار أسرع.
- 2- تحدث الحالة الانفجارية عندما يكون $A > 1$ والتي يكون فيها مآل y_t التباعد عن حالة التوازن y^* إما بتزايد مضطرب باتجاه $(+\infty)$ وإما بتناقص مضطرب باتجاه $(-\infty)$. وكلما ازدادت قيمة $|A|$ ، كان الانفجار أسرع.
- 3- أما حالة الانفجار المتذبذب فيحدث عندما يكون $A < -1$ ، حيث يكون فيها مآل y_t التباعد عن حالة التوازن y^* بتذبذب متزايد.
- 4- لدينا أيضا حالة الابتعاد المضطرب عندما $A = 1$ ، حيث لا يمكن في هذه الحالة استخراج قيمة التوازن y^* . ويتم الانتقال إلى الصيغة الثانية من الحل وهي: $y_t = y_0 + Ct$ ، وهنا تتحدد قيمة y_t بالمقارنة مع y_0 بقيمة الثابت C . ويكون فيها مآل y_t التباعد إما بتزايد مضطرب نحو $(+\infty)$ إذا كان C موجبا أو بتناقص مضطرب نحو $(-\infty)$ إذا كان C سالبا. أما إذا كان C معدوما فإن $y_t = y_0$ وهي حالة الاستقرار الثابت.
- 5- الحالة التي يكون فيها $A = -1$ حيث يكون فيها مآل y_t التباعد المتذبذب والمحدود. بالإضافة إلى هذه الحالات التي توضح المسار الزمني لحل معادلة خطية فرقية من الرتبة الأولى توجد ستة حالات أخرى يمكن تفصيلها جميعا من خلال الجدول التالي.

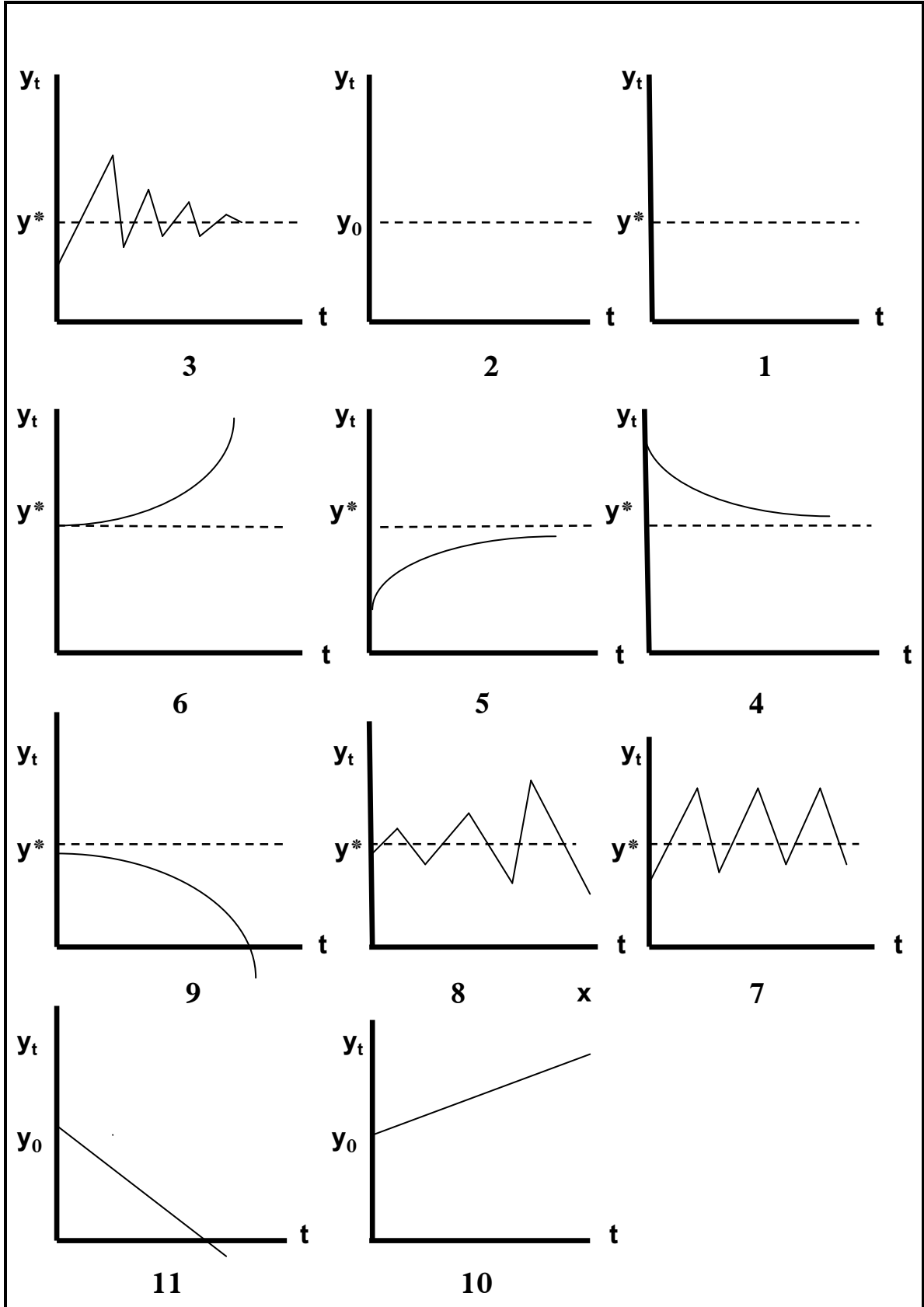
الجدول رقم (3-7): المسار الزمني لحل المعادلة الفرقية

الحالة	y_0	A	B	y_x $x = 1, 2, 3, \dots$	سلوك متابعية الحل
1	$y_0 = y^*$	$A \neq 1$	-	$y_x = y^*$	ثابت $y_x = y^*$
2	-	$A = 1$	$B = 0$	-	ثابت $y_x = y_0$
3	$y_0 \neq y^*$	$-1 < A < 0$	-	-	تقارب نحو y^* (تذبذب متضائل)
4	$y_0 > y^*$	$0 < A < 1$	-	$y_x > y^*$	تقارب نحو y^* (تناقص مضطرب)
5	$y_0 < y^*$	$0 < A < 1$	-	$y_x < y^*$	تقارب نحو y^* (تزايد مضطرب)
6	$y_0 > y^*$	$A > 1$	-	$y_x > y^*$	افتراق نحو $+\infty$ (تزايد مضطرب)
7	$y_x \neq y^*$	$A = -1$	-	-	افتراق (تذبذب بحدود)
8	$y_0 \neq y^*$	$A < -1$	-	-	افتراق (تذبذب بلا حدود)
9	$y_0 < y^*$	$A > 1$	-	$y_x < y^*$	افتراق نحو $-\infty$ (تناقص مضطرب)
10	-	$A = 1$	$B = 0$	$y_x > y_0$	افتراق نحو $+\infty$ (تزايد مضطرب)
11	-	$A = 1$	$B < 0$	$y_x < y_0$	افتراق نحو $-\infty$ (تناقص مضطرب)

المصدر: مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص ص: 190-191.

أما فيما يخص الرسوم البيانية لهذه الحالات فالشكل التالي سوف يوضحها.

الشكل رقم (3-8): رسم توضيحي لحالات حل المعادلة الفرقية



المصدر: مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص: 192.

المبحث الثالث: تحليل الانحدار الخطي للنموذج المعتمد

تعتمد نماذج الانحدار على مقاييس العلاقة وتضفي عليها معنى أكثر عمقا في دراسة الظواهر المختلفة، وذلك بالوصول إلى معادلات يمكن استخدامها في عمليات التقدير والتنبؤ، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الانحدار وأهداف تحليله، ثم نتطرق إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد وخطوات توفيقه، وأخيرا نتناول الدراسة القياسية.

المطلب الأول: الانحدار وأهداف تحليله

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الانحدار الذي يعتبر من أهم الأدوات التي يتم من خلالها معرفة العلاقة بين المتغيرات، ثم نتناول أهداف تحليله.

الفرع الأول: تعريف الانحدار

الانحدار هو دراسة اعتماد المتغير التابع على متغير مستقل أو أكثر، وذلك لتقدير قيمة المتغير التابع من خلال الإفادة من البيانات المتاحة التي تقدمها قيم المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة. ويؤكد هذا التعريف على أن نموذج الانحدار لا يكفي بإيضاح العلاقة فقط، بل يسعى لكشف الاعتماد بين المتغيرين أي أن أحدهما يؤثر في الآخر.

الفرع الثاني: أهداف تحليل الانحدار

يمكن القول بأن تحليل الانحدار يسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف التالية:

- 1- الوصف : من خلال تحديد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة.
- 2- التقدير: من خلال تحديد أي من المتغيرات المستقلة كان ذا أثر أكبر في قيم المتغير التابع.
- 3- التنبؤ: تمهد المعطيات التي تقدمها قيم المتغير أو المتغيرات المستقلة للوصول إلى قيم المعلمات التي تستخدم في معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع للظاهرة محل الدراسة.
- 4- التحكم: وهو الإفادة من الأهداف السابقة في تعديل قيم المتغير المستقل بالزيادة أو النقص، بالشكل الذي يحقق الهدف المنشود في قيم المتغير التابع.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد وخطوات توفيقه

قبل التطرق إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد لابد أولا من التعرف على نموذج الانحدار الخطي البسيط، ثم سنحاول التطرق إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في تقدير النموذج القياسي، ثم نتناول خطوات توفيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد والتي تعتبر هي نفسها بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط باستثناء شرط واحد يضاف لخطوات توفيق الانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الأول: نماذج الانحدار الخطي

يمكن تقسيم نماذج الانحدار الخطي حسب عدد المتغيرات المستقلة في النموذج إلى قسمين هما:¹

أولاً: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

يتناول هذا النوع من النماذج العلاقة بين متغير واحد تابع (Y) ومتغير واحد مستقل (X)، ويأخذ

$$Y = \alpha + \beta X + e$$

حيث:

Y: المتغير التابع، X: المتغير المستقل، α : ثابت النموذج وهي نقطة التقاطع مع المحور العمودي،

β : ميل خط الانحدار، e: الخطأ العشوائي.

ويمكن الحصول على قيم α و β دون رسم خط الانحدار، باستخدام طريقة المربعات الصغرى من

خلال الصيغ الرياضية التالية:

$$\alpha = \bar{Y} - \beta \bar{X} \quad \beta = \frac{\sum XY - n\bar{X}\bar{Y}}{\sum X^2 - n\bar{X}^2}$$

\bar{Y} : المتوسط الحسابي للملاحظة (Y).

\bar{X} : المتوسط الحسابي للملاحظة (X)

ثانياً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وهنا نكون بصدد متغير واحد تابع (Y) وأكثر من مستقل ($x_1; x_2; \dots; x_k$)، ويأخذ نموذج الانحدار

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_k X_k + e$$

الخطي المتعدد الشكل التالي:

حيث:

Y: المتغير التابع، (X_1, X_2, \dots, X_k): المتغيرات المستقلة، α : ثابت النموذج وهي نقطة التقاطع مع

المحور العمودي، β : ميل خط الانحدار، e: الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: خطوات توفيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

لابد وأن يتوافر في هذا النموذج مجموعة من الشروط يمكن تقسيمها إلى:²

أولاً: الشروط النظرية:

1- اتفاق (أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل

الدراسة.

2- قبول (أو كفاية) القدرة التفسيرية للنموذج: وهي مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على

تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بمعنى آخر نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير

التابع وتعزى إلى المتغيرات المستقلة.

¹ - أسامة ربيع أمين: التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، القاهرة، مصر، 2008، ص: 103.

² - أسامة ربيع أمين: نفس المرجع السابق، ص: 104، 107.

ثانيا: الشروط الرياضية:

وتتضمن:

1- المعنوية الكلية للنموذج: وهي اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل في نموذج الانحدار باستخدام اختبار فيشر (F-test). ويقصد باختبار المعنوية الكلية، الإجابة عن السؤال التالي: هل النموذج الخطي مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغيرات أم لا؟.

في حالة النفي يتعين على الباحث إيجاد نموذج آخر يقدم وصفا أفضل للعلاقة بين متغيرات النموذج. كما أن قبول الشكل الدالي المقترح له مدلول آخر: هو أن هناك معامل واحد على الأقل يختلف معنويا عن الصفر.

2- المعنوية الجزئية للنموذج: وهي اختبار معنوية معامل الانحدار للمتغير المفسر وثابت الانحدار كل على حده، وذلك من خلال اختبار ستودنت (t-test).

3- مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار: تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أشهر الطرق المستخدمة، وتتمثل أهم شروط هذه الطريقة فيما يلي:
* اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

حتى يمكن استخدام كل من (F-test) و (t-test)، عند اختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توافر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. ولإشارة فإن التقيد بهذا الشرط يكون في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة فيمكن التخلي عنه وفقا لنظرية النهاية المركزية حيث تؤول التوزيعات الاحتمالية إلى التوزيع الطبيعي.

* عدم الارتباط الذاتي بين البواقي.

تعود أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة تباين الخطأ مقدرة بأقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيم إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين مثل (t) و (F) و (R^2) تكون أكبر من قيمها الحقيقية، مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.

* اختبار التجانس (ثبات التباين).

يترتب عن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار نفس الآثار في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، مما يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها.

* عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية.

ويقصد بالازدواج الخطي وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية،

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

ويعتبر من أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية عدم استقرار معاملات الانحدار، بالإضافة إلى عدم توافر صفة الاعتمادية لهذه المعاملات.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية

قبل التطرق إلى بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي سوف نبني عليه دراستنا سنحاول الوقوف أولاً على نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الأول: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

قبل إدخال البيانات المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) في برنامج **spss.16** لابد من ترميز المتغيرات كما يلي:

X: الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل).

Y: ميزان المدفوعات (المتغير التابع).

ولقد كانت نتائج التقدير كما يلي.

الجدول رقم(3-8): معاملات الانحدار الخطي البسيط

النموذج	قيمة الثابت		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة لمعاملات النموذج	قيمة الاحتمال
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري			
1 (الثابت)	-0.266	1.862	-	-0.143	0.887
X	0.006	0.001	0.653	4.642	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss.16** في الملحق رقم(3-1).

الجدول رقم(3-9): معامل التحديد وإحصاءة اختبار دارين واتسون

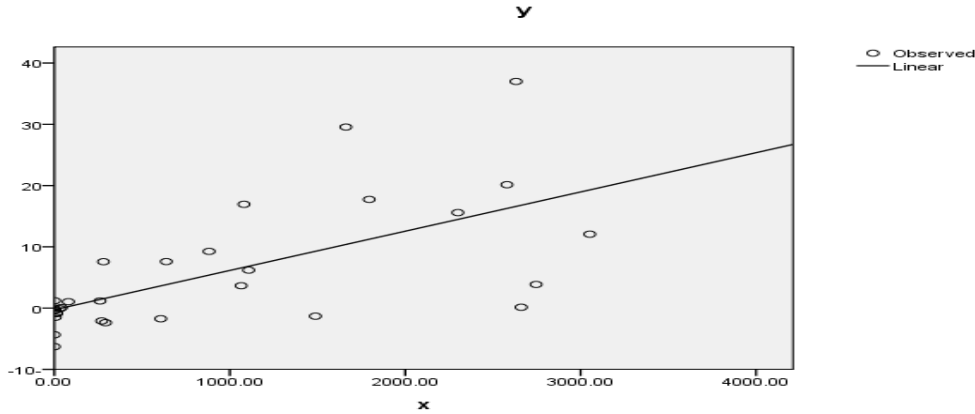
ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل R ²	الخطأ المعياري المقدر	قيمة اختبار دارين واتسون
1	0.653	0.426	0.406	7.792	1.198

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss.16** في الملحق رقم(3-2).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-9) والذي يوضح معامل التحديد أن R² ضعيف نتيجة لعدم إدخال بعض المتغيرات الأساسية في النموذج بالإضافة إلى كون النموذج غير خطي، ولتأكد من ذلك نستعين بالتمثيل البياني للنموذج من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني لنموذج الانحدار الخطي البسيط



المصدر: مخرجات برنامج spss.16

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-9) يتبين أن العلاقة بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) غير خطية.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

محاولة منا لتحسين النموذج قمنا بإدخال الفروقات من الرتبة الأولى على المتغير التابع وذلك حتى يكون:

1- النموذج حركي (غير ساكن).

2- إدخال العامل الزمني في الاعتبار بالنسبة للنموذج.

أولاً: نموذج الانحدار المقدر:

نقوم باختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1984-2014) آخذين بعين الاعتبار عامل الزمن والمتمثل في المتغير المبطأ (y_{t-1}) وذلك من خلال النموذج التالي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (*)$$

وهذا يعني أن رصيد ميزان المدفوعات الحالي يرتبط برصيد ميزان المدفوعات للسنة الماضية وبقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد إدخال البيانات في برنامج spss.16 كانت نتائج التقدير وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): معاملات الانحدار الخطي المتعدد

المعاملات

العلاقة الخطية الاحصائية	قيمة الاحتمال	قيمة المحسوبة لمعاملات النموذج	المعاملات المعيارية	قيمة الثابت		النموذج	
				معامل الخطأ المعيارى	معامل الانحدار		
معامل تضخم التباين	الاحتمال		معامل بيتا				
-	-	0.265	-1.139	-	1.331	-1.515	1 (الثابت)
1.061	0.943	0.000	7.903	0.789	0.001	0.008	X
1.061	0.943	0.000	5.901	0.589	0.125	0.740	(y-1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم(3-3).
من خلال الجدول رقم(3-10) نستنتج صيغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$y_t = 0.008x_t + 0.74\Delta y_t$$

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

$$y_t = 0.74(y_t - y_{t-1}) + 0.008x_t \Leftrightarrow 0.26y_t + 0.74y_{t-1} = 0.008x_t$$

$$13y_t + 37y_{t-1} = 0.4x_t \Leftrightarrow y_t = 2.84y_{t-1} = 0.03x_t \quad \text{أي أن:}$$

$$y_t = -2.84y_{t-1} + 0.03x_t \dots \dots \dots (*) \quad \text{إذن:}$$

حيث:

x: الاستثمار الأجنبي المباشر.

y: ميزان المدفوعات.

(y-1): المتغير المبطل من الرتبة الأولى.

ثانيا: الشروط النظرية:

1- اتفاق (أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار.

نلاحظ أنه لا يوجد تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، حيث تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

2- القدرة التفسيرية للنموذج.

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R^2) أو من الأحسن معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) وهو الأكثر دقة والمدرج ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (3-11): معامل التحديد المعدل

ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	الخطأ المعياري المقدر	قيمة اختبار دارين واتسون
1	0.864	0.747	0.728	5.337	0.695

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) والذي يتضمن النتائج المتعلقة بمعامل التحديد المعدل أن معامل التحديد المعدل يساوي (72.8%) وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة (X, Y_1) تفسر (72.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y)، والباقي (27.2%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

ثالثا: الشروط الرياضية:

1- المعنوية الكلية للنموذج.

* الفروض الإحصائية:

• الفرض العدمي (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي.

• الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار معنوي.

وقد كانت النتائج من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-12): تحليل التباين لنموذج الانحدار (ANOVA)

ANOVA

مصدر التباين في نموذج الانحدار	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	متوسط المربعات MS	"ف" المحسوبة F	قيمة الاحتمال
الانحدار	2264.896	2	1132.448	39.762	0.000
الخطأ	768.980	27	28.481	-	-
الكلية	3033.876	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-5).

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) والذي يوضح تحليل التباين، أن قيمة الاحتمال تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

2- المعنوية الجزئية.

في الخطوة السابقة توصلنا إلى أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر ولتحديد أي من هذه المعاملات التي تكون معنوية نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

* الفروض الإحصائية:

• بالنسبة لـ (B_1) :

$$H_0: B_1 = 0$$

$$H_1: B_1 \neq 0$$

• بالنسبة لـ (\emptyset) :

$$H_0: \emptyset = 0$$

$$H_1: \emptyset \neq 0$$

وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-13): اختبار معنوية معاملات الانحدار

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (t)	قيمة الاحتمال
B_1	0.008	7.903	0.000
\emptyset	0.740	5.901	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-3).

من خلال الجدول رقم (3-13) نجد أنه:

✓ بالنسبة لـ (B_1) : نجد أن قيمة الاحتمال تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي

فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن هذا المعامل في نموذج الانحدار غير معنوي.

✓ بالنسبة لـ (\emptyset) : نجد أن قيمة الاحتمال تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي

فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن هذا المعامل في نموذج الانحدار غير معنوي.

3- شروط طريقة المربعات الصغرى العادية.

* اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

• الفروض الإحصائية:

✓ الفرض العدمي (H_0) : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ الفرض البديل (H_1) : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

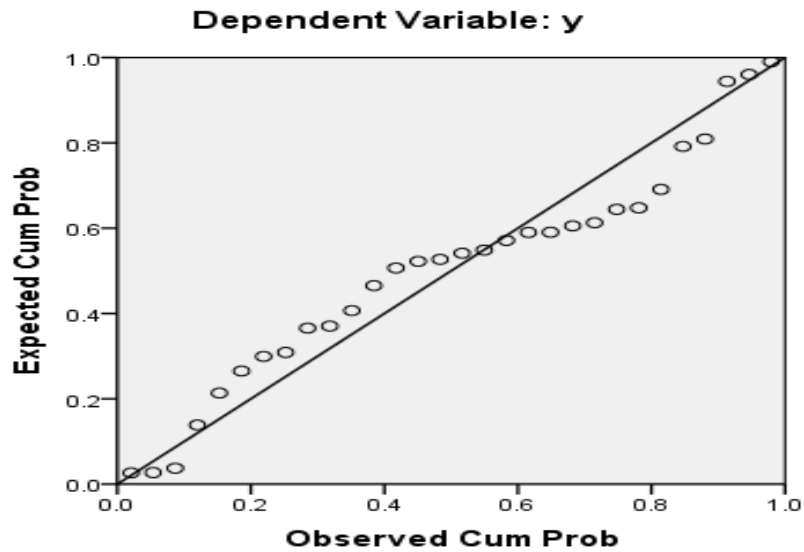
وتتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين.

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

❖ الطريقة البيانية: من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع.
وقد كانت النتائج حسب الشكل التالي.

الشكل رقم (3-10): العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



المصدر: مخرجات برنامج spss.16

من خلال الشكل رقم (3-10) نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

❖ الطريقة الحسابية: وذلك باستخدام اختبار كلومجروف - سيمرنوف واختبار ويلك - شابيرو.

وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-14): اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

البيان	احصائي الاختبار	درجات الحرية	قيمة الاحتمال
اختبار كلومجروف - سيمرنوف	0.147	30	0.096
اختبار ويلك - شابيرو	0.946	30	0.135

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-6).

يتضح من خلال الجدول رقم(3-14) أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كلا الاختبارين ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني وبالتالي فإن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوافر.

* الاستقلال الذاتي للبواقي.

• الفروض الاحصائية:

✓ الفرض العدمي (H_0): يوجد استقلال بين البواقي.

✓ الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي.

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار دارين- واتسون (DW). من جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد المعدل واحصائي اختبار دارين- واتسون نجد أن قيمة (DW) تساوي 0.695.

ونظرا لوجود المتغير المبطل y_{t-1} في النموذج المعتمد ضمن المتغيرات التفسيرية، فإن إحصاءة (DW) المقدر لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار) لأنها تكون متحيزة اتجاه قيمتها المثلى وهي (2). لذلك نستخدم إحصاءة (h-durbin)، ولكي نحسب إحصاءة (h) نحتاج إلى كل من:

- عدد المشاهدات (n).

- إحصائية (DW) المقدر.

- تباين المتغير التفسيري المبطل ونرمز له بالرمز $Var(Q(y_{t-1}))$.

ونكتب:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2} DW\right) \sqrt{\frac{N}{1 - N \times Var(Q(t-1))}} \quad N = n - 1$$

وعند تقدير النموذج بطريقة (LOS) فإن h تأخذ القيمة التالية:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2} (0.695)\right) \sqrt{\frac{30}{1 - 30(0.125)^2}} = 4.90$$

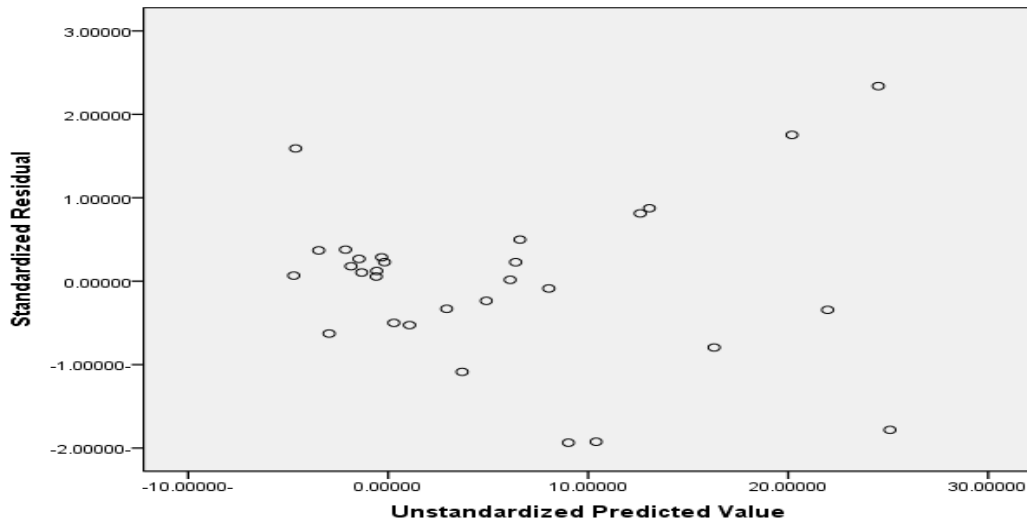
وبما أن (h) لها قيم موزعة توزيعا طبيعيا معياريا فقيمها تقارن بقيم توزيع (z)، وهو المتغير الطبيعي المعياري وحيث قيمتها (4.90) أي أكبر من (Z = 1.96)، وهذا يعني وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

* اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين).

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقتين.

• الطريقة البيانية: وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير.

الشكل رقم (3-11): انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير



المصدر: مخرجات برنامج spss.16

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-11) أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة) بحيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء وبالتالي فهذا الشرط متوافر .

• الطريقة الحسابية: وذلك باستخدام طريقة (Coldfield- Quandt).

يتم استبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف، أي استبعاد 6 مشاهدات وللتقريب نستبعد 7 مشاهدات، وهذه المشاهدات هي: رقم (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19) في هذه الحالة سيكون لدينا سلسلتين تضم كل واحدة 12 مشاهدة: السلسلة الأولى تضم المشاهدات رقم (1)، (2)، ...، (12)، والسلسلة الثانية تضم المشاهدات رقم (20)، (21)، ...، (31)، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-15): تحليل التباين1(ANOVA)

ANOVA

مصدر التباين في نموذج الانحدار	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	متوسط المربعات MS	"ف" المحسوبة F	قيمة الاحتمال
الانحدار	31.991	2	15.996	6.395	0.22
الخطأ	20.010	8	2.501	-	-
الكلية	52.001	10	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم(3-7).

الفصل الثالث — نمذجة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)

من خلال الجدول رقم (3-15) نجد أن مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الأولى يساوي 20.010.

الجدول رقم (3-16): تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA

قيمة الاحتمال	"ف" المحسوبة F	متوسط المربعات MS	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	مصدر التباين في نموذج الانحدار
0.026	5.634	425.676	2	851.352	الانحدار
-	-	75.556	9	680.003	الخطأ
-	-	-	11	1531.355	الكلية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-8).

من خلال الجدول رقم (3-16) نجد أن مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الثانية يساوي 680.003.

ومن هنا يتم حساب قيمة F^* المحسوبة كما يلي:

$$F^* = \frac{(SSE)2}{(SSE)1} = \frac{680.003}{20.010} = 33.98$$

ومن هنا نجد أن قيمة F^* أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي (F_t 4.18) إذا نرفض الفرض العدمي

القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

* عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة).

ولتأكد من هذا الشرط توجد طريقتين هما:

• معامل تضخم التباين (FIV).

نحصل على قيم هذا المعامل من الجدول الخاص بالمعاملات.

الجدول رقم (3-17): معامل تضخم التباين

الاحتمال	معامل تضخم التباين	المتغير
0.943	1.061	X
0.943	1.061	(y-1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-3).

من خلال الجدول رقم (3-17) نجد أن جميع قيم هذا المعامل أقل من (5) وبالتالي لا يوجد

ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

• مصفوفة الارتباط.

وقد كانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (3-18): مصفوفة الارتباط

الارتباط

(y-1)	(x)	البيان
-0.239	1	X ارتباط بيرسون
0.203	-	قيمة الاحتمال
-	-	(2 الذيلين)
30	31	عدد المشاهدات
1	-0.239	(y-1) ارتباط بيرسون
-	0.203	قيمة الاحتمال
-	-	(2 الذيلين)
30	30	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.16 في الملحق رقم (3-9).
يتضح مما سبق أن جميع معاملات الارتباط أقل من (0.70)، وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد مشكلة الأزواج الخطي في نموذج الانحدار المقدر.

الفرع الثالث: النموذج المعتمد للمعادلة الفرقية والمسار الزمني لحلها باستخدام Excel

من خلال التقدير في الجدول رقم (3-10) تحصلنا على المعادلة الفرقية الخطية من الرتبة الأولى

$$y_t = 0.008x_t + 0.74\Delta y_t \quad \text{التالية:}$$

بعد ذلك تمكنا من صياغة هذه المعادلة الفرقية في صورتها النهائية التالية:

$$y_t = -2.84y_{t-1} + 0.03x_t \dots \dots (*)$$

أولاً: حل المعادلة الفرقية جبرياً

$$y_t = -2.84y_{t-1} + 0.03x_t$$

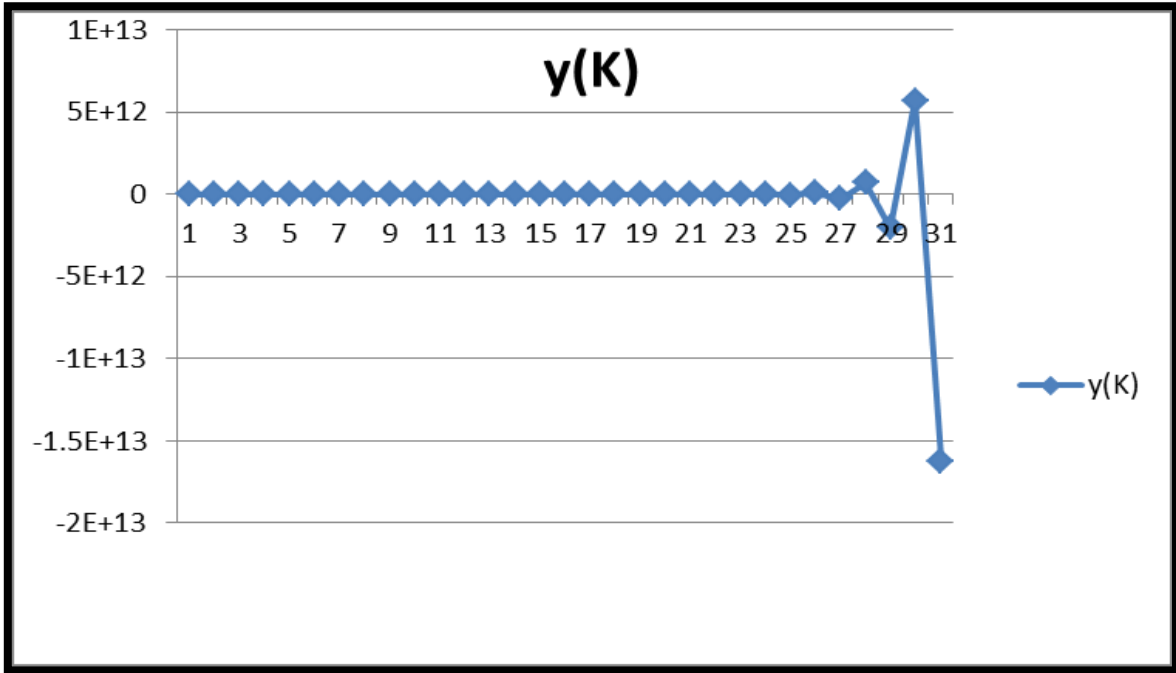
$$y_t = (-2.84)^t + \left(\frac{1 - (-2.84)^t}{1 + 2.84} \right) \times 0.03x_t$$

$$y_t = (-2.84)^t + 0.008x_t[1 - (-2.84)^t]$$

ثانياً: حل المعادلة الفرقية باستخدام Excel

يمكن حل المعادلة الفرقية باستخدام Excel وفق الشكل التالي.

الشكل رقم (3-12): المسار الزمني لحل المعادلة الفرقية باستخدام Excel



المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-12) أن سلوك تنابعية حل المعادلة الفرقية في حالة انفجار متذبذب، بحيث تتباعد عن حالة التوازن وذلك بتذبذب متزايد.

خلاصة

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهذا لما لهذه الأخيرة من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني عموما وميزان المدفوعات خصوصا.

ولقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1984-2014) في تحسن وتطور مستمر وذلك نتيجة للقوانين التي أصدرتها كقانون النقد والقرض لسنة 1990 وكذا القانون الصادر سنة 1993 المتعلق بتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى منحها العديد من الحوافز والامتيازات التي تؤدي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بحيث مس هذا الأخير بشكل كبير قطاع المحروقات بالإضافة إلى كل من قطاع الصناعة والخدمات والبناء.

بالإضافة إلى أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر استحوذت عليها الدول الغربية في مقدمتها الاتحاد الأوروبي الذي كان سباقا للاستثمار في الجزائر وذلك نظرا للموقع الذي تزخر به الجزائر والمؤهلات التي تتمتع بها، إلا أن الدول العربية كانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما.

كما توصلنا إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) عرف تذبذبا كبيرا بحيث سجل في فترات فائضا وفي فترات أخرى عجزا ترجع أسبابها للظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. ومن أجل معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) قمنا ببناء نموذج قياسي اعتمدنا من خلاله على المعادلات الفرقية من الرتبة الأولى من أجل تحسين النموذج بحيث توصلنا إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة وأن هذا الأثر كان إيجابيا، فكلما زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات.

خاتمة

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة شملت اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في العديد من دول العالم، فلقد شهد في السنوات الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا وذلك باعتباره أحد أهم ركائز التنمية فهو يسمح بتوفير رؤوس الأموال الأجنبية فضلا عن توفيره التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز اقتصاديات الدول المضيفة، عملت الجزائر كغيرها من الدول بتوفير بيئة ملائمة لجذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها، فقامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز مناخها الاستثماري وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات ومنح الحوافز والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية من أجل تحسين مناخها الاستثماري إلا أنها لا تزال تعاني من معوقات وعراقيل تحد وتقف حاجزا أمام هذه الاستثمارات الأجنبية. ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) وذلك باستخدام نموذج قياسي لمعرفة مدى هذا الأثر. **أولا: نتائج اختبار فرضيات البحث.**

من خلال دراستنا لموضوع دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) سنقوم باختبار فرضيات البحث. **الفرضية الأولى:** عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسن وتطور مستمر خلال الفترة (1984-2014)، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال الإحصائيات والأرقام بحيث أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة. **الفرضية الثانية:** عرف ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014) تذبذبا في وضعيته، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال الإحصائيات بحيث حقق في فترات فائضا وفي فترات أخرى حقق عجزا.

الفرضية الثالثة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات فكلما زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى تحسن في ميزان المدفوعات.

الفرضية الرئيسية: للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1984-2014)، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال علاقة الارتباط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال معالجتنا للبحث استخلصنا النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأدوات التي تعول عليها السلطات في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.
 - يرتبط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم الموارد المالية التي تساعد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تساهم بدورها في تحسين ميزان المدفوعات.
 - تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول على مدى تهيئة وتوفير بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تزايد مستمر نظرا للمجهودات التي تقوم بها السلطات الجزائرية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات تربطهما علاقة طردية قوية في نفس الوقت، بحيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات.
 - الاقتصاد القياسي من الأساليب الإحصائية المهمة في تحليل الظواهر الاقتصادية.
 - تعتبر المعادلات الفرقية من أهم الأساليب الرياضية في حل المشاكل القياسية.
- ثالثا: الاقتراحات والتوصيات.

على ضوء دراستنا لهذا البحث وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكننا في هذا المجال تقديم

الاقتراحات والتوصيات التالية للجهات الوصية:

- الاهتمام بإيجاد المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- إعطاء الحرية للمستثمر في إمكانية التملك والتنقل.
- ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية لجذب الاستثمار.
- لابد من التركيز على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث النوع وليس من حيث الكم، إذ لابد أن تكون هذه الاستثمارات موجهة لترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.
- تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات وزيادة الصادرات.

- العمل على توفير المعلومة الاقتصادية من خلال وسائل الإعلام المحلية والعالمية من أجل نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية لكافة المستثمرين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية.
 - رفع درجة الأمن والاستقرار السياسي في الدولة الجزائرية عن طريق انتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي.
 - العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر كالفساد والرشوة والبيروقراطية.
 - توعية المواطنين بفوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تقدمه لهم من فرص عمل.
 - الاهتمام بتوظيف الكوادر المؤهلة في أجهزة الاستثمار وإدارته، فهذا يتيح للمستثمر الاستفادة من هذه الكوادر وبالتالي نجاح العملية الاستثمارية.
 - تقليص حجم ووقت الإجراءات الإدارية اللازمة للاستثمار في الجزائر.
 - تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبرز الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الوطني.
 - تقليص الأعباء الضريبية وذلك بإلغاء الازدواج الضريبي.
 - إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وإصلاحه وتحسين أداء العاملين فيه بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.
- رابعا: أفاق البحث.

ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا نقترح المواضيع التالية:

- دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات.
- دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

قائمة

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2009.
2. أسامة ربيع أمين، التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، القاهرة، مصر، طبعة 2008.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
4. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2011.
5. حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية الدولية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة.
6. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
7. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
8. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الحادية عشر، 2014.
9. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009.
10. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
11. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007.
12. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية (نظرية وتطبيق)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
13. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

14. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011.
15. سي بول هالورد، رونالد ماكدونالد، تعريب محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2007.
16. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
17. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
18. شقيري نوري موسي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
19. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
20. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2015.
21. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
22. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
23. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
24. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
25. فيصل محمود الشواور، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
26. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2011.
27. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014.
28. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مصر، الطبعة 2010.

29. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
30. محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
31. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
32. مجيد الكرخي، التحليل الكمي الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
33. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
34. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
35. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
36. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
37. نغم عبد الرحمان القرا، دليل المستثمر الصغير، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
38. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
39. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- II. الأطروحات والرسائل الجامعية
- أ) أطروحات الدكتوراه
40. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
41. رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

42. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
43. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
44. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2014.
45. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
46. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
47. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 3، 2013.
48. منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر. بدون سنة.
49. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (1992-2010))، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، العراق، 2012.
50. يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق)، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 3، 2010.
- (ب) رسائل الماجستير
51. أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

52. أنور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
53. بلعباس نوال، دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، بدون سنة.
54. بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015.
55. بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990/2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
56. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.
57. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
58. خديجي عبد القادر، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية وتأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
59. دحماني فاطمة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
60. راوتي شهرزاد، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
61. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013))، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015.
62. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

63. زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
64. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
65. سعيد غزلان، أثر العولمة على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
66. شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
67. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
68. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
69. عزالدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
70. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
71. عمر منتجي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2006)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2008.
72. فرحات وهبية، أنظمة ضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، رسالة ماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
73. اللحياني ليلي، تأمين الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
74. لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011.

75. مسعود قريمس، الاستثمار الأجنبي والأشكال الجديدة في التنظيم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، فرع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
76. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
77. مفتي محمد البشير، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
78. منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
79. وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الصين)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
80. يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- III. المجلات
81. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، بدون سنة.
82. بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.
83. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2012.
84. رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
85. ریحان الشریف، هوم لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الأول 2014.

86. زرقين عبود، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، العدد السابع، ديسمبر 2014.
87. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، فيفري 2005.
88. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، بدون سنة.
89. عامر عبد الأمير شاكر، هناء صلاح أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة نوروز، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الأول، 2012.
90. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
91. الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000/2010، مجلة أما ربابك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013.
92. هوام جمعة، لمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة قياسية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون، أكتوبر 2014.
93. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2008.
- IV. المؤتمرات**
94. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، المنعقد يومي 11-13 أبريل 2011.
- V. المدخلات والمنتقيات**
95. براهيمية أمال، سلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المنعقد يومي 21 - 22 نوفمبر 2006.

96. بن حبيب عبد الرزاق، حوالم رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، المنعقد يومي 21- 22 ماي 2002.
97. بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.
98. تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 22 - 23 أبريل 2003.
99. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17 - 18 أبريل 2006.
100. عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة في الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، سورية، المنعقد يومي 17- 18 نوفمبر 2008.
101. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع وأفاق)، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17- 18 أبريل 2006.
102. عماري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، المنعقد يومي 14- 15 نوفمبر 2005.
103. قريد عمر، الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر)، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المنعقد يومي 6 - 7 ماي 2012.
104. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17- 18 أبريل 2006.

105. محمد يعقوبي، توفيق تمار، أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حالة الدول العربية)، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثارها على الاقتصاديات والمؤسسات (حالة الجزائر والدول النامية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة.
106. وفاء عبد الأمير الدباس، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية (الواقع والطموح)، مداخلة في الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 17- 18 أفريل 2006.
- VII. القوانين والتقارير**
107. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.
108. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.
109. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطن، الطبعة العربية، 2009.
110. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

111. Haid Zahia: **La Politique D'attractivité Des IDE En Algérie Cas De La Banque BNP** Mémoire En Vue D'obtention Du Diplôme De Magistère Sciences Economiques, Option Finance International, Université Abou-Bakr Belkiad , Tlemcen, Algérie, 2012.
112. Kaci Chaouch Titem : **Les Facteurs D'attractivité Des Investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu Comparatif aux autres pays du Maghreb**, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option Monnaie -Finance Banque, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie, 2012.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

113. صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2010.
www.fma.org.
114. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
www.iaigc.net.
115. الموقع الإلكتروني.
www.arab-api.org.
116. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002 - 2014).
www.andi.dz.

المخلص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية من آليات تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، ولهذا عملت جميع دول العالم على استقطابه من خلال سن القوانين والتشريعات وتقديم الحوافز والتسهيلات على أمل استغلال هذه الاستثمارات في تمويل استثماراتها وتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث تم إجراء دراسة قياسية خلال الفترة (1984-2014)، من خلالها قمنا ببناء نموذج انحدار خطي، توصلنا من خلالها إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على ميزان المدفوعات الجزائري فكلما كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كبيرا كلما كان هناك تحسن وتوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي فالأثر إيجابي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الجزائر، المعادلات الفرقية، الانحدار الخطي.

Summary.

Foreign direct investment is considered a mechanism in achieving the economic development in the market economy, the of ore all the word s countries worked to integrate it through making laws and legislations and offering motivation and facilitation to exploit these investments provide finance and realize its balance of payment.

Hence, a statistical study of the periode (1984-2014) was made the finduigs showed that foreign direct investment had a great effect on the balance of payment in algeria, the more foreign direct investment was the more the balance of payments would be that is the effect was positive.

Key words: foreign direct investment, balance of payement, algeria, difference equations, linear regression.

